

سلسلة
الفكر

اللقاء للجمع
٢٠٠٥
مكتبة الشريعة
مكة المكرمة

عولمة
الحركة الإسلامية الديكالية

و. جها وعروة



عَظَمَاتُ
الْحَرَكَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْإِيمَانِيَّةِ

و.ج.ها و.ع.و.و.



برعاية السيد
وزير التعليم

المشرف العام	الجهات المشاركة،
د. ناصر الأنصاري	جمعية الرعاية التكاملة المركزية
الإشراف الطباعي	وزارة الثقافة
محمود عبد المجيد	وزارة الإعلام
الفلاف والإشراف الفني	وزارة التربية والتعليم
صبري عبد الواحد	وزارة التنمية المحلية
ماجدة عبد العليم	وزارة الشباب
	التنفيذ
	الهيئة المصرية العامة للكتاب

تصدير

يتناول المؤلف في هذا الكتاب ظاهرة «تعولم» الحركة الإسلامية الراديكالية، ويرصد تحول هذه الحركة من نطاقها المحلي إلى النطاق العالمي، لتصبح ظاهرة معولمة، وجزءاً من العولمة السياسية والاستراتيجية، ويؤكد أنها لحظة تشكلها لم يكن ضمن أولوياتها التحرك خارج حدود الدولة، وتكوين «تنظيم دولي» ما، بل كانت أهدافها محددة في قضايا محلية أو داخلية.

وكأستاذ للعلوم السياسية يحلل المؤلف العوامل التي جعلت هذه الجماعات الراديكالية تطل برأسها خارج الحدود المصرية في دول عديدة تنتمي إلى القارات الست، ويجعلها في عاملين:

الأول : هو الظروف السياسية العالمية، التي نجمت عن الصراع الدولي بين الاتحاد السوفيتي المنهار والولايات المتحدة الأمريكية، خلال فترة الحرب الباردة، والثاني : هو الأسلوب الذي انتهجته مصر في سبيل مواجهة هؤلاء الراديكاليين في داخل مصر، وملاحقتهم خارج البلاد، ليؤكد أن هذين العاملين من أهم أسباب انفتاح الباب على مصراعيه أمام «تعولم» الإسلاميين الراديكاليين.

ويؤكد المؤلف أن ثمة عوامل أخرى أدت إلى استكمال ذلك «التعولم»، ويذكر منها الطفرة الهائلة في وسائط الاتصالات، التي أسهمت في ربط هؤلاء الإسلاميين في الداخل بمراكز قيادة في الخارج، إضافة إلى التقدم الملموس، الذي شهدته الأعمال المصرفية وأسهم في إتاحة فرص كبيرة لتحويل الأموال وغسيلها، علاوة على عامل مهم، وهو إتاحة شبكة «الإنترنت» لهؤلاء الراديكاليين إصدار الصحف والبيانات المتتالية عبر تلك الوسيلة الإعلامية الرخيصة والمسهلة في ذات الوقت.

وهذا الكتاب صدرت طبعته الأولى عام ٢٠٠٤، ويتألف من خمسة فصول يحاول فيها المؤلف أن يرسم ملامح تعولم هؤلاء الراديكاليين، وأن يوضح آليات خروجهم من المحلية إلى العالمية.

مكتبة الأسرة

الفهرس

- 7 مقدمة •
- 9 الفصل الأول: معالم عولمة الحركة الراديكالية الإسلامية •
- 37 الفصل الثاني: عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية: الطريق المصرى •
- 113 الفصل الثالث: عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية: الطريق المغربى •
- 195 الفصل الرابع: حزب التحرير الإسلامى: محاولة إحياء نشاطه فى مصر •
- 203 الفصل الخامس: تمويل الحركات الإسلامية •

مقدمة

يدرس هذا الكتاب بالفحص والتحليل كيف لظواهر محلية وطنية، كظواهر الحركة الإسلامية الراديكالية، والتي نشأت نتيجة للتفاعل في البيئات السياسية الوطنية أن تُدفع إلى خارج الحدود الوطنية، لتصبح ظاهرة معولمة وجزءاً من العولمة السياسية والاستراتيجية.

دائماً كان هناك في النظام الدولي International System منذ ظهوره في القرن السادس عشر ومع بروز مفهوم الدولة، بعداً عولمياً Global يتضح في الظواهر المتعدية لمفهوم الدولة: كظاهرة الاستعمار العالمي، والشركات والأسلحة النووية العابرة للقارات، ولكن الجديد في النظام الدولي ومنذ السبعينيات من القرن العشرين هو انتقال صفة العولمة من كونها أحد صفات النظام الدولي إلى التسييد الكامل لها باعتبارها السمة الأساسية لذلك النظام، وإن كانت الدولة إلى اليوم لم تزل ركناً رئيسياً في النظر إلى العالم والعلاقات الدولية.

وسيادة صفة العولمة في النظام الدولي قد عكست نفسها في تغير العلاقات بين مكونات النظام الدولي كالتالي:

- 1- تنامي الانتماء القطاعي والترابط بين أجزاء القطاعات المختلفة عبر العالم، سواء في الصناعة أو الخدمات أو التجارة.
 - 2- تخلخل الدولة القومية الوطنية نتيجة لهذا الترابط القطاعي العالمي، ويقصد بالتخلخل هنا أن أجزاء من الدولة القومية الوطنية - سواء مؤسسات رسمية، أو مؤسسات شعبية، أو حركات اجتماعية معارضة، أو منظمات سرية إجرامية أو إرهابية - أصبحت تتفاعل بشكل أكثر كثافة مع مثيلاتها عبر الحدود أكثر من تفاعلها مع مكونات البيئة الداخلية.
 - 3- ازدياد التنسيق الدولي في السياسات بين الدول، من أجل تنظيم التعامل مع هذه الظواهر المعولمة.
 - 4- ازدياد الهجرة والانتقال بين الدول، لمختلف الأسباب الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، مما أضفى على الأفراد والجماعات قدرات تنظيمية أعلى.
 - 5- انتماء أقاليم ومناطق العالم في الأساليب الحياتية مع بعضها البعض، مما أدى إلى تشابه الكثير منها.
- وهذا الكتاب يحاول عبر صفحاته أن يدرس تشابه واختلاف خبرات عولمة الحركات الإسلامية الراديكالية، وكيف نمت عولمة هذه الحركات، وهو جزء من مشروع أشمل لخلق مدرسة للتفكير المصري والعربي في العلاقات الدولية.

د. جهاد عودة

معالم عولمة الحركة الراديكالية الإسلامية

الفصل الأول

• أسباب الخروج

في عام 1984، بدأت قيادة الجماعة في النزوح من مصر بعد صدور حكم بإعدام خمسة من قيادات تنظيم الجهاد، الذين قاموا باغتيال الرئيس السادات عام 1981. وكانت أفغانستان هي المحطة الأولى، مروراً بالسعودية العربية، وقد بلغ عدد هؤلاء النازحين حوالي 800 شخص. وبعد انتهاء الحرب في أفغانستان، نزح هؤلاء إلى بعض البلاد العربية كاليمن والسودان، بينما حصل عدد كبير منهم على حق اللجوء السياسي، أو على إقامة دائمة في الدول الأوروبية والأفريقية والأمريكية. وفي أوروبا يعيش نحو 150 عضواً بالجماعة الإسلامية، حصل أربعون منهم على إقامة دائمة، بينما يتوزع الباقون في دول مثل: الدانمارك، ورومانيا واليونان وبريطانيا وألمانيا وأستراليا. يقول سعيد هو، القيادي السوري، في كتابه "أبجديات التصور الحركي في

الإسلام: "إن الهجرة تشكل ركناً أساسياً فى نسق المنهج الحركى للجماعات الإسلامية، ولمقصود بذلك أن الهجرة لا تكون أبداً دائمة وإنما بمثابة (تخطيط تكتيكى)، ويستندون فى اعتبارهم مبدأ الحركة خارج الحدود أو الهجرة عن البلاد على الآية القرآنية (الْحُرِّمُوا أَنْفُسَكُمْ عَلَى اللَّهِ وَاسْعَوْا فِيهَا)، ودوافع هجرة الرسول، ويفسرون ذلك بأنه إذا اشتد الظلم والاضطهاد فى الديار التى يعيش فيها المسلمون، فيجب البحث عن ديار أكثر أمناً، وأرض جديدة تكون قاعدة للدعوة فى حالات المحن. ويأتى ذلك استناداً لتجربة الإخوان فى الهجرة من أجل التمويل واكتساب قاعدة من الأنصار".

وفى أعقاب صدور الأحكام فى قضية اغتيال السادات عام 1981، حيث تم الإفراج عن القيادات التى لم يصدر فى شأنها أحكام، بدأت عمليات الهجرة من قيادات وأعضاء الجماعة الإسلامية، وعلى رأس هؤلاء د. عمر عبد الرحمن، وقبائليون آخرون صدرت بشأنهم أحكام بالسجن لمدة 3 سنوات فقط، ومن أبرز هؤلاء رفاعى أحمد طه القيادى بالجماعة الإسلامية، وعلى عبد الفتاح أمير الجماعة الإسلامية بالمنيا، ود. أيمن الظواهري قيادى تنظيم الجهاد.

وهنا يمكن إجمال أسباب الهجرة فيما يلى:

- 1- معاناة الجماعة (الإسلامية) والجهاد من آثار الضربة الأمنية التى تلقوها عقب اغتيال السادات فى 1981، والتى شعر بعدها القبايلون بصعوبة العمل داخل مصر، وعقب المشاورات رآوا أن الأفضل إدارة العمل الداخلى من مكان خارجى آمن.
- 2- الإحباط الذى وقع فيه الأفراد العلانيون من أعضاء الجماعتين بعد انشقاق قيادتهم، وللخروج من ذلك فضلوا السفر إلى الخارج بحثاً عن الأمن والمال أيضاً.
- 3- هجرة عدد من قيادات تنظيم الغنية العسكرية، وجماعة الجهاد، الذين تم كشفهم فى

عامى 1977 و1979 إلى الدول النفطية، حيث كون البعض ثروات ضخمة، وقد كان لهذه العناصر أتباع داخل مصر، قاموا باستقدامهم إلى الدول التى يقيمون بها.

4- البحث عن التمويل، إذ كان هذا هو الهدف الأول لخروج قيادات هذه الجماعات من مصر.

5- تصاعد أعمال القتال فى أفغانستان، واعتبارها حرباً دينية ضد الشيوعية، مما دفع المئات من أعضاء الجماعات الإسلامية إلى الهجرة، للاشتراك فى أعمال القتال.

واستفادت الحركات الإسلامية المهاجرة - على اختلاف أوطانها - من الحرب فى أفغانستان، ولعل قيام سوربيين وفلسطينيين بتكريب العناصر المصرية يؤكد على المدى الذى وصلت إليه العلاقات بين هذه المجموعات. وقد ظهر ذلك من خلال العلاقات مع اليمنيين، حيث شكلت اليمن محطة أساسية للعناصر المصرية فى طريق العودة، كما تورطت عناصر يمنية فى نقل تكاليفات من أيمن الظواهري إلى أتباعه فى مصر.

وعقب انتهاء الحرب بدأ الأفغان المصريون ينتشرون فى الدول العربية والأجنبية، كما هاجر عدد كبير منهم للمشاركة مع الحركة الإسلامية فى آسيا الوسطى، بينما انضم عدد آخر للكتيبة العربية التى تشارك فى عمليات القتال بالبوسنة.

وتشير بعض المصادر إلى أن نحو 50 إلى 60 اسماً من كوادر تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية تنتشر فى أرجاء المعمورة، من نيوجيرسى غرباً حيث عمر عبد الرحمن، إلى الحدود الأفغانية شرقاً حيث يختبئ محمد شوقى الإسلامبولى، مروراً بدول أوروبا حيث الظواهري وهانى السباعي وعادل عبد المجيد.

وتفيد المعلومات إلى أن أسامة بن لادن قد لعب دوراً مهماً فى تأمين رحيل مجموعات من الأفغان العرب إلى دول أخرى، مستغلاً صلاته وعلاقاته وأمواله ونفوذه فى تلك الدول، كما قام بتوظيف مجموعات أخرى فى شركات يملكها فى بعض الدول الآسيوية والأفريقية.

وحصلت أجهزة الأمن المصرية على معلومات تقرر وجود أفغان مصريين فى أندونيسيا والفلبين وتايلاند، وقد كانت اليمن ملاذاً لكثير من الأفغان المصريين بعد خروجهم من باكستان، وكذا احتضنت الصومال عدداً من أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر، حيث شارك البعض منهم فى القتال إلى جانب قوات عبيد فى الصومال ضد القوات الأمريكية قبل خروجها من هناك. كما توجهت مجموعة أخرى من الإسلاميين، الذين شاركوا فى القتال ضمن الفيلق العربى فى حرب البوسنة ضد الصرب، إلى ألبانيا التى رفضت دخولهم، وتنتشر أعداد من الجماعات فى بعض الدول الأخرى مثل:

« إيطاليا: حيث تم ضبط تنظيم من 112 إسلامياً مصرية عام 1995.

« هولندا: حيث تم الكشف عن خطة اغتيال الرئيس مبارك فى شهر فبراير 1990، وأتهم عدد من الإسلاميين المصريين المقيمين فيها بتدبير المؤامرة.

« رومانيا: حيث تم الكشف عن تنظيم من أعضاء جماعة الجهاد، خطط لاغتيال بعض المسؤولين أثناء زيارتهم لرومانيا.

« أسبانيا: حيث تم إطلاق النار على موظفة دبلوماسية بالسفارة المصرية فى مدريد، وأتهم فى تلك المحاولة عدد من الإسلاميين المصريين المقيمين هناك.

« بريطانيا: حيث يوجد عدد كبير من أعضاء الجماعات مثل هانى السباعى

وعادل عبد المجيد وهما من معاونى الظواهرى ويشرفان على إصدار نشرة

"المجاهدون". ويعيش فى لندن أيضاً محمد مختار القيادى البارز فى الجماعة

الإسلامية والذى يتولى هناك إدارة اللجنة الدولية للدفاع عن المضطهدين. وقد

ذكرت مجلة "الأكسبريس" الفرنسية أن بريطانيا هى المركز العالمى للجماعات

الإرهابية والمعارضة، حيث يوجد بها أكثر من 250 منظمة.

وكانت حديقة "الهيدبارك" هى المسرح الرئيسى فى أغلب المؤتمرات الصحفية

التي عقدت في العاصمة "لندن" بقيادة التيار الإسلامي، وقد فشل المؤتمر الذي كان من المفترض أن تعقده جماعة المهاجرين في لندن بعد رفض السلطات البريطانية إقامته، استجابة لضغوط مارستها الإدارة المصرية عام 1996.

وكان المؤتمر الملقى يعترم الإعلان عن قيام جبهة إسلامية موحدة، تضم المهاجرين وحزب التحرير وتنظيم القاعدة والجهاد المصري والجماعة الإسلامية وطلّاع الفتح، وأعلن عمر بكرى مهندس المؤتمر أنه كان مقررًا حضور 14 ألف عضو من بينهم 800 من الأفغان العرب.

« الهياكل التنظيمية والقيادات في الخارج »

في أعقاب حادثة الأقصّر وتداعياتها، انشقت الجماعة الإسلامية إلى أربعة أقسام:

1- مجموعة أفغانستان: وهي المجموعة التي أعدت ومولت ونفذت عملية الأقصّر الإرهابية، وتضم قيادة ثلاثية مكونة من رفاعي أحمد طه، ومحمد الإسلامبولي، ومصطفى حمزة قائد الجناح العسكري، وهو مخطط كل العمليات الإرهابية التي وقعت في مصر بعد اغتيال طلعت ياسين همام، وهذه المجموعة تتولى تدريب العناصر الإرهابية في أفغانستان، وإعادتها إلى مصر عبر دول عربية وآسيوية حيث تقوم بعملياتها.

2- مجموعة لندن: أدى تشدد مجموعة أفغانستان من ناحية، والتحرك الحكومي الجاد لاستعادة قادة الإرهابيين الموجودين في أوروبا، والذين يتمتعون بحق اللجوء السياسي من ناحية أخرى، إلى انقسام هؤلاء الإرهابيين إلى ثلاث مجموعات، أعلنت اختلافها بشكل واضح مع سياسة استمرار العنف الذي تنتهجه مجموعة أفغانستان، والذي أدى إلى التهديد بطردهم أو تسليمهم إلى مصر.

ويقود مجموعة لندن ياسر السرى مدير المرصد الإعلامى الإسلامى، وعادل عبد المجيد عبد اليارى الذى يدير المكتب الدولى للدفاع عن الشعب المصرى، وإبراهيم النجار المتهم فى قضية خان الخليلى، وثلاثتهم صدرت ضدهم أحكام بالإعدام، إضافة إلى محمد مختار المعروف باسم "المقرئ"، والمحامى هانى السباعى، ومصطفى كامل المعروف باسم أبو حمزة المصرى. كما يوجد فى لندن مركز المراقبة الإسلامى الذى يديره عبد المجيد فهمى وهو مصرى لاجئ إلى بريطانيا.

وسارعت هذه المجموعة بإصدار بيانات، أعلنت فيها وقف العمليات الإرهابية من ناحيتها بعد تحرك مصر رسمياً لاستعادتهم، فى الوقت الذى عقد فيه مسئولون عن جهاز المخابرات الأمريكى والبريطانى اجتماعاً لبحث دور العناصر الإرهابية الموجودة بلندن فى دعم وتمويل الإرهاب فى كل من مصر والجزائر.

3- مجموعة هولندا: ويديرها أسامه رشدى أحد قيادات الجماعة الإسلامية منذ تأسيسها فى الثمانينات، وكان متهماً فى قضية اغتيال السادات، وبعد خروجه من السجن، ذهب إلى أفغانستان ومنها إلى هولندا، وهو الممثل الإعلامى للجماعة منذ عام 1990، عقب مصرع علاء محى الدين للمتحدث الرسمى لها، وهو الذى أصدر بيان وقف استهداف السائحين الأجانب فى مصر، حيث نفى مسئولية الجماعة عن عملية الأكصر الإرهابية.

4- مجموعة للنمسا: وهى المجموعة التى انشقت عن قيادة أفغانستان، ويرأسها عادل سيد عبد القنوس، الذى صدر حكم غيايى بإعدامه فى قضية محاولة اغتيال عاطف صدقى، ويدير عملياته من المركز الإسلامى فى فيينا، ويحاول الحصول على حق اللجوء السياسى فى النمسا. وفى لندن حذر ياسر السرى من أن تحدث عمليات تفجير فى بريطانيا، وتلقى

بالمسؤولية على الجماعات الإسلامية مثلما حدث في فرنسا، وكانت صحيفة "اكسبريس" الفرنسية قد ذكرت أن الإرهابي ياسر السري الموجود في لندن منذ عام 1995، أصبح مهدداً بالقتل على أيدي قادة التطرف المصريين، الذين استاءوا من تصريحاته لوسائل الإعلام، ومنعوه من التحدث باسم الجماعة.

وقد ذهب التقرير الاستراتيجي العربي الصادر عن مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية في فبراير 1998، إلى أن الإرهابيين بشكل عام ينقسمون إلى ثلاث مجموعات: جماعة المساجين، وجماعة أوروبا، وجماعة أفغانستان.

ويرى حبيب العادلي وزير الداخلية المصري أن الجماعات الإرهابية تنقسم إلى فئات ثلاث: أولها موجودة في داخل السجون، وثانيها مقيدة الحرية، وآخرها تقيم في الخارج، حيث تتمتع بالحماية وحرية التنقل في كنف الدول التي تلويها.

وتتألف قيادة الجماعة الإسلامية في الخارج من: مصطفى حمزة وهو صاحب القرار العسكري، ومعه رفاعي طه، وبجانبهما أفراد ما يطلق عليه مجلس شورى التنظيم في الخارج وهم: عثمان السمان المحكوم عليه بالإعدام، وأحمد مصطفى فؤاد المتهم في قضية اغتيال المحبوب (والاثنان متهمان في قضية العائدون من أفغانستان)، ومحمد شوقي الإسلامبولي شقيق خالد الإسلامبولي، وأسامه رشدي، يقابل هؤلاء ستة في مصر هم الذين وقفوا على بيان وقف العنف، بالإضافة إلى عمر عبد الرحمن، ومجموعة الخارج التي كان يعيش معظمها في حماية حركة طالبان في أفغانستان.

وتعمل الجماعات المؤيدة للمتطرفين الإسلاميين في مصر علناً في لندن، وتستغل للجماعات الإسلامية العاصمة البريطانية في دعم الحركات الإرهابية في أوطانها، إما عن طريق التشجيع السياسي أو جمع الأموال، ويقول بعض مسؤولي الأمن في فرنسا وإسرائيل إن بعض العمليات الإرهابية تدار من لندن. وتأخذ الحركات

النضالية الإسلامية عدة أشكال في بريطانيا: فهناك مجموعة تنفذ السياسة الخارجية نيابة عن بعض الدول مثل إيران وغيرها، وتقوم حكومات الدول المعنية بتمويلها. وهناك المنشقون والمعارضون الذين يعملون على زعزعة الاستقرار في دولهم -التي لا يمكن العمل فيها بشكل علني- ومناهضة للحكومات التي يكون لها العداء. وهناك أيضاً عناصر غامضة مرتبطة بشكل مباشر مع الجماعات الإرهابية مثل حماس وحزب الله.

ولجماًلاً يمكن القول بأن قيادات الجماعة الإسلامية بالخارج تنقسم إلى ثلاث فئات: أولاً: قسم الدعوة، ويمثله محمد مختار الذي أصدر بياناً عن طريق نشرة المرابطين، يأسف فيه لحادث الأقصر.

ثانياً: القسم الإعلامي، ويمثله أسامة خليفة الذي أعلن أيضاً أسفه لذلك الحادث، والذي كان له موقف بارز في المندادة بحرية التعامل مع مبادرة وقف العنف، مما تسبب في حدوث خلاف واضح مع القسم الثالث.

ثالثاً: القسم العسكري، ويمثله مصطفى حمزة ورفاعي طه، الذي يعتقد أنه وراء العملية.

وقد تفجرت الخلافات بعدما أعلن القيادي محمد شوقي الإسلامبولي عن تقديم استقالته مع رفاعي طه وآخرين من قيادة الجماعة الإسلامية، وتكليفهم لآخرين بإدارة الجماعة. قاصداً بذلك أن طه لم يعد مسؤولاً عن الجماعة، ومن ثم لا تحسب تصريحاته على الجماعة، وإنما على ذاته. في حين نفى رفاعي طه ذلك مشيراً إلى أنه لم يكلف أحداً بإعلان استقالته. ومنذ حادثة الأقصر استمرت الحرب الكلامية بين مجموعة أوروبا ومن بينهم الإسلامبولي وأسامة رشدي الحاصل على حق اللجوء السياسي في الدانمارك، ومحمد مصطفى المقرئ، وثلاثة أعضاء بمجلس شورى الجماعة من جانب، مع مجموعة أفغانستان بزعامة رفاعي طه من جانب آخر، فالأولى أدانت العملية،

ورأت الامتثال لمبادرة وقف العنف التي أطلقها القادة التاريخيون، بينما رفضت مجموعة أفغانستان إدانة العملية ووقف العنف.

ويتألف مجلس شورى التنظيم من خمسة قياديين، كلهم من المقيمين في الخارج وهم: رفاعي طه، ومصطفى حمزة، وعبد الآخر حماد، وأسامة رشدي، ومحمد شوقي الإسلامبولي، فضلاً عن القادة التاريخيين الموجودين داخل سجن طره: كرم زهدي، وعصام درباله، وناجح إبراهيم، وأسامة حافظ، وحمدي عبد الرحمن، وعبود الزمر، وطارق الزمر، وعلى الشريف، بينما يحتفظ د. عمر عبد الرحمن - رغم سجنه في الولايات المتحدة - بموقفه التنظيمي كأمر عام. غير أن طه هو الوحيد من بين قادة التنظيم المقيمين في الخارج الذي دخل المجلس منذ تأسيس الجماعة، وهو ما أعطاه نقلاً لفترة طويلة، في حين دخله الأربعة الباقون في مراحل لاحقة.

وتشير بعض المصادر إلى حدوث تطورات دخلت أروقة التنظيم أنت إلى إحلال مصطفى حمزة محل رفاعي طه، غير أن التنظيم لم يكن يعلم ذلك حفاظاً على وضع طه داخله، وحتى لا يفسر الأمر على أنه انقلاب. وتعمل الجماعة وفقاً لمبدأ التناوب، بحيث تكون الإمارة بين أعضاء مجلس شورى التنظيم بالتناوب، فحمزة ورفاعي والإسلامبولي وغيرهم، تناوبوا على إمارة الجماعة طيلة الأعوام الماضية.

قيادات الجماعة في الخارج

عمر عبد الرحمن: يوجد في الولايات المتحدة. حصل على تأشيرة الدخول في 18 يوليو 1990، وقام في نيويورك، وأخذ يمارس نشاطه في تصاعد مستمر حتى تم تجسير مركز لتجارة العالمي، وأدين في الحادث، وصدر عليه حكم بالسجن مدى الحياة.

طلعت فؤاد قاسم: حصل على حق اللجوء السياسى فى الدانمارك عام 1993، مع سبعة آخرين من أعضاء الجماعة الإسلامية، وأنشأ مكتباً إعلامياً فى كوبنهاجن حيث واصل إصدار مجلة "المرابطون"، التى بدأ إصدارها فى أفغانستان 1989، كما تولى الاتصال بالصحف، وإصدار بيانات وإرسالها عبر الفاكس لتوضيح موقف الجماعة الإسلامية من الأحداث، أو إعلان مسئولية الجماعة عن عمليات معينة. وفى عام 1995، كلف اثنين من المحامين برفع دعوى ضد كلينتون، بعد تجميد أرصده فى البنوك، وقد واصل نشاطه على هذه الصورة حتى أعلن اختفاؤه فى كرواتيا فى سبتمبر 1995.

ياسر توفيق المرسى: هرب من حكم بالإعدام فى قضية اغتيال د. عاطف صدقى. غادر مصر عام 1988 إلى اليمن، وتولى إدارة المكتب الإعلامى لجماعة الجهاد هناك، ويقع حالياً فى لندن.

عادل عبد المجيد: أتهم فى القضية رقم 87/401، ولم يصدر ضده حكم. سافر إلى الولايات المتحدة عام 1991 مع وفد من المحامين المصريين للدفاع عن سيد نصير المتهم بقتل "ماتير كاهانا"، ومن هناك توجه إلى بريطانيا، وحصل فيها على حق اللجوء السياسى.

محمد شوقى الإسلامبولى: تخرج فى كلية التجارة بجامعة أسيوط، وهو شقيق خالد الإسلامبولى الذى أعدم فى قضية اغتيال السادات. أتهم فى ثلاث قضايا خلال عامى 1979، 1981، وحُكم عليه بالإعدام غيابياً، أتهم بتأسيس وقيادة تنظيم أطلق عليه "الثوار الأفغان"، ولم يستطع أحد تحديد مكان إقامته بما فى ذلك الجهات الأمنية، إذ قيل إنه فى أفغانستان، وفى جنوب لبنان، وفى الخرطوم.

رفاعى أحمد طه: يقم حالياً فى أفغانستان (فى عام 99)، ويعد أحد مستشارى حكمتيار، حُكم عليه بالإعدام فى 1992.

محي الدين الملقب بشهاب الدين: هو الذى يتولى الأعمال الخاصة بالتنقل

لأعضاء الجماعة، وتزوير جوازات السفر، وهو صاحب شفرة الكتابة التي كشفتها أجهزة الأمن، واستخدم فيها عصير الليمون، ويعد الذراع اليمنى لمصطفى حمزة.

مصطفى أحمد حمزة: الرجل الثانى فى الجماعة الإسلامية، ويلقب بمهندس العمليات، كما أنه للمسئول العسكرى فى الخارج، وللوحيد الذى صدر ضده حكام بالإعدام: الأول فى قضية العائدون من أفغانستان عام 1992، والثانى فى محاولة اغتيال صفوت الشريف، كما أنهم فى القضية رقم 791 لسنة 1989 الخاصة بمحاولة اغتيال زكى بدر، وكذلك قضية اغتيال رفعت المحجوب، ومحاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أنيس أبابا، كما كانت المجموعة التى حاولت اغتيال نجيب محفوظ تابعة لمصطفى حمزة طبقاً لاعترافات للمتهمين أنفسهم فى القضية. وهو من مواليد بنى سويف، وكان أمير الجماعة فى مدينة ببا حتى نهاية الثمانينيات، ثم سافر إلى أفغانستان، ثم إلى بيشاور بباكستان، وصار عضواً بمجلس شورى الجماعة هناك، ثم انتقل إلى الإقامة فى السودان، غير أنه بعد محاولة اغتيال الرئيس مبارك، غادر السودان، ويقال أنه عاد بعد ذلك لأفغانستان، ثم تردد أنه يقيم حالياً بالصومال.

أسامه رشدى: أحد قادة الجماعة الإسلامية، أنهم فى القضية رقم 1464 عام 1987، وبرئ منها، ثم سافر إلى إحدى الدول العربية، ومنها إلى أفغانستان، وهناك وطد علاقته بأعضاء جبهة الإنقاذ، وسافر إلى الجزائر، وتزوج من ابنة عباس مدنى، وهو يقيم حالياً فى تركيا.

ونتوقف فيما يلى أمام جماعة الجهاد التى يتكون مجلس شورى للتنظيم فيها من: **أيمن الظواهري** أميراً، وثمانية أعضاء هم: **شقيقه**، **والمحامى ثروت صلاح**، **وعبد الله محمد رجب**، **وعادل عبد القدوس**، **وأحمد سلامة مبروك**، **وناصر فهمى نصر**، **ومرجان مصطفى سالم**، **وإبراهيم العبداروس**.

لما المجلس التأسيسي للتنظيم فيتكون من:

- « لجنة للتنظيم المدني الداخلي: وممثلوها أحمد سلامه مبروك (قبض عليه).
- « اللجنة الأمنية: ثروت صلاح شحاته.
- « لجنة العمل الخاص (اللجنة العسكرية): محمد الظواهري.
- « لجنة الوثائق: شوقي سلامة.
- « اللجنة المالية: نصر فهمي نصر.
- « لجنة أسر المعتقلين في دخل مصر.
- « اللجنة للشرعية: مرجان مصطفى سالم.
- « اللجنة الإعلامية: هاني السباعي.

أيمن الظواهري

ولد أيمن محمد ربيع الظواهري في 19 يونيو 1951 بالقاهرة، والتحق بالمدرسة القومية في مصر الجديدة، ثم نقل إلى المدرسة القومية في المعادي خلال المرحلتين الابتدائية والإعدادية، وحصل على الشهادة الثانوية العامة من مدرسة المعادي عام 1968، والتحق بكلية طب القاهرة، وتخرج منها عام 1974. وانضم الظواهري عام 1966 إلى تنظيم ديني يرأسه إسماعيل طنطاوي مع آخر يدعى سيد حنفي، وكان الهدف هو السعي لقلب نظام الحكم. وقد انضم إلى هذا التنظيم أيضاً علوى مصطفى عليوه وعصام القمري، وبعد فترة انشق بعض الأعضاء كعلوى مصطفى وآخرين، وقاموا بالانضمام إلى تنظيم الفنية العسكرية. واستمر الظواهري وطنطاوي وعبد الرحمن في هذا التنظيم، ثم سافر إسماعيل طنطاوي إلى ألمانيا في نهاية عام 1975، وبدأ هناك في تكوين مجموعة تابعة للتنظيم فضلاً عن

وجود مجموعة أخرى لمحمد عبد الرحيم.

كان تنظيم الظواهري يضمه هو كأمير، ومعه محمد عبد الرحيم، وسيد إمام، وأمين الدميري، ونبيل البرعي، وخالد مدحت الفقي، وخالد عبد السميع، ومصطفى كامل مصطفى، وعبد الهادي التونسي، ومحمد للظواهري، وعلى أثر اغتيال الرئيس السادات، وفي 23 أكتوبر 1981، تم إلقاء القبض على أيمن للظواهري في القضية التي عرفت بقضية تنظيم الجهاد، وحكم عليه بالسجن لمدة 3 سنوات، خرج بعدها ومارس حياته بصورة عادية، وافتتح عيادة في شارع 77 بالمعادي، ثم غادر مصر إلى مدينة بيشاور الباكستانية حيث عمل طبيباً لمعالجة جرحى المجاهدين الأفغان. وعندما انتهت الحرب الأفغانية، وبدأ الأفغان المصريون يعودون إلى بلادهم، تم القبض على أكثر من 800 متطرف يشكلون تنظيماً دينياً يحمل اسم "طلائع الفتح الإسلامي"، وأثبتت التحقيقات لهم ينتمون إلى جماعة الجهاد، وأن قائدها هو أيمن للظواهري الذي يعيش خارج مصر.

وخلال التحقيقات التي أجرتها نيابة أمن الدولة العليا في قضية محاولة اغتيال د. عاطف صدقي رئيس للوزراء التي وقعت في 25 نوفمبر 1993، ثبت أن أيمن للظواهري تولى مسؤولية إدارة المخطط لههدف إلى اغتيال د. عاطف صدقي، وأصدر تكليفاً لمعاونيه من قيادات تنظيم طلائع الفتح الإرهابي بتنفيذ هذه العملية داخل البلاد، بينما تولى هو توفير الدعم للمادى لهم، بجانب الإشراف على خطوات الإعداد والتكبير والتنفيذ من خلال بعض معاونيه. وهم: ثروت صلاح، ولسر شحاته، وعمر حسين، وعادل السيد عبد القدوس، حيث قام ثروت صلاح بمغادرة أفغانستان لليمن، لتوفير عناصر للتنظيم ممن يتواجد هناك، كما كلف نور الدين سليمان بشتم كمية من الأسلحة والمتفجرات من بعض عناصر للتنظيم داخل البلاد، والاستعانة بملتهم أمين إسماعيل مصيلحي في تخزينها بأوكار التنظيم.

وقد أصدر الظواهري تكليفاً لعضو التنظيم عادل عبد القدوس أثناء تواجده في

اليمن بالسفر إلى الأردن لقاء أمين مصيلحي، وتسليم بعض الأوراق التنظيمية المشفرة التي تستخدم في تأمين الاتصال بين عناصر التنظيم، والتنسيق حول سبل تخزين وإخفاء الأسلحة والمتفجرات.

وأُثبت المتهمون أن هذه الأسماء للمشاركة هي:

- 1- أيمن الظواهري
- 2- ثروت صلاح شحاته
- 3- عادل عبد القدوس
- 4- ياسر توفيق السري

ويذكر أن الظواهري كان قد أقام معسكرات لتدريب أعضاء التنظيم في باكستان وأفغانستان، وكلف بعضهم بالعودة إلى مصر لتنفيذ بعض العمليات. وبعد قرار الحكومة الأفغانية بإبعاد المقاتلين العرب، تنقل الظواهري بين الخرطوم وصنعاء. وهو يستخدم جواز سفر مزور وصل به إلى سويسرا.

ويقول أحمد راشد المنظر الفكري للجهاد أن الظواهري فور خروجه من السجن، ذهب إلى إيران للتعاون مع القيادة الإيرانية حول العمل الجهادي في مصر، ولم يحدث اتفاق بينهما في البداية بعد اشتراك إيران على إحداث ثورة شعبية لاختبار مدى قوة الظواهري في الشارع المصري.

وأضاف راشد أن الظواهري لجأ إلى توسيع دائرة التمويل، وحاول الحصول على التمويل من إيران عام 1993، حيث أرسل معلونه عبد الفتاح فهمي (أبو الخير)، لإجراء اتصالات مع الإيرانيين، وسبق هذه المحاولة سفر محمد أحمد الصاوي "عضو تنظيم الجهاد" عام 1981، إلى إيران حيث التقى بصري هاشمي شقيق منتظري الذي يشرف على مؤسسة لتصدير الثورة، ونجح في الحصول على تمويل يصرف على الأعمال الجهادية في مصر.

ويستطرد راشد: "إن هيئات الإغاثة الإسلامية في بيشاور بقيادة يوسف حمدان (أبو أنس السعودي) كانت تقدم الدعم للجهاد، وكان على الرشيدى يجمع أموال من هيئة الإغاثة رغم عدم التصريح له بذلك".

وقد كشفت اعترافات المتهمين في تنظيم الجهاد عن تأسيس مراكز للتنظيم في تسع دول عربية، وثلاثة أوروبية، ودولة واحدة آسيوية. وكشفت مصادر أمنية عن أن الظواهري كلف أحد قيادات التنظيم التي تتمركز في ألمانيا، وتباشر مهامها في إدارة حركته بالداخل بالإعداد لدورات عسكرية لأفراد للتنظيم في دولة ألبانيا بعد تسفيرهم من مصر لتلقى الدورات، ثم إعادة دفعهم للانضمام لعناصر التنظيم. واضطلعت القيادة الخارجية بتوفير الدعم المادي الذي يتولاه أسامة بن لادن في صورة حوالات بريدية وبنيكية ومقابلات شخصية. وحددت القيادة الإرهابية وسائل اتصالها بقيادات التحرك بالداخل في الاتصالات التليفونية، والطرود البريدية. وفي داخل المعسكرات بألبانيا، تلقى أفراد التنظيم تدريباتهم على قبل أن يعودوا إلى مصر لإحياء تنظيمهم.

وعن طريق أسامة بن لادن استطاع الظواهري أن يأخذ كمّاً كبيراً من الأموال التي تأتي إلى المجاهدين الأفغان، وكان الوسيط بينهما رجلاً اسمه على الرشيدى، كما أنه كان يوجد مكتب لخدمات المجاهدين الأفغان في أمريكا يرأسه مصطفى شلبي، وكان يقوم بإرسال جزء من بريد الجهاد في أفغانستان من أمريكا. وكان هذا المكتب يجمع الأموال باسم المجاهدين الأفغان.

ويضم مجلس شورى الجهاد في الخارج كلاً من: للظواهري، ومحمد شوقي الإسلامبولي، ومصطفى حمزة، وطلعت فؤاد قاسم، وهم يستأثرون لأنفسهم بالقسط الأكبر من التمويل الوارد إلى الجالية الإسلامية في نيويورك، والدعم المالي الذي يخصصه لهم مكتب حركات التحرير الإيراني. وهنا تبدو المفارقة، فالظواهري على

خلاف مع طهران، لكن هناك آخرين في مجلس الشورى يحصلون على الدعم الإيراني ولا يرسلون إلى مجلس شورى الداخل ما يكفي من أموال لتثقيط العمل الإرهابي ضد الحكومة والمجتمع، الأمر الذي أدى بقيادات الداخل إلى فتح علاقة مع متطرف عراقي يقيم في دولة عربية يدعى أبو عمار، بهدف توفير التمويل اللازم لعناصر التنظيم. وقد لعب ياسر المسرى دوراً في تحويل الأموال من أبو عمار إلى قيادة التنظيم في مصر عبر زوجة نبيل المغربي وتدعى عزيزة عباس.

وقد ضم الهيكل التنظيمي للجهاد عدة لجان هي:

« للجنة الأمنية، ويرأسها ثروت صلاح شحاته، وتعمل على توفير المعلومات اللازمة عن الأهداف التي ستتم مهاجمتها.

« اللجنة الخاصة بإدخال العناصر العسكرية إلى مصر لتنفيذ العمليات.

« لجنة الوثائق، لإعداد الوثائق المزورة.

« لجنة التنظيم، وتنقسم إلى: وحدة للتنظيم المدني الداخلي، وهي المسؤولة عن

خلايا التنظيم داخل مصر. ووحدة التنظيم المدني الخارجي، وهي المسؤولة

عن متابعة أعضاء الجماعة خارج مصر.

« اللجنة المالية، والتي تتولى الإنفاق على الأنشطة.

« اللجنة الشرعية التي تعد الأبحاث والدراسات الفقهية.

« اللجنة الإعلامية التي تهتم بنشر فكر الجماعة في وسائل الإعلام.

محمد محمد الظواهري: الممثل العسكري لتنظيم الجهاد وعضو مجلس

الشورى. كان يتولى الاتصال بقيادات تنظيم الجهاد داخل مصر، وينقل مع شقيقه أيمن

ويشرف على وضع خطط العمليات التي ينفذها التنظيم والتي تشير للجناح العسكري

الذي يقوده. وهو عضو في جبهة تحرير المقدمات الإسلامية التي يرأسها ابن لادن.

ثروت صلاح شحاته: يتولى لجنة التنظيم المدني بعد تسليم أحمد مبروك إلى مصر. وهو ظل الظواهرى.

صباحى محمد أبو سيف (أبو جعفر المصرى): من مسئولى تنظيم القاعدة وأسس مع ابن لادن تنظيم القاعدة فى 1991 بأفغانستان، انتقل إلى السودان فى عام 1996 قبل أن يعود إلى أفغانستان مرة أخرى.

عبد العزيز موسى الجمل: قائد جميع معسكرات للتدريب فى أفغانستان، كلف ثلاثة من أعضاء التنظيم بالتدريب على الطيران الشراعى للإعداد لعملية تخليص المعتقلين داخل سجن طره بالقاهرة.

عادل عبد القوس: مسئول محطة التنظيم فى النساء، يتولى مسؤولية لجنة الأمر فى التنظيم، وهو عضو مجلس شورى التنظيم. قدم للنساء أكثر من طلب لمنحه اللجوء السياسى. أحمد حسين عجيزة: كون تنظيم طلائع الفتح حيث اتخذ من اليمن مقراً له. وقد كانت مصر قد تسلمت مجموعتين من أعضاء التنظيم من اليمن والكويت وسوريا.

سيد إمام شريف: تولى إمارة التنظيم فى عام 1991، ثم تنازل عنها للظواهرى، وأصبح مسئولاً عن إصدار الأبحاث والمطبوعات والمنشورات ومنها كتاب العمدة فى إعداد العمدة، والهادى إلى سبيل الرشاد.

على أبو السعود: مسئول محطة التنظيم فى أمريكا.

محمد زكى محجوب: تولى مسؤولية محطات التنظيم فى سوريا والسودان حيث قام باستقبال العائدين من أفغانستان وأعاد دفعهم إلى مصر لتنفيذ أعمال إرهابية.

أسلمه صديق أوب: غادر مصر عام 1989 إلى أفغانستان، وتنقل بين السودان واليمن والأردن لاستقبال عناصر التنظيم، واستقر به المقام فى ألمانيا منذ مارس 1996.

عصام شعيب محمد: تردد على محطات التنظيم فى الخارج، خاصة اليمن

والأردن، وتولى مسؤولية استقبال وتسكين عناصر التنظيم في الأردن، وقسام بأعمال سطو في اليمن للمساعدة في الإنفاق.

عبد القادر محمود سيد: مسئول تزوير المستندات والوثائق الرسمية بمحطة للتنظيم في الأردن.

هاني السباعي: من مواليد 1960، حصل على ليسانس الحقوق من جامعة عين شمس 1985. محامى أتهم في قضية الانتماء لتنظيم الجهاد عام 1981، وحصل على البراءة. عقب تخرجه اشتغل بالمحاماة مع منتصر الزيات، وساهم في تأسيس رابطة المحامين الإسلاميين مع الزيات وثروت شحاته وعادل عبد المجيد عبد البارى. اشترك في قضايا الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف الدينى حتى غادر مصر عام 1993 عندما ورد اسمه في التحريات ومحاضر أمن الدولة في قضية طلائع الفتح، وسافر إلى اليمن حيث مكث بها حتى وصل إلى لندن عام 1994 بعد تضليل أجهزة الأمن بإذاعته معلومات تغيد وصوله للنمسا، لكنه وصل إلى بريطانيا حيث احتجز في سجونها لمدة ستة أشهر. كان رئيساً للجنة الشرعية الرئيسية بالقناطر الخيرية لمدة ثلاث سنوات، وكاتب منظم في جريدة نداء الإسلام التى تصدر من استراليا. ومجلة المنهاج التى تصدر من لندن. وهو مؤلف كتاب "الصراع بين المؤسستين الدينية والحاكمة" وهو أيضاً عضو بالمنظمة المصرية والعربية لحقوق الإنسان، ومنظمة العفو الدولية.

طلعت فؤاد قاسم: ولد طلعت فؤاد قاسم في محافظة المنيا في 1957/2/6، لأسرة متوسطة الحال، كان لوالده زوجتان وأربعة عشر ولداً وبنتاً، والغريب أن قاسم الذى نفذ عمليات عدة ضد الأقباط في صعيد مصر، قضى فترة الدراسة الأولى في مدارس يشرف عليها الأقباط ويتبع للفاثيكان، إذ قضى فترة للحضانة في مدرسة الراهبات (الفرانسيكاني)، ثم المرحلة الابتدائية ومنتهى 6 سنوات في مدرسة القديس جرجس الابتدائية في مدينة

نجم حمادى فى محافظة قنا بعد أن انتقلت أسرته للعيش هناك. ثم انتهى المرحلة الثانوية فى مدرسة الشيخ طيرة للقاضى، ثم التحق بكلية الهندسة قسم الميكانيكا، وفى الجامعة كان قاسم أحد مؤسسى الجماعة الإسلامية مع كل من: كرم زهدى سليمان، وناجح إبراهيم عبد الله، وفؤاد محمود حنفى وشهرته (فؤاد الدواليبى)، وعلى محمد أحمد الشريف، ومحمد عصام الدين درباله، وعاصم عبد الماجد، ومحمد ماضى، وحمادى عبد الرحمن عبد العظيم، وأسامة إبراهيم حافظ، وجميعهم اتهموا فى قضية اغتيال السادات.

وأحتل قاسم مكاناً فى مجلس شورى التنظيم الذى تكون من تحالف بين الجماعة الإسلامية وحركات جهادية فى القاهرة، وضم مجلس شورى إلى جانب الأسماء السابقة كلاً من: محمد عبد السلام فرج، وعبود الزمر، وطارق الزمر، ونبيل عبد المجيد المغربى، وأنور عبد العظيم عكاشة.

وإثناء اعتقالات سبتمبر أعتقل قاسم لعدم تمكنه من الهرب، وبعد مقتل السادات، ورد اسمه فى قائمة الاتهام، وكان ترتيبه الـ 11 وعلى الرغم من سجنه بحجة أنه كان يعلم بما سيقوم به التنظيم، تم الإفراج عنه بعد قضاء 7 سنوات سجيناً، ولكن أعيد اعتقاله مرة ثانية إلا أنه تمكن من الفرار إلى السودان، ثم إلى أفغانستان، ثم انتقل للعيش فى ببشاور مع قادة الجماعة ومنهم محمد شوقى الإسلامبولى، ورفاعى أحمد طه، ومصطفى حمزة، وعثمان خالد السمان، ومحمد مصطفى نواره.

• أنماط العمليات الخارجية

بعد مرور ثمانية أيام على محاولة اغتيال الرئيس مبارك فى أديس أبابا، تبنى تنظيم الجماعة الإسلامية المحظورة فى مصر العملية، وهدد ب تكرار المحاولة. وكانت الجماعة الإسلامية قد أصدرت بياناً بعنوان "الله أكبر وجهادنا لن يتوقف" حمل توقيع

الجماعة، وأشار البيان إلى أن كتائب الشهيد طلعت ياسين همام في أديس أبابا نفذت العملية التي تعد مواصلة لعمليات سابقة تمت في مصر، نفذتها سرية الشهيد محمد حموده وسرية الشهيد مدحت الطحاوي، وأكد البيان أن الجماعة الإسلامية ترفض سياسة التبعية للولايات المتحدة الأمريكية، وستتصدى لكل من ينهج هذا المنهج.

ورأت الجماعة أنه على الرغم من فشل العملية إلا أنها تثبت أن الحركة الإسلامية صارت لها يد طولى تستطيع أن توجه بها ضربات في خارج الحدود المصرية، على رغم من كل ما وجه إليها من ضربات في الداخل والخارج في السنوات القليلة الماضية.

وأشارت الجماعة في البيان أن قدرة الحركة الإسلامية على التخطيط والتنفيذ على هذا المستوى العسكري، حتى على الأرض غير المألوفة الواقعة تحت سلطة طرف ثالث إذا لم يكن عدواً فهو ليس بالصدى، وتسعى الجماعة إلى توسيع رقعة الصراع إلى خارج السيطرة الأمنية المصرية، وهو ما يصعب معه تحديد اتجاه للعمليات، وتعمل تعامل الأمن المصرى مع أعضاء الجماعات تعاملًا مع مجهول لا يمكن التعرف عليه.

وأشارت صحيفة "دى برس" للنمساوية إلى أن خطط المحاولة الفاشلة لاعتقال الرئيس مبارك في أديس أبابا قد أعدت في سويسرا أثناء لقاء سرى لمنظمة الجماعة الإسلامية حضره رؤساء الأجنحة العسكرية للجماعة الإسلامية في أوروبا، وأشارت صحيفة "كورد ديلاسييرا" في هذا الشأن إلى أنه قد تم القبض على نحو 17 متطرفاً عربياً مشتبهاً في تورطهم في الإعداد لعمليات إرهابية.

وخلال التحقيق في القضية اعترف الإرهابى زكريا بشير المحبوس على ذمة التحقيقات في قضية العائدون من السودان، بأن الإرهابى محمد عمر عبد الرحمن نجل مفتى الجهاد والملقب بـ"أسد الله" يمثل ضابط الاتصال بين القيادات الإرهابية المصرية والمسؤولين السودانيين، ويحظى برعاية خاصة من قيادات السودان، ويستقبل في مطار

الخرطوم مثل كبار المسؤولين.

وفي النشرة التي تصدرها الجماعة الإسلامية تحت اسم "المرابطون" من بيشاور في باكستان، ويشرف على تحريرها القيادي البارز طلعت فولد قاسم، الناطق باسم الجماعة، والذي يقيم في الدنمارك بعد حصوله على حق اللجوء للسياسة هناك في مطلع عام 1993، أكدت النشرة عزم الجماعة على مواصلة عملياتها ضد المسؤولين المصريين حتى إقامة دولة إسلامية في مصر، وأعلنت مسؤولية الجماعة عن محاولة اغتيال الرئيس مبارك، ويذكر أن هذه النشرة كان قد توقف صدورها لمدة عامين، ثم عادت الصدور في يوليو 1995.

وفي 21 أكتوبر 1995، وقع انفجار في كرواتيا، أسفر عن سقوط قتيلين ونحو 29 جريحاً، وأعلنت الجماعة الإسلامية مسؤوليتها عن الحادث، وأصدر التنظيم الإسلامي المصري بياناً عنوانه "أيها الكروك أفرجوا عن ابن طلال قبل فوات الأوان"، وأعلن أن كتائب الشهيد طلعت ياسين همام التي تعد الجناح العسكري لـ "الجماعة الإسلامية" نفذت عملياتها الأولى ضد المصالح الكرواتية، واستهدفت مقرأ للشرطة في ريكا، واعتبر المراقبون أن تبني الجماعة الإسلامية العملية الأخيرة بعد نقله نوعية خطيرة لنشاط الجماعة، ورأوا أن تمكن التنظيم من تنفيذ عمليات في دولة أوروبية بثبت انتشار أعضائه في أماكن مختلفة، ويؤكد قدرتهم على تنفيذ عمليات ضد أهداف أجنبية. ثم جاء انفجار السفارة المصرية في إسلام آباد، حيث قام بتنظيم الجماعة الإسلامية في 19 نوفمبر 1995 بتنفيذ اعتداء ضد السفارة المصرية في باكستان، أسفر عن مقتل 15 شخصاً على الأقل وإصابة العشرات بجروح، وذلك رداً على قيام السلطات المصرية بقتل بعض أعضاء التنظيم. وبعد تنفيذ العملية، حددت الجماعة بالقيام بعمليات مماثلة في دول أخرى، خاصة في الولايات المتحدة. وأعلنت أن الانفجار نفذته لواء الشهيد خالد الإسلامبولي.

والحادث وقع في باكستان حيث أنها الدولة التي استقر بها من أطلق عليهم "الأفغان المصريين" من أعضاء تنظيم الجماعة الإسلامية والجهاد بعد انتهاء الحرب الأفغانية، وكانت باكستان هي محطة الترانزيت الأساسية للقادمين من الدول العربية من أعضاء جماعات التطرف في منتصف الثمانينات، للعبور منها إلى مدينة بيشاور الحدودية، والانضمام لصفوف المجاهدين. ولا يمكن هنا إغفال دور أسامة بن لادن في استضافة جماعات الأفغان العرب في بيت الأنصار الذي أقامه بمدينة حيدر آباد، ودعمه المادي لمعسكرات التدريب العسكرية في بيشاور.

ويلاحظ أنه عندما بدأ للتضييق على قادة الأفغان المصريين في باكستان، سافر عدد منهم إلى دول أخرى لمواصلة إدارة مخططات الإرهاب من تلك الدول، أبرزهم مصطفى حمزة الذي قُتل في الخرطوم. وفؤاد قاسم إلى الدانمارك، وأمين الظواهري إلى سويسرا، وبقي في باكستان البعض الآخر مثل: رفاعي أحمد طه، ومحمد شوقي الإسلامبولي.

وقد أعلنت ثلاثة منظمات إرهابية مسؤوليتها عن حادث تفجير السفارة المصرية في إسلام آباد هي: "الجماعة الإسلامية"، و"جماعة الجهاد الإسلامي"، و"منظمة العدالة العالمية". ويذكر أن للجماعة الإسلامية كانت قد أعلنت مسؤوليتها أيضاً عن اغتيال الدبلوماسي المصري في جنيف بموسمرا.

كما حذرت الجماعة الإسلامية قادة الدول الأوروبية من أن الحركة الإسلامية لا يمكن لأى قوة أن تقتلعها، واستبعد مصريون مقيمون في دول أوروبية أرغام تلك الدول على تسليمهم لمصر، وحذروا من محاولات مصرية لتنفيذ عمليات عنف في الخارج لإصالحها بهم، وأصدرت للرابطة الإسلامية للعاملين بالكتاب والسنة من لندن نشرة "الاعتصام" التي اعتبرت أن أجهزة الأمن المصرية تواجه إشكالية كبيرة وهي في سبيل تنفيذ خططها بتصفية المعارضين الإسلاميين في الخارج. وحذر ياسر السرى الحكومة

البريطانية من وقوع أعمال عنف على أراضيها ولصالحها بالإسلاميين لترحيلهم منها. وكانت الأشهر الأخيرة من عام 1995 قد شهدت الإعلان عن مجموعة أخرى من المنظمات الإرهابية في المهجر تمارس نشاطها من عدة دول أوروبية أيضاً، أبرزها: منظمة العدالة العالمية: وهي التي أعلنت مسؤوليتها عن حادثة إسلام آباد، كما أصدرت بياناً يشيد بعملية اغتيال الدبلوماسي المصري في سويسرا، وجميع بيانات هذه المنظمة تصدر من بريطانيا.

رابطة العاملين بالقرآن والسنة: وقامت بإصدار عدة بيانات تهدد فيها بعمليات إرهابية بعد حادثة اختفاء طلعت فؤاد قاسم، وغير معروف مكان تواجدها. المرصد الإعلامي الإسلامي: ويمارس نشاطه من لندن، وتزعم بياناته أن له فروعاً مختلفة في جميع أنحاء أوروبا والبلدان العربية.

وشهد عام 1995 وقوع أربع عمليات عنف كبرى خارج الأراضي المصرية:

- 1- اغتيال المحلق التجاري في سويسرا في يناير 1995.
- 2- محاولة اغتيال الرئيس مبارك في أديس أبابا 26 يونيو 1995.
- 3- إطلاق النار على موظفة دبلوماسية في مدريد في أغسطس 1995.
- 4- تفجير السفارة المصرية في باكستان في نوفمبر 1995.

وقد حذرت جماعة الجهاد في 14 ديسمبر 1995، حكومة باكستان من تسليم المتطرفين المصريين إلى القاهرة. وهددت الجماعة باكستان بارتكاب أعمال إرهابية داخل أراضيها وخارجها. وكانت مصر وباكستان قد وقعتا على اتفاقية لتسليم المجرمين في يوليو 1995، تسلمت مصر بمقتضاها عشرة متطرفين مطلوبين للمحاكمة. قيل أن تصدر جماعة الجهاد نشرة حملت اسم "المجاهدون"، تعهدت فيها بمواصلة العمليات الانتحارية ضد أهداف مصرية.

وأكدت الجماعة في بيان أصدرته بلندن أن وراء استبعاد اللواء أحمد العادلي مدير مباحث أمن الدولة في ذلك الوقت من منصبه، لاختراق الجماعة لمباحث أمن الدولة، وسريـب خطة تصفية قيادات الخارج. وكذلك للكشف عن شخصيات مجموعة الضباط المكلفة بالتنفيذ. كما أكد البيان أن تقارير قـمتها المخابرات العامة وأمن للرئاسة للقيادة السياسية، كشفت أن الصدفة وحدها كانت وراء الكشف عن مجموعة من الإرهابيين كانت مكلفة بتنفيذ خطة استهدفت بعض الشخصيات المهمة، وعلى رأسهم للعادلي وأبناء الرئيس مبارك.

وعقب وقوع حادثة الأقصر الإرهابية، والتي راح ضحيتها حوالي 58 مسائحاً أجنبياً و4 مصريين بجانب العديد من الإصابات (حوالي 25)، أصدر تنظيم الجماعة الإسلامية بياناً، أعلنت من خلاله إحدى سرايا كتائب الشهيد طلعت ياسين همام قيامها بتنفيذ العملية، وقررت أن للعملية كانت تهدف إلى الإفراج عن عمر عبد الرحمن الذي يقضى عقوبة السجن مدى الحياة في أحد السجون الأمريكية، وكذلك القيادات التاريخية للتنظيم الموجودين في السجون المصرية من خلال احتجاز هؤلاء والتهديد بقتلهم.

وقرر بيان الجماعة أن التنظيم سيواصل عملياته العسكرية الخاصة إلى أن تتم تلبية العديد من المطالب، ومن بينها: قطع للعلاقات مع الكيان الصهيوني، وعدم الإذعان للإدارة الأمريكية، وإعادة الشيخ عمر عبد الرحمن إلى مصر، وإطلاق المعتقلين من الجماعات، وإلغاء المحاكمات العسكرية. وكرر البيان تحذيره لـرعايا الدول الأجنبية من زيارة مصر، ونصحت منظمة أنصار الشريعة المباح بعدم زيارة البلاد.

" الإستراتيجية السياسية للجماعات في الخارج "

جند تنظيم الجهاد تأكيد التزام عناصره بمبادرة وقف العمليات الإرهابية داخل مصر، ودعا القيادي أسامة أيوب للحصول على اللجوء السياسية في ألمانيا قادة للتنظيم في الخارج إلى

الكف عن البيانات المثيرة والتحريضية، والتي اعتبر أن ضررها أكثر من نفعها. وشدد أسامة أيوب على أن نداء وقف العمليات الذي صدر في فبراير 2000 من تنظيم الجهاد، ولاقى ترحيباً واسعاً لدى قائلته وأعضائه داخل مصر وخارجها، وأيده كثير من قيادات تنظيم الجهاد في مصر، مازال هو موقفنا الثابت الذي يعتقد أن يؤتى ثماره بالإفراج عن 840 معتقلاً بينهم عدد كبير من تنظيم الجهاد، وهذا لأول مرة منذ عام 1990. ورأى البيان أن الأوضاع مع المبادرة تسير إلى الأفضل وفي صالح الإسلام والمسلمين.

وأعلن أكثر من 50 عضواً في تنظيم الجهاد تأييدهم لنداء أسامة أيوب، ففي أثناء جلسة محاكمة النظر في تجديد حبس عدد من المتهمين في تنظيم الجهاد، طلب عمرو عبد العزيز الروبي من رئيس المحكمة تلاوة بيان باسم المتهمين داخل السجن. وبعد إطلاع رئيس المحكمة عليه، تلا المتهم البيان الذي جاء فيه: "يعلن المعتقلون والمتهمون على ذمة قضايا الجهاد، والمحبسون حالياً في سجن استقبال طره تأييدهم التام وترحيبهم بمبادرة الأخ أسامة أيوب صديق قيادي الجماعة المقيم في الخارج، ويؤكدون أن بيانه الذي أصدره يؤكد الاستمرار في موقفنا الثابت من التزام المبادرة، وذلك لإصباح المجال للدعوة الإسلامية الصحيحة".

وذاع البيان قادة الجهاد المقيمين في الخارج إلى تأييد مبادرة أيوب، مؤكداً أنها تعبر عن إرادة كل المعتقلين والسجناء من عناصر التنظيم داخل مصر، وشدد على أن المبادرة تتفق مع شرع الله الحنيف، وأنها بدأت تؤتي ثمارها.

وجاء هذا البيان خلال محاكمة مجموعة في القضية 718 لسنة 1996 المعروفة باسم إعادة إحياء تنظيم الجهاد، وبها أكثر من 80 متهماً غالبيتهم من العائدين اللذين تسلمتهم مصر من أكثر من دولة. وتضم القضية خمسة متهمين من بين المجموعة تسلمتهم مصر من الكويت، ومثلهم من السعودية والإمارات وليبيا واليمن،

وأثنين من أفغانستان، وثلاثة تمت استعادتهم من جنوب أفريقيا، منهم طارق مرسى وهبة الموقع على البيان. كما تضم القضية قادة الجهاد الهاربين بالخارج وعلى رأسهم أيمن ومحمد الظواهري، وأحمد حسين عجيزة، وثروت صلاح شحاتة.

وأصدرت مجموعة من السجناء بسجن وادي النطرون بيان تأييد لمبادرة وقصف العنف التي أطلقها أسامه أيوب، استجابة لنداء نبيل المغربي أحد القادة التاريخيين للتنظيم.

وفي تطور لاحق أعلن قادة جماعة الجهاد في الخارج أنهم سيواصلون عملياتهم المسلحة ضد نظام الحكم في مصر إلى أن يتمكنوا من الإطاحة به، حيث شككت نشرة المجاهدين التي يصدرها قادة الخارج في جدوى المبادرة، الأمر الذي دفع قيادات الدخول إلى المسارعة بالتأكيد على أهمية المبادرة وتمسكهم بها.

ولقد قياديون بارزون في تنظيمي الجهاد وطلائع الفتح، استمرار تمسكهم بإعلانهم السابق بوقف العنف والعمليات الإرهابية، ودعا بيانسان صدرا عن قادة الجماعتين، وعلى رأسهم: أحمد يوسف، ونبيل المغربي، وصلاح بيومي، ومحمد طارق المغربي، وحلمي عكاشة، ومحمد سمير عبيد إلى نبذ العنف، وسلوك النهج القديم في الدعوة إلى الله بالحكمة والموعظة الحسنة.

■ استراتيجية تحول الخارج

منذ عام 1996 فرضت الدول الأوروبية قيوداً على دخول عناصر تنتمي إلى الجماعات الإسلامية إلى أراضيها، بل والقبض عليهم في بعض الأحيان. ففي فبراير 1999، بدأت الدانمارك في محاكمة ثلاثة مصريين متهمين بالإرهاب، ورغم إطلاق سراحهم إلا أن الشرطة الدانماركية أكدت أنها تمتلك أدلة تثبت تورطهم في أعمال إرهابية وتوزيع منشورات تدعو إلى العنف والقتل بعيداً عن دعمهم لتنظيم الجماعة الإسلامية المصرية.

وفى لندن منعت السلطات البريطانية عقد مؤتمر جماعة المهاجرين، ثم بدأت تسعى للقضاء على هذا الكابوس، ففي 6 مارس 1999، اعتقلت للشرطة البريطانية ثلاثة إسلاميين فى إطار قوانين مكافحة الإرهاب، كان من بينهم أبو حمزة المصرى، وياسر السرى، وكانت الشرطة البريطانية قد سبق واعتقلت خمسة من الإسلاميين المصريين فى 23 سبتمبر 1998، وهم: هانى السباعى، وأسامة حسن محمد، وسيد عبد المقصود، وسيد عجمى معوض، وإبراهيم العيداروس. وفى 1999 بدأت السلطات الأمريكية تحقيقاً مع أصولى أمريكى من أصل مصرى هو على أبو السعود، حيث تم احتجازه فى سجن مانهاتن على ذمة قضية تفجير سفارتى الولايات المتحدة فى كينيا وتنزانيا.

بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد خوف الغرب من تسليم مصر إسلاميين يعيشون فى المنفى، إذ ترى منظمات حقوق الإنسان أنهم ربما يتعرضون للتعذيب، والمحاكمة العسكرية التى لا تتيج حق الاستئناف، سلمت السويد مصر فى منتصف ديسمبر 2001 الإسلامى المصرى أحمد حسين عجيزة المحكوم عليه غيابياً بالسجن لمدة 25 عاماً، لإدانته فى القيام بأنشطة متفرقة، فيما وصفه محللون بأنه تغير فى موقف العواصم الغربية ربما يودى إلى إعادة إسلاميين آخرين إلى القاهرة، ومنذ 11 سبتمبر أحالت دول عربية مئات الإسلاميين إلى محاكم عسكرية، أو محاكم أمن دولة.

وفى إطار تجفيف منابع التمويل المادى، نجحت مصر فى الاتفاق مع دول النفط على تنظيم عملية جمع للتبرعات. وفى 25 أبريل 1998، أقر مجلس الوزراء الكويتى مشروع بروتوكول بين حكومتى الكويت ومصر، يقضى باقتراح مقر المكتب الكويتى للمشروعات الخيرية فى مصر، ويهدف إلى ضبط التبرعات الواردة إلى مصر، خاصة بعد الشكوى من دعم تيارات إسلامية فى الكويت للمتشددين الأصوليين فى القاهرة.

المراجع

تمت الاستعانة في هذا الفصل بما أذاعته بعض وكالات الأنباء العربية والعالمية، إلى جانب ما نشرته العديد من الصحف والدوريات، وهي:

- | | |
|------------------|-------------------------|
| • الأحرار | • الأخبار |
| • الأسبوع | • الأنباء |
| • الأهالي | • الأهرام |
| • الأهرام العربي | • الأهرام المسائي |
| • الجمهورية | • الحياة |
| • الدستور | • السياسة |
| • الشرق الأوسط | • صباح الخير |
| • العالم اليوم | • العربي |
| • القدس العربي | • للنشرة الدولية الخاصة |
| • الوطن العربي | • الوفد |

عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية الطريق المصري*

الفصل الثاني

مقدمة

أولاً :

يهدف هذا الفصل إلى دراسة عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية مع التطبيق على الخبرة المصرية. وفي سبيل ذلك، سنتبع تقنية منهجية محددة، ألا وهي تقنية توليد النماذج من المادة المتوفرة DATA DRIVEN MODELS حيث تساعدنا هذه التقنية على عدم المصادرة على المطلوب، والقيام بتصدير ما ننحاز إليه في إطار مفهومي حاكم للدراسة. ذلك أن الدراسة تقوم بعرض المادة العلمية، تمهيداً لاستخلاص النموذج نتيجة لعرض المادة. والدراسة تقع في ثلاثة أجزاء: أولها يحدد عوامل ومسارات الخروج من

* تم إعداد هذا الفصل بالاشتراك مع د. صابر علي حسن.

مصر، وثانيها يعرض لنمط الانتشار العالمي للمصريين المنطوقين تحت جناح الحركة الإسلامية الراديكالية، وثالثها يوضح طبيعة المنطق الإستراتيجي الذي اتبعته هذه الحركة كنتيجة مولدة من عملية العولمة.

ثانياً:

يتبادر إلى أذهان كثير من الباحثين، وصناع القرار ومتخذي، والقائمين على الأجهزة الأمنية والاستخباراتية في دول شتى، أن حدث الحادي عشر من سبتمبر كان تعبيراً جلياً عن "عولم" الحركة الإسلامية الراديكالية، من منطلق أنها استطاعت أن تمس عصب أكبر دولة في عالمنا المعاصر، عسكرياً واقتصادياً، وهي الدولة التي تقود العولمة، وتصنع الجزء الأكثر أهمية من أشكالها وآلياتها ومقاصدها، خاصة في مجالات المال وتقنيات المعلومات والاتصال والاستراتيجيات. ومما زاد من وجهة هذا التصور وأعطاه مصداقية نسبية، أن رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية حيال الحدث المذكور أخذ صيغة عالمية، من خلال سعي واشنطن إلى بناء تحالف دولي مناهض للإرهاب، ومن خلال استغلالها له في تحقيق أهداف إستراتيجية عميقة ترتبط بسعيها إلى قيادة "العولمة".

وهذا التصور يبدو دقيقاً إن كنا بصدد تقويم القدرة التي وصل إليها التنظيم حركي نو أهداف سياسية، تتعدى حدود الدول التي ينتمي إليها أفرادها، وتحاول أن تلعب دوراً ما في السياسة الدولية المعاصرة برمتها. لكن التصور ذاته تعوزه الدقة، حال الأخذ في الاعتبار المحطات الزمنية التي مر بها هذا التنظيم في طريقه من المحلية إلى العالمية، انطلاقاً من لحظة البداية التي تشكل فيها، وحتى لحظة الذروة التي تمثلت في تفجير مبنى مركز التجارة العالمي ومقر البنتاجون، مروراً بمحطات عدة صنعتها أنظمة سياسية إقليمية ودولية، عبر أجهزة استخباراتها ومخططات سياساتها.

فإذا كان التنظيم الدولي لجماعة "الإخوان المسلمين" جزءاً من كيان الجماعة،

التي ولدت في ظرف تاريخي، جعلها تضع نصب عينيها منذ البداية ضرورة أن تعبر القوميات من أجل تحقيق "الخلافة الإسلامية" التي سقطت قبل قيام هذه الجماعة بأربع سنوات فقط، فإن الحركة الإسلامية الراديكالية - ونحدث هنا عن الحالة المصرية - لم يكن ضمن أولوياتها لحظة تشكلها التحرك خارج حدود الدولة، وتكوين "تنظيم دولي" ما، بل كانت أهدافها محددة في قضايا محلية أو دليزية، ذروتها تغيير نظام الحكم القائم بالقوة، باعتباره في نظرها "حكماً كلفراً" أو "ظالماً" و "قاسماً" على قُلّ تقدير، لأنه "لا يطبق الشريعة الإسلامية"، بالصيغة التي ترى هذه الجماعات أنها تعبر عن "صحيح الإسلام".

ثم جاءت ظروف سياسية، نجمت أساساً عن صراع دولي خلال فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي المنهار والولايات المتحدة الأمريكية، جعلت هذه الجماعات تطل برأسها خارج الحدود المصرية. وبعدها تراكمت الأسباب التي جعلت من "الهجرة" مرحلة ضرورية تكتيكياً بالنسبة إليها، ومن هنا انفتح الباب على مصراعيه أمام "تعولم" الإسلاميين الراديكاليين في مصر.

والوصول إلى هذه المرحلة لم يتم عبر قفزة سريعة أخذت هؤلاء من التحرك محلياً إلى منازلة أكبر دولة في عالمنا المعاصر، إذ أن الخروج من مصر لم يغير، طيلة ثلاثة عقود تقريباً، من تفكير قادة وأعضاء مختلف "الجماعات الإسلامية الراديكالية"، وهو التفكير الذي انصب بالدرجة الأولى على أن الهدف الرئيسي هو إسقاط النظام المصري، بوصفه "العدو القريب"، وبعدها يمكن التفكير في مجابهة "العدو البعيد"، وفي المقدمة: الولايات المتحدة وإسرائيل، بعد أن تهوى الاتحاد السوفيتي وانقرض عقد دول أوروبا الشرقية الشيوعية. ومن هنا كانت "الهجرة" خارج مصر تستهدف تحقيق "التمكن" الذي لم يكن من المتاح للوصول إليه في مصر نفسها، نظراً ليقظة الأجهزة الأمنية وصرامة السلطة الحاكمة في التعامل مع أي جماعات خارجة على القانون، وبعد ذلك

تأتى مرحلة "الفتح"، الذى يعنى دخول أعضاء هذه الجماعات إلى مصر فاتحين على غرار الفتح الإسلامى الأول، الذى تم على يد عمرو بن العاص، فى محاولة إعادة إنتاج حدث تاريخى قديم بشكل تبسيطى لا يخلو من مذاجة كبيرة. وعلى هذا الأساس يمكننا فهم مسر إطلاق تنظيم الجهاد على العناصر التى دفع بها إلى مصر فى عقد التسعينيات من القرن الماضى، لاغتيال بعض رموز السلطة السياسية وضرب السياحة، اسم "ملاحم الفتح".

لكن العوامل القديمة التى أسهمت فى إيجاد مسألة "الهجرة" لم تثبت أن رشحت على هذا التفكير، وكان من الصعب أن ينسلخ الراديكاليون الإسلاميون المصريون تماماً عن الأطراف التى أسهمت فى تشكيل حركتهم إلى الخارج، وتحديدأ إلى أفغانستان. ومن ثم ما إن خرجت للقوات السوفيتية من هذا البلد، ونشبت حرب أهلية بين فصائل "المجاهدين"، حتى وجد "الراديكاليون الإسلاميون"، الذين انضموا تحت مسمى عريض هو "الأفغان العرب" أنفسهم موزعين على تكتيكات واستراتيجيات أطراف إقليمية ودولية، بعضها استخدم الهاربين من قيادات الجماعات المتطرفة أوراًقاً فى يده يناور بها الحكومة المصرية، وفى مقدمة هذه الأطراف تأتى الولايات المتحدة، التى تردد أنها أجرت اتصالات مع قيادات من "الإخوان المسلمين" و"الجماعة الإسلامية"، إبان فترة العنف الأخيرة والعصية التى مرت بها مصر، ولمتدت من 1989 إلى 1997. وبعض هذه الأطراف عول على هؤلاء فى تحقيق أهداف بعيدة المدى تخص إقامة "أممية إسلامية"، مثل ما هو الحال بالنسبة للسودان طيلة عقد التسعينيات من القرن المنصرم، أيام نفوذ "جبهة الإنقاذ الإسلامية" التى يتزعمها حسن الترابى.

بالإضافة إلى ذلك، استفاد بعض الهاربين من بين أفراد "الجماعات الإسلامية" من قوانين اللجوء السياسى فى دول أوروبا، وحصل كثيرون على فرص عمل فى بلدان عربية خليجية وغير عربية، ووجد آخرون فى بؤر الصراعات المسلحة، أو ما

يطلق عليها "البؤر الملتهبة"، في البوسنة والهرمك، وكوسوفا، والشيشان، وكشمير، وطاجيكستان، والفلبين، مأوى بعد أن أوصدت مصر أبوابها أمامهم، إثر صدور أحكام غيابية عليهم تراوحت بين الإعدام والأشغال الشاقة، باعتبارهم ارتكبوا جرائم.

وهذه الأحوال أدت إلى توزيع الإسلاميين الراديكاليين المصريين، الذين ينتمون إلى مختلف التنظيمات والجماعات المتطرفة، على دول عديدة تنتمي إلى القارات الست تقريباً. منتفعين من التعاون مع أجهزة استخبارات تارة، ووجود عناصر قادرة على تزوير الأوراق الثبوتية بكلفة، وتوافر جهات قادرة على التمويل دوماً. وأسهمت الطفرة الهائلة في وسائط الاتصالات في ربط هؤلاء جميعاً بمراكز قيادة في الخارج، وعناصر قيادية داخل مصر نفسها، في حين أسهم التقدم الملموس الذي شهنته الأعمال المصرفية في إتاحة فرص كبيرة لتحويل الأموال وغسلها، من أجل دعم عمليات إرهابية أو دفع مقابل لمتعاونين وأعضاء في هذه التنظيمات، أو الإنفاق على أسرهم سواء في الداخل أو الخارج. كما وفرت شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت" وسيلة إعلامية رخيصة وسهلة أمام هذه التنظيمات لتصدر صحفها وبياناتها المتتالية.

ولاستعمالها ما جادت به الحداثة في أعلى صورها، تمددت الحركة الإسلامية بوجه عام لتصبح جزءاً من صور العولمة، واستكملت هذا "التحول" بمنازلة للولايات المتحدة يوم الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، في معركة إن لم تكن مكلفة على الإطلاق، فإنها تظهر المستوى الذي وصلت إليه الجماعات الإسلامية الراديكالية في التنظيم والتخطيط والتنفيذ من جهة، والرغبة الواضحة في طرح نفسها بقوة على الخريطة السياسية الدولية من خلال "أجندة" موجهة أساساً ضد واشنطن ومعها تل أبيب، من جهة ثانية.

وحتى عام 1997 لم تكن هذه للجماعات الراديكالية قد تحولت سياسياً بالمعنى الدقيق لهذه المسألة، فهي كانت مهمة بتحقيق مقصدها في إزاحة الحكومة، ولم يرغب

هذا المأرب عن أذهان قادتها، سواء كانوا في كهوف أفغانستان أو في جبال اليمن، أو في الشفق الوثيرة في دول أوروبا والولايات المتحدة ذاتها. لكن اشترك أحد قيادات جماعة الجهاد وهو أيمن الظواهري فيما يسمى بـ "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين"، جعل هذا المقصد يقبل بجانبه مقصداً آخر وهو "قتال العدو البعيد"، أي الولايات المتحدة وإسرائيل وروسيا على وجه الخصوص، وذلك مع فشل العناصر التي أرسلها تنظيم الجهاد في النيل من تماسك النظام المصري، أو هز أركانه وإسقاطه، بالتوازي مع فشل كافة العمليات الإرهابية التي نفذتها عناصر محلية في دفع هذا النظام إلى الانهيار أو التسليم، كما كان قادة هذه الجماعات يتوهمون.

وتحت راية الجبهة، المذكورة سلفاً، امتزجت أهداف الراديكاليين المصريين، أو تناغمت، مع أهداف أبعد كانت تدور في رأس قيادات راديكالية من دول عربية وإسلامية أخرى، جعلت من الولايات المتحدة "العدو الأول"، لإجبارها على سحب جيشها وعتادها من منطقة الخليج العربي، وإخراجها من معادلة الصراع العربي - الإسرائيلي. ولم يكن تحول من هذا النوع صعباً على الإطلاق، نظراً لأن "الأفغان العرب" عموماً، ليسوا سوى نتاجاً لصراعات عالمية، أيديولوجية واستراتيجية، أكسبتهم خبرة عميقة نسبياً في التعامل مع قضايا تتعدى حدود أقطارهم، وغنت لسديهم ميلاً، تنامي باستمرار، إلى إيجاد "أممية إسلامية". وعبرت أنبيات الراديكاليين الإسلاميين وتصريحات قادتهم، اعتباراً من النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن الماضي، بوضوح وجلاء عن هذا التوجه الجديد، ثم جاءت تحركاتهم لتؤكد هذا، إذ إنها اخترقت حدود الدول القومية، وساحت في عالم جغرافي تخيلي ينتهي عند نقاط التماس الملتهبة في العالم الإسلامي، ويعد إنتاجاً للتصورات الأكثر شمولية التي تحدثت عن دولة إسلامية تمتد من غانا إلى فرغانة، لكن هذه المرة، ليس بطريقة دعوية كما اعتادت تيارات إسلامية

عديدة طيلة للقرن الأخير، بل بشكل حركي عنيف، لا يقف عند حدود الأمنيات، ولا يعترف بالتغفل البطئ السلمي المدروس الذي انتهت إليه حركات إسلامية أممية مسيبة مثل الإخوان المسلمين، أو غير مسيبة مثل جماعة "التبليغ والدعوة".

ومع ذلك، فمن الصعوبة بمكان للتلميم تماماً بأن للطابع الأممي للجماعات الراديكالية الإسلامية المصرية صنيع السنوات الخمس الأخيرة فقط، كما يتصور البعض، فهو يشكل جزءاً من خطاب هذه الجماعات منذ زمن، تمحور حول ثلاث قضايا رئيسية، هي "الخلافة" و"الجهاد" و"العلاقة مع الغرب". لكن على المستوى العملي، قاد ترتيب الأولويات لدى هذه الحركات إلى جعل تغيير الوضع الداخلي قسراً هو القاعدة الأساسية للانطلاق إلى بناء أنماط عدة من التعاون مع الحركات الإسلامية في بلدان عربية وإسلامية أخرى، لإمقاط الأنظمة "العلمانية" الحاكمة، ومديد العون، المادي والمعنوي، إلى الأقليات المسلمة في مختلف البلدان، خاصة في تلك التي تعاني فيها هذه الأقليات من اضطهاد أو تمييز. ثم أخيراً للنظر إلى العالم "غير المتأسلم" على أنه "دار حرب"، يستوجب إحياء "الفريضة الغائبة" في مواجهته، وهي الجهاد.

ومعنى هذه أن النظرة "عابرة القوميات" في خطاب الحركة الإسلامية الراديكالية المصرية، وفتت عند حدود التصور الأيديولوجي العلم، ولم تترجم إلى حركة في الواقع المعاش سوى عام 1995، حيث وجه للقضاء الأمريكي اتهاماً إلى أمير "الجماعة الإسلامية" عمر عبد الرحمن بأنه تأمر ضد المصالح الأمريكية، وتورط في الهجوم على مقر الأمم المتحدة في نيويورك وعدة مباني خاصة بالحكومة الفيدرالية الأمريكية في المدينة ذاتها، والسعى إلى شن هجمات على منشآت عسكرية أمريكية، والتخطيط لاغتيال الرئيس حسني مبارك أثناء إحدى زيارته للولايات المتحدة. وجاء حدث الحادي عشر من سبتمبر ليظهر أن بعض هؤلاء الراديكاليين يشكل جزءاً من حركة عريضة تستخدم أهم

ما توصلت إليه العولمة في مجالات الاقتصاد والاتصال والمعلومات، وترفض في المقابل ما تطرحه العولمة في مجال الثقافة، من خلال تمسكها الصارم بخصوصية وهوية "إسلامية" تضع الآخر الأمريكي في موضع العدو الثقافي والعسكري والسياسي. ويسعى هذا الفصل إلى تحديد أوجه "عولمة" الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر، بدءاً من الإراhasات الأولى التي أنتجت مسيرة الخروج من مصر، وانتهاءً بلحظة الذروة المتمثلة في حادث الحادي عشر من سبتمبر، وما بين ذلك من محطات ومواقف عديدة، تراكت خلالها خبرة هذه الحركة وتطورت تكتيكاتها وآلياتها بما جعلها تطرح نفسها "قاعلاً" دولياً بعد أن كانت حركة محلية محضة.

ويقتضى هذا الأمر تناول الأسباب التي دفعت عناصر وقيادات هذه الحركة إلى الخروج من مصر، إما بشكل شرعي وتحت عين وبصر السلطة مثلما كان هو الحال في مستهل تجربة الجهاد الأفغاني، وإما فراراً بجوازات سفر مزورة، علاوة على وسائل أخرى مثل الاعتماد والحج والعمل والسياحة، وكلها كانت في كثير من الأحيان مجرد حيل مكنت أصحابها من مغادرة مصر بشكل آمن.

والوقوف عند حد هذه الأسباب لا يكفي لرسم ملامح تحول الراديكاليين الإسلاميين المصريين، فالخروج من مصر أياً كان مساره، أو كانت دوافعه، لم يكن سوى مرحلة تمهيدية، أو بمعنى أدق، كان هو الطريق الذي تلمس الراديكاليون الإسلاميون في مصر خطاهم عليه ليصلوا إلى هذه الصورة التي ظهروا بها في السنوات الأخيرة. وهذه الطرق لفرزت تنظيمات وقيادات في الخارج، بعضها اندمج في تنظيمات إسلامية أممية، وبعضها ظل يلعب دور الموجه والممول لعناصر وقيادات محلية في أتون الصراع الذي دار بين الدولة والإسلاميين المتطرفين طيلة عقد التسعينيات، كما سبق الذكر، حيث عبرت تلك التنظيمات عن نفسها في عدة عمليات

استهدفت مؤسسات مصرية أهمها السفارة المصرية في العاصمة الباكستانية إسلام آباد، ومسؤولين مصريين في مقدمتهم للرئيس مبارك.

وعلى الجانب الآخر تكتمل الصورة "المتولمة" لهؤلاء الراديكاليين بتناول الأساليب التي انتهجتها الدولة المصرية في سبيل مولجتهن، والانتصار عليهن في النهاية. فكثير من هذه الأساليب كانت تتم في سياق يتعدى حدود الدولة، ويمس جوهر السياسة الخارجية المصرية، التي عمدت إلى ملاحقة المتطرفين في الخارج، من خلال اتفاقات تبادل المجرمين مع بعض الدول، والتدخل دبلوماسياً لدى بعضها للحيلولة دون حصول متطرفين إسلاميين على حق اللجوء السياسي، ومتابعة الأنشطة الأمنية في دول أخرى، لمعرفة تأثيرها على هؤلاء.

وفي حقيقة الأمر، فإن الدولة المصرية قد واجهت على مدار أكثر من عشر سنوات - ولا تزال للمواجهة بقية - شبكة من التنظيمات، تتوزع خيوطها في بلدان شتى، ولذا بدت معنية أكثر من ذي قبل بأوضاع أمنية وقانونية في العديد من الدول، سواء تلك التي منحت قيادات حركية إسلامية متطرفة حق اللجوء السياسي، أو تلك التي وفرت لهم المأوى، أو التي أمنتهم بالمال، أو التي دخلها بعض أفراد هذه التنظيمات بطرق غير مشروعة.

وبداية هناك عدة ملاحظات أساسية حول ما سيرد في هذا الفصل، يمكن ذكرها على النحو التالي:

« رغم كثرة ما ينشر ويذاع حول الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر، فإن التحقق من المعلومات التي ترشح جراء ذلك ليس أمراً يسيراً، بأي حال من الأحوال⁽¹⁾. فهذه المعلومات يغلب عليها التحيز لأنها صادرة عن فرقاء يريد كل منهم أن ينال من الآخر قدر المستطاع، وفي المقابل يسعى إلى أن يبرر، ما أمكنه، كل ما يبدر عنه من سلوك وأفعال. فصيل المعلومات المتوافرة عن الحركة الإسلامية

يعد أغلبه إما إلى الأجهزة الأمنية لم إلى الحركة نفسها، ورواية كل من الجانبين للأحداث والوقائع تحمل الكثير من "الذاتوية"، ولا تخلو في الوقت نفسه من "تمويه" أو تضليل، توجه اعتبارات المصلحة، أو مقتضيات أداء للمهام كما يراها كل طرف.

لكن البحث العلمي لا يقف مكتوف الأيدي أمام هذه المعضلة، إنما ينتج وسائله التي تحاول للتحقق من المعلومات أو على الأقل ترجيح الأقرب إلى الصواب منها، اعتماداً على طرق محددة. وهنا يمكن اللجوء إلى مصادر مستقلة، تكون أقرب إلى الاستقامة والنزاهة ويتباعد ما أمكنها عن التحيز. ويمكن كذلك رد المعلومات الواردة إلى الإطار العام الذي يحكم الحركة الإسلامية للرايكية من جهة، والسلوك النمطي المتكرر للدولة في التعامل مع هذه الحركة من جهة ثانية، في كافة المناحي الإعلامية والقانونية والأمنية المرتبطة بقضيتي "العنف السياسي" و"الإرهاب".

ومن الضروري هنا ربط القول بالفعل، نظراً لأن الثاني هو الذي يبرهن على مدى صدق الأول من عدمه. وفي كل الأحوال فإن كثيراً من الدراسات التي تناولت أنشطة الحركة الإسلامية دارت حول "المرجوح" ولم تقطع بيقين، فكثير من الأسرار لا تزال مدفونة، وبعضها مات بمقتل من كانوا يحملونها، وحتى كثيراً ممن بقوا على قيد الحياة من الصعب الوصول إليهم، ليس بالنسبة للأشخاص العاديين فحسب، بل بالنسبة لأجهزة الاستخبارات والأمن، رفيعة المستوى.

وبذلك تبقى المعلومات المتوافرة في هذا الصدد مستقاة إما من تحقيقات قضائية قادت إلى اعترافات من تمكنت أجهزة الأمن من القبض عليهم، ومعلومات أمنية قدمتها الأجهزة المختصة للقضاء من أجل استصدار أحكام في إطار صراع الدولة والجماعات المتطرفة، أو اعترافات تمت تحت وطأة التعذيب داخل السجون. لكن حتى في هذه الحالة، فإن ما يرد إلينا من معلومات هو فقط ما يتم السماح بنشره وتداوله من قبل

أجهزة الإعلام، وما يتطوع بعض المحامين ممن اطلعوا على أوراق القضايا بنشره أو الإدلاء به لأجهزة الإعلام. كما قد نتج هذه المعلومات عن انفرادات صحفية، تمكن أصحابها من النفاذ إلى داخل الجماعات الإسلامية الراديكالية، أو الحصول على وثائق خاصة بها، أو إجراء حوارات مع قادتها. لكن ما تمنحه الوسيلة الأخيرة يبقى في حيز "الترجيح" ما لم توجد وسيلة للتحقق اليقيني من صدق ما ورد من معلومات.

ومع ذلك فإن "جمع المتفرق" من المعلومات المستخلصة، مهما كانت متناثرة عبر السنوات، وموزعة على وقائع وأحداث، ومنسوبة إلى تنظيمات وجماعات وشخصيات مثني، يساعد، إلى حد كبير، في رسم الملامح العامة لأداء الراديكاليين الإسلاميين المصريين في الخارج، أو من اصطلاح البعض على تسميتهم "إسلاميو الخارج"، ومن خلال هذه الملامح يمكن اشتقاق جانب محدد، نحن بصده في هذا المقام، وهو تعولم هؤلاء الراديكاليين.

« في ضوء ما تقدم، حول المشكلات المتعلقة بالمعلومات المتوافرة عن الحركة الإسلامية الراديكالية، يمكن القول إن هناك أكثر من مدخل لتحليل ظاهرة الحركة الإسلامية المصرية في الخارج، أولها يتعلق بتتبع تطور تاريخ قادة هذه الحركة وتحركاتهم وما يصدر عنهم من تصريحات وبيانات، وما يتخذونه من قرارات وأوامر لأتباعهم. وثاني هذه المداخل يرتبط بطبيعة التنظيمات التي شكلها هؤلاء الراديكاليون، أو شاركوا في تأسيسها، وذلك من حيث خصائص العضوية والتراتبية والأهداف والمقاصد الرئيسية والفرعية. أما المدخل الثالث فيتمثل في العمليات التي قامت بها هذه التنظيمات، سواء ما نجح منها أو ما لقي فشلاً ذريعاً وبقي عند حدود المحاولة. ويختص المدخل الرابع بالقضايا التي نظرتها المحاكم المصرية بشأن "الإسلاميين العائدين من الخارج"، أو محاكم أجنبية وكان المتهمون فيها من الراديكاليين الإسلاميين المصريين. ويحاول هذا الفصل أن يمزج بين هذه

المداخل الأربعة، في تحليلها لعولمة الحركة الإسلامية، نظراً لتدخلها وتكاملها في الواقع، ولأن من شأن هذا "المزج" أن يتيح لنا قدرة أكبر على التحليل العلمي السليم لظاهرة معقدة ومتشابكة مثل الحركة الإسلامية، وخصوصاً "إسلاميو الخارج".

« إذا كانت الجماعة البحثية، ومعها الأجهزة الأمنية المختصة، قد تمكنت من التمييز بين الجماعات الراديكالية في مصر، بعد أن كانت تضعهم، ولسنوات عدة، في "سلة واحدة"، فإن من الصعوبة بمكان القطع بتصنيف دقيق لبعض الراديكاليين المصريين في الخارج من خلال ردهم إلى أصولهم التنظيمية، أي إلى الجماعات والتنظيمات التي كانوا ينتمون إليها قبل "الهجرة".

فالمعلومات المتاحة تشير إلى أن مسيرة "الهجرة" لم تكن وليدة قضية "الجهاد" في أفغانستان، كما يتصور كثيرون، إنما سبقتها بسنوات، حيث دفعت الأحوال الأمنية الصعبة بعض عناصر الجماعات، التي اصطدمت بالدولة قبل "الجماعة الإسلامية" وتنظيم الجهاد"، مثل "جماعة المسلمين" المعروفة إعلامياً باسم "التكفير والهجرة" و"جماعة شباب محمد" المعروفة باسم "تنظيم الفنية العسكرية"، إلى مغادرة مصر.

لكن انفتاح الباب على مصراعيه أمام الخروج من مصر لم يتم سوى بإعلان "الجهاد" في أفغانستان ضد الاتحاد السوفيتي المنهار، ولأجل هذا تم تجنيد آلاف الشباب المصريين من مختلف الجماعات، سواء الراديكالية أم السلفية الدعوية، ثم تولت الظروف التي صانفوها داخل معسكرات التدريب وميادين القتال تزيين انتماؤات البعض منهم، وفتحت الطريق أمام "اللامنتمين" من بين "المجاهدين" للتماس والتفاعل مع عناصر الجماعات الإسلامية، التي أخذت بدورها تشد هؤلاء إلى الانتماء لها، والانضواء تحت لواء أمرائها. لكن هناك من بين الذين ذهبوا إلى أفغانستان من حافظ على ارتباطاته الأصلية، خاصة من ينتمون إلى جماعة "الإخوان المسلمين" التي كانت

سباقة في الوصول إلى أفغانستان للعمل في مجال الإغاثة، على وجه الخصوص. ومن هنا لا نستطيع أن نقول إن كافة المصريين الذين انضموا إلى "تنظيم القاعدة"، أو على وجه الدقة وافقوا على ما أعلنته "الجبهة الإسلامية العالمية للجهاد اليهود والصليبيين"، هم ممن ينتمون إلى تنظيم الجهاد في مصر، الذي يتزعمه أيمن الظواهري. وفي المقابل لا يمكن القول بأن كل المنتمين إلى "تنظيم الجهاد" في الخارج قد انصاعوا تحت راية هذه الجبهة، فهناك من عارضوا انضمام الظاهري إليها، وهناك من انشقوا عليه بالفعل، واتهموه بالخروج عن الخط العام الذي رسمه التنظيم لمسيرته، والانحراف عن الهدف الرئيسي الذي أخذ على عاتقه تحقيقه، وهو الاستيلاء على الحكم في مصر. بل أكثر من ذلك، فإنه إذا كان رفاعي أحمد طه، أحد أعضاء مجلس شورى "الجماعة الإسلامية"، قد عدل عن موقفه وسحب توقيعه على بيان إنشاء الجبهة المشار إليها سلفاً بعد أن غضب منه القادة للتاريخيون للجماعة، فإنه لا يوجد دليل قاطع على أن الأفراد العاديين من "الجماعة الإسلامية" الذين كفوا على أرض أفغانستان ورقت لهم خطوة إنشاء هذه الجبهة قد عدلوا عن موقفهم، على غرار ما فعل رفاعي طه، الذي يبدو أن عدوله لم يكن عن لفتتاع بقدر ما كان انصياعاً لموقف قادة "الجماعة الإسلامية" الحاد.

وتشير المعلومات التي رشت عن التحقيقات القضائية التي جرت مع "العائدين من ألبانيا"، أو من تسلمتهم مصر من دول عربية وأجنبية، إلى أن هؤلاء كانوا ينتمون، تاريخياً، إلى جماعات "إسلامية" شتى في مصر. وهذا الوضع يخلق حالة من الصعوبة في تصنيف الأفراد العاديين من المصريين الذين انضموا إلى "تنظيم القاعدة".

« لا يعنى تركيز هذا الفصل على السلوك "عابر القوميات" للحركة الإسلامية الراديكالية المصرية في السنوات الأخيرة، أن هذه الحركة كانت من قبل منبئة الصلة عن الواقع، فظاهرة الصحوة الإسلامية بوجه عام كان لها مواقفها من

قضايا خارجية، بدءاً بالحقبة الاستعمارية وانتهاءً بالتداعيات التي ترتبت على حرب الخليج الثانية، وقد كانت للإسلاميين خطوط متقاطعة مع "الآخرين"، أو مساحات للقبول والرفض صنعها التكتيك السياسي أحياناً، وبدت أسيرة للأيدولوجيا أحياناً. وبالنسبة للحالة المصرية، يمكن أن تستعيد الأذهان رفض الجماعات الإسلامية توجه السادات إلى المصالحة مع إسرائيل، ورفضهم من بعد اتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل، وكذلك اتفاق وادي عربة الذي أبرمته الأخيرة مع الأردن. وقبل هذا، وفيما هو شمل، للراديكاليين الإسلاميين مواقف من مسألة القومية العربية، التي تبدو في نظر الكثيرين منهم بدلاً ممقوتاً عن فكرة "الخلافة الإسلامية"، وهناك من ينظر إلى العروبة على أنها مرحلة لإقامة للدولة الإسلامية الكبرى، على غرار ما حدث في صدر الإسلام، وأن دولة عربية موحدة من شأنها أن تنظم شبكة علاقات متينة مع الشعوب الإسلامية في ظل المصالح المشتركة.

وقد أجمعت حرب الخليج الثانية، التي ترتبت على الغزو العراقي للكويت في الثاني من أغسطس عام 1990، التوجه الخارجي للراديكاليين المصريين، لأنها كانت لملة كبرى أحدثت هزة عنيفة لكافة التيارات السياسية في العالم العربي. وذهب المسلمون في موقفهم من هذه الحرب مذهبيين، الأول ركز على الأسانيد الشرعية، ومنها حرمة أن يستبجح المسلم دم أخيه المسلم، أو قتال الطائفة الباغية. والثاني أوجده ظروف التدخل الأجنبي، حيث عارضه المسلمون المصريون بشدة، إما كانت مبرراته، واستغلوا الحديث عن "بعد ديني للصراع" في تعبئة الشارع المصري لصالح رؤيتهم التي قدموها آنذاك على أنها الرؤية الناجمة، القادرة على تحقيق العزة للعرب⁽²⁾. لكن هذه المواقف لم تتعد حدود "رد الفعل"، وكانت تسير في ركاب مواقف تيارات سياسية أخرى عربية، كان من الطبيعي أن تدخل في غمار جدل موسع حول تداعيات الغزو

العراقي للكوييت، وأن تتخذ مواقف حادة تتماشى مع طبيعة هذا اللظرف وأثاره الاستراتيجية. أما ما حدث منذ عام 1997، فهو أمر مختلف، فالحركات الإسلامية الراديكالية لم تكتف بمجرد الجدل، لكنها قررت منازلة أكبر قوة عسكرية واقتصادية في العالم وهى الولايات المتحدة، بدءاً بمهاجمة المصالح الأمريكية في الخارج، وحتى مهاجمة رمزى القوة الأمريكية فى عقر لدار الأمريكى، وهما مركز التجارة العالمى ومقر البننتاجون.

« يقتصر هذا الفصل على "الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر"، وليس جماعة الإخوان المسلمين، رغم أنها الأقدم تاريخاً والأوسع انتشاراً والأكثر قدرة على الاستمرار والتعبئة، وقيل كل هذا، هى "القوة الإسلامية" التى تحت حدود الدولة التى نشأت فيها، من خلال "التنظيم الدولى للإخوان للمسلمين"⁽³⁾، والتى كانت لها مواقفها من مختلف القضايا السياسية الخارجية، ليس عبر المنكديات والمطبوعات التابعة لها فحسب، بل لدخل "البرلمان" للمصرى ذاته، حين تمكن الإخوان بعد دخول الانتخابات التشريعية فى عام 1984 مع حزب الوفد، وفى عام 1987 مع حزبى العمل والأحرار، من احتلال عدد ليس بالقليل من مقاعد مجلس الشعب المصرى⁽⁴⁾.

وفضلاً عن الإخوان المسلمين، فإن هناك تياراً دينياً واسع الانتشار، يتعدى فى تمدده حدود الدولة القومية، وهو "الطرق الصوفية"، حيث نجد أن بعض الطرق المصرية لها أتباع فى دول عديدة بما فيها الدول الأوروبية والولايات المتحدة ذاتها. لكن "مكونية" هذا التيار وانسحابه السياسى، أو موالاته للحكم فى مصر عبر التاريخ، وتماهيه فى الفلكلور الشعبى أكثر من تفاعله مع الحالة السياسية، يخرج من المعادلة التى نحن بصدها الآن، وإذا كانت للطرق الصوفية المصرية مواقف من القضايا الخارجية، فإن هذه المواقف، لا تخرج فى الغالب الأعم عن تلك التى تتبناها الحكومة⁽⁵⁾.

« لا يمكن القطع بأن الخطر الذى يمثله "إسلاميو الخارج" على الأمن القومى

المصري قد انزاح تماماً في ضوء رد الفعل الأمريكي القسوى والصارم على تفجيرات نيويورك وواشنطن. فرغم العمليات العسكرية التي قامت بها الولايات المتحدة وحلفاؤها في أفغانستان، والتي طالت بالطبع العناصر المصرية المنتمية إلى "تنظيم القاعدة"، فإن وجود ما يُسمى بـ "العناصر للنائمة" داخل التنظيم، وهم أولئك الذين يعملون تحت إمرته في سرية تامة، يجعل القول بانتهاء الخطر أمراً تعوزه الدقة إلى حد ما. وهناك وقائع محددة تبرهن على صدق هذا الرأي، ففي شهر مايو من عام 2002، وبينما كانت نيابة أمن الدولة بمصر تواصل تحقيقاتها في قضيتين، الأولى لتنظيم الجهاد وتضم 26 متهماً بينهم اثنان هاربان في الخارج، والثانية للجماعة الإسلامية وتضم 24 متهماً، تردد أن سلطات الأمن المصرية ضبطت قضية أخرى لتنظيم الجهاد في منطقة المروج بالقاهرة⁽⁶⁾. ومن هنا تأتي أهمية هذا الفصل الذي يبحث ظاهرة حية، ويحاول أن يسهم في فهم جوانبها وأبعادها، بما يساعد في التعامل معها على وجه أفضل، بالنسبة لمستقبل مصر.

الخروج إلى العلنة: موجات "هجرة" الراديكاليين الإسلاميين المصريين

تعددت الأسباب التي أدت إلى خروج "الراديكاليين الإسلاميين" من مصر⁽⁷⁾، فمنها ما تعلق بالضغوط الأمنية الشديدة، ومنها ما ارتبط بالحاجة الاقتصادية، سواء كانت شخصية، أم كانت من أجل الإنفاق على التنظيمات والجماعات من خلال ضمان مصادر ثابتة للتمويل، ومنها ما ارتبط بأبعاد فكرية، لتأدية فريضة الجهاد، أو البحث عن "ساحة" لإعداد العدة، والوصول إلى حد "التمكن" الذي يؤهل هذه الجماعات للقدرة على منازلة الدولة بكل ما لها من مصادر قوة. وهناك كذلك أسباب تعلقت بترتيبات معينة داخل هذه الجماعات وبذلك التنظيمات، أهمها حدوث انشقاق في صفوف "الجماعة

الإسلامية الجهادية⁽⁸⁾، حيث تمايزت في جماعتين بعد صدور الأحكام في قضية الجهاد لعام 1981، وتسبب هذا الانشقاق في إحباط عدد كبير من أعضاء التنظيم حيال إقامة الدولة الإسلامية المنتظرة، لأن انقسام الصفوف كان معناه في نظرهم تأخر تحقيق هذا الهدف، ومن ثم فضل الكثيرون من هؤلاء السفر إلى الخارج.

وفي صيغة تعيد إلى الأذهان ما انتهجته جماعة الإخوان المسلمين حيث هاجرت أعداد غفيرة تنتمي إليها خلال الخمسينيات والستينيات من القرن المنصرم فراراً من حكم عبد الناصر، الذي ناصبهم العداء، نجد أن الهجرة خارج مصر لم تكن في البداية محببة لدى حتى أكثر هذه الجماعات تشدداً. فتنظيم الجهاد نفسه، الذي لجأ إلى الهجرة أكثر من غيره خلال عقدي الثمانينيات والتسعينيات من القرن المنصرم، كان يرفض هذه المسألة في البداية، الأمر الذي يعبر عنه عبد السلام فرج، الذي كان كتابه "الفريضة الغائبة" بمثابة المرجعية الفكرية لهذا التنظيم، حين يقول: "منك من يقول إن الطريق لإقامة الدولة الإسلامية هو الهجرة إلى بلد آخر وإقامة للدولة الإسلامية هناك ثم العودة مرة أخرى فاتحين، ولتوفير جهد هؤلاء فعليهم أن يقيموا دولة الإسلام بينهم، ويخرجوا منها فاتحين"⁽⁹⁾. لكن تبدل الظروف دفعت أفراد التنظيم، وغيره من التنظيمات والجماعات الإسلامية إلى الفرار من مصر، بطرق مشروعة، وغير مشروعة.

وتمثلت الخطوات الأولى لحركة الخروج في الهجرة لدخل مصر، أي ترك وادي النيل والهروب إلى الصحراء أو إلى مكان محدد يقتصر على أفراد الجماعة، من أجل تأسيس مجتمع جديد أو بديل، على غرار "مجتمع يثرب"، كما توهم بعض أتباع "جماعة المسلمين"، الذين أطلق على تنظيمهم اسم "التكفير والهجرة"، نظراً لأنه اتبع تكفير المجتمع بهجرانه، بدعوى أنه بيئة غير صالحة بالنسبة لأعضاء التنظيم. وقد جسد يحيى هاشم، الذي كان يعمل وكيلاً للنيلابة وترك وظيفته بدعوى أنها "حرام شرعاً"

بعد أن انضم إلى جماعة شباب محمد، هذه المسألة في تحركاته، فقد لجأ إلى هضبة البحر الأحمر لمواجهة للمنيا يحتمي بها، ويعد عنته للصدام المسلح مع السلطة أو شن حرب عصابات ضدها، ولكن أجهزة الأمن تمكنت من تحديد مكانه وأتباعه، وداهمته، وقتلته. وعموماً فإن الهجرة داخل مصر قد فشلت لأسباب عديدة، أمنية وجغرافية وتنظيمية، مما جعل أذهان الجماعات المتطرفة تتجه إلى الخروج من مصر⁽¹⁰⁾.

وها هو وحيد عثمان أحد أمراء "جماعة المسلمين"، التي ابتدعت مسألة الهجرة الداخلية، يتحدث في التسجيلات عن الهجرة الخارجية بوصفها "مرحلة حتمية" بالنسبة لجماعته، إذ يقول: "لسنا مطالبين بالجهاد إلا بعد إتمام الهجرة.. الهجرة إلى أرض يحكمها حاكم عادل حتى ولو كان كافراً.. ونحن نجزم أن البلاد العربية كلها لا يوجد فيها هذا الشرط.. ولذلك فالهجرة متاحة في بلاد أوروبا مثل السويد والنرويج وغيرها.. حالياً جميع أرض الله متاح للأخوة الهجرة إليها.. لكن الهجرة الجماعية كما حددها الإمام المرحوم شكري مصطفى مكانها محفور ومنقوش في صدور الأخوة.. إنها أرض اليمن، لأنها أرض الحكمة، وهناك العديد من أتباعنا ومن الأخوة يعبدون الله فيها، ويعملون وينشرون الدعوة بحرية كاملة، لذلك فإن حاكمها على كفره عادل"⁽¹¹⁾.

وقبل أن يتولى وحيد عثمان أمر هذه الجماعة، هاجر أميرها السابق وهو محمد الأمين عبد الفتاح وكنيته أبو الغوث، وهو الذي قام بتجميع فلول الجماعة بعد إعدام مؤسسها شكري مصطفى، إلى إحدى البلاد العربية، واستقر بها، ثم بدأ يساعد أفراد الجماعة على الهجرة إلى العديد من الدول العربية والأوروبية⁽¹²⁾.

ولم يكن أبو الغوث أول من نادى بالهجرة الخارجية دخل "جماعة المسلمين"، فقد سبقه إلى ذلك الدكتور صلاح الصاوى، لاذى لتشق على شكري مصطفى إثر اعتراضه على قرار الأخير بقتل وزير الأوقاف الأسبق الشيخ الذهبي، لأنه أدى إلى كشف التنظيم أمام

أجهزة الأمن. فالصاوى كان مطلوب القبض عليه فى أحداث سبتمبر عام 1981، لكنه تمكن من الهرب إلى اليمن، وهناك التقى بأحد شيوخ القبائل، وكان ينتمى إلى "الإخوان المسلمين"، ثم لقتع بفكر الصاوى، وبت يقدم دعماً للجماعة على قدر استطاعته. أما الصاوى فقد تنقل بين مصر والسعودية وباكستان، التى عمل بها أستاذاً بالجامعة الإسلامية⁽¹³⁾. وسلك حسن الهلاوى، الذى كان رفيق الصاوى فى الاشتقاق على شكرى مصطفى، المسلك نفسه، فهاجر إلى المملكة العربية السعودية، بعد أن نجح فى الهرب من حكم صادر ضده عام 1977 بالسجن سبع سنوات⁽¹⁴⁾، لكن مصر تمكنت من تسلمه عام 1993، وعاد ليقتضى عقوبة السجن لاتهمه فى عملية "الفتية العسكرية"، ومقتل المقدم عصام شمس خلال أحداث مسجد آدم بحى عين شمس فى القاهرة عام 1989⁽¹⁵⁾.

وبذلك تشكلت "الموجة" الأولى لهجرة الإسلاميين الراديكاليين خارج مصر، وقد تمت، فى الغالب الأعم تحت وطأة الظروف الأمنية للقاسية، التى مرت بها "جماعة المسلمين" وجماعة صالح سرية، بعد أن اكتشفت أجهزة الأمن أمر هاتين الجماعتين، وراحت تتعقب المنتمين إليهما. ولم تقتصر الهجرة على أتباع هاتين الجماعتين، بل نجد أن العديد ممن ينتمون إلى التيار التكفيرى بوجه عام، والسلفيين وبعض عناصر تنظيم الجهاد، قد هاجرت إلى العراق واليمن والسعودية⁽¹⁶⁾، بحثاً عن الأمان والرزق فى آن واحد. لكن هؤلاء المهاجرين لم يرغب عن أذهانهم أن عدوهم الأساسى هو النظام الحاكم فى مصر، ولم تتعد أمانهم إزاحة هذا النظام وإسقاطه، والقفز إلى سدة الحكم.

أما الموجة الثانية للهجرة فقد صنعتها تجربة "الجهاد الأفغانى"، بكل تداعياتها الإقليمية والدولية، ولعبت فيها الولايات المتحدة، التى وجدت فى تورط موسكو فى أفغانستان فرصة سانحة لاستنزاف قدرات منافسها التقليدى آنذاك وهو الاتحاد السوفيتى، دوراً مهماً فى إيجاد هذه الموجة. فواشنطن قررت وقتها "سج علاقة بين المخابرات الأمريكية والجماعات

الإسلامية، ليست للعملة في الساحة الأفغانية فحسب، إنما أيضاً تلك التي تعمل في مناطق أخرى بهدف توجيه كل الجهود لمقاومة الاحتلال السوفيتي للأراضي الأفغانية.. وتم افتتاح أول مركز لاستقبال المتطوعين الراغبين في السفر إلى أفغانستان بولاية نيويورك بواسطة مصطفى شلبي، الذي استضاف الشيخ عمر عبد الرحمن في أمريكا بعد ذلك، وحسبما تشير المعلومات فإن هذا المركز وفروعه، التي بلغت 17 فرعاً في أمريكا، لعب دوراً مهماً في سفر مواطنين عرب هاربين من بلادهم إلى أفغانستان⁽¹⁷⁾.

وبات من المتداول بين الإعلاميين والباحثين ورجال الأمن والساسة أن الرئيس السادات قد تعاون مع الولايات المتحدة في هذا التوجه تملأً، بعد أن ألغى الأمريكان بأن مباركته لتجربة الجهاد الأفغاني سيزيد من أسهم مصر إعلامياً ودبلوماسياً في العالم الإسلامي، بما يوضعا عن القطيعة العربية التي نجمت عن توقيعها اتفاقية كامب ديفيد مع إسرائيل. كما سيتيح ذلك لمصر التخلص من ترسانة الأسلحة القديمة يبيعها إلى المجاهدين الأفغان، الذين كانوا يتلقون دعماً سخياً من الدول العربية النفطية، علاوة على أموال صندوق دعم الجهاد الأفغاني الذي أنشأته الولايات المتحدة، وكذلك حسيولة الاتجار في المخدرات.

ومن ثم أطلقت السلطات يد الجماعات الإسلامية لتعبئة الشباب المصري للجهاد في أفغانستان، الأمر الذي تعكسه بجلاء مجلة "الدعوة"، لسان حال جماعة الإخوان المسلمين في السبعينيات وبداية الثمانينيات، في تتبعها للمؤتمرات والندوات التي كانت تعقدّها الجماعات الإسلامية داخل الجامعات لنصرة المجاهدين الأفغان، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، المؤتمر الذي انعقد في جامعة المنيا يوم التاسع من فبراير عام 1979، والذي طالب بدعم المجاهدين الأفغان، ونصرة الثورة الإسلامية في إيران⁽¹⁸⁾. وكذلك المؤتمر الذي عقده طلاب جامعة الأزهر في شهر يناير عام 1980، وطلبوا فيه بفتح باب التطوع للقتال في أفغانستان، وتيسير أمر التدريب على السلاح أمام الشباب، من أجل

السفر إلى ساحة الجهاد هناك، كما طالبوا حكومات الدول الإسلامية بدعم "المجاهدين" وقطع العلاقات الدبلوماسية مع موسكو⁽¹⁹⁾. وكان المؤتمر الأخير جزءاً من نشاط مؤسسة الأزهر، التي طالما نظمت مؤتمرات، تحدث فيها مسؤولون مصريون عن ضرورة دعم الشعب الأفغاني، بما كان يتمشى مع الخط السيلسي العام للنظام الحاكم وقتها في تشجيع "التيار الديني" من أجل حصار القوى اليسارية التي كانت تتأوى المبادئ.

ومن هنا لم تخف الجهات الرسمية في مصر، التي كانت من أوائل الدول التي أدانت الغزو السوفيتي لأفغانستان، تأييدها للمجاهدين الأفغان، حيث أعلن كمال حسن على وزير الدفاع آنذاك عن تدريب الثوار الأفغان في معسكرات الجيش المصري، في حين دعت الأمانة العامة للحزب الوطني الحاكم، غير مرة، الشعب المصري إلى التبرع للمجاهدين، ودعا مجلس الشعب نفسه إلى إرسال متطوعين إلى أفغانستان⁽²⁰⁾. وقد تردد أن مصر استعملت مطار قنا في تحميل الأسلحة والمتطوعين إلى أفغانستان.

واستجابة للدعوات الرسمية وغير الرسمية نشطت النقابات المهنية في جمع التبرعات، وحشد المتطوعين، الذين نكاثروا عددهم بعد أن دأبت مجلة الدعوة على نشر أرقام هواتف وعناوين مكاتب ضيافة المتطوعين في باكستان⁽²¹⁾، وهي مكاتب كانت مجهزة تماماً لاستقبال هؤلاء، في ظل وفرة مالية أوجدها دعم خليجي ملموس، خاصة من قبل السعودية، التي لعبت دوراً بارزاً في هذا الصدد، مدفوعة بصيانة أمنها القومي من ناحية، حيث كانت تخشى من وصول الجيش السوفيتي إلى مياه المحيط الهندي ومنها إلى بحر العرب، ومن ناحية ثانية كان هذا للتوجه استجابة لطلب أمريكي صريح لدول الخليج جميعاً بتقديم المساعدات المالية للأفغان. وبالنسبة للسعودية فإن الوقوف إلى جانب الجهاد يحافظ للمملكة على دورها التقليدي الذي تلعبه على صعيد العالم الإسلامي. وفي هذا الشأن برز دور "الهيئة العامة لاستقبال التبرعات للمجاهدين

الأفغان" التي رأسها الأمير سلمان بن عبد العزيز أمير منطقة الرياض وشاركت في الإشراف عليها وزارتا الداخلية والمالية، واللذان أسستا بدورهما لجنة ميدانية دائمة تقيم طوال السنة في باكستان من أجل الوقوف على احتياجات المجاهدين، أطلق عليها اسم "لجنة الإغاثة السعودية"، وأنيطت بها مهمة تأمين المساعدات الاقتصادية للأفغان والمجاهدين العرب على حد سواء⁽²²⁾. علاوة على ذلك قامت جمعية الهلال الأحمر السعودي بتقديم مساعدات طبية وعلاجية للمجاهدين وأسره المهاجرة، جنبا إلى جنب مع القوافل الطبية التي خرجت من مصر وغيرها من بلدان العالم العربي.

وقد كان يتم توزيع المخصصات المالية التي وفرتها الهيئة المذكورة لحركة الجهاد الأفغاني على النحو التالي:

القيمة "بالريال السعودي"	أوجه الإنفاق
12000	تجهيز المجاهد أثناء الغزو
3000	معونة لأسرة المجاهد (سنويا)
3000	كفالة اليتيم (سنويا)
2500	كفالة الأرامل والمعوقين (سنويا)
3600	راتب الداعية (سنويا)
2500	راتب المعلم
900	مكافأة الطالب المتفوق
350	قيمة الخيمة
500	بناء غرفة سكنية
5000	بناء مسجد صغير
10000	بناء جامع
5000	حفر بئر علوية
50000	حفر بئر ارتوازية
20000	بناء مدرسة

* المصدر: كتاب "الجهاد: المنطلق السعودي لنصرة الحق"، ص 90 (أنظر الهوامش)

وفي خضم هذه التعبئة، وجد أتباع الجماعات الإسلامية فرصة سانحة للخروج من مصر. ومن جانبها غضت الدولة في هذا الوقت الطرف عن رحيل أفراد هذه الجماعات، إذ وجدت في هذا المسلك سبيلاً للتخلص منهم. وقد كان خروج أتباع هذه الجماعات إلى أفغانستان إما هرباً من الملاحقات الأمنية، وإما بحثاً عن مكان مناسب للتدريب على القتال وإعداد العدة لتفجير "الثورة الإسلامية"، إذ إن القتال في مناطق وعرة مثل جبال أفغانستان يؤهل أفراد هذه الجماعات للعمل ببسر في مسرح العمليات الداخلية. فضلاً عن ذلك، فإن الذهاب إلى أفغانستان يخلق فرصة التلاقى مع عناصر راديكالية من بلدان عربية وإسلامية أخرى بما يتيح إقامة خطوط تنظيمية معها تكون بمثابة الدعم اللوجستي وتساعد على تكوين أُممية إسلامية راديكالية تتازع أُممية الإخوان، ولا بأس هنا من إمكانية التعاون والتسيق مع بعض الحكومات الإسلامية⁽²³⁾.

ومع مطلع عام 1984 قرر تنظيم الجهاد إفاد من يتم الإقراج عنه ممن حوكموا في قضية الجهاد الكبرى إلى أفغانستان، في حين بدأت "الجماعة الإسلامية" تحذو حذو الجهاد في هذا الشأن عام 1985، بعد أن كانت تركز جهودها، عقب خروج كوادر الصف الثاني من السجن، على استعادة نفوذها في صعيد مصر. وكان على يوسف، واسمه الحركي أبو صهيبي، أول من وصل إلى أفغانستان عن طريق السعودية، التي ذهب إليها حاجاً ضمن فوج من جامعة أسيوط، وتبعه على عبد الفتاح، واسمه الحركي أبو البسر، فاراً من ملاحقات أمنية شديدة، ولحق به محمد شوقي الإسلامبولي. وبينما انضم أفراد "الجماعة الإسلامية" الذين تمكنوا من الذهاب إلى أفغانستان إلى عبد رب الرسول سياف، الذي تولى فيما بعد منصب رئيس الحكومة المؤقتة للمجاهدين الأفغان في المنفى، التحق أفراد تنظيم الجهاد بالحزب الإسلامي الذي يترعّمه قلب الدين حكمتيار⁽²⁴⁾. وراح كل من سياف وحكمتيار يشجعان على هجرة

أفراد للجماعة التي تتحالف معه، في سياق توازنات القوى بين الفصائل الأفغانية، تريباً لمرحلة ما بعد إنهاء الاحتلال السوفيتي.

وعلى الأراضي الأفغانية راح المهاجرون من "الجماعة الإسلامية" يوطدون وجودهم، من خلال إقامة معسكر للتدريب في منطقة حدودية تدعى "جاجي" أطلقوا عليه اسم "معسكر الخلافة الإسلامية"، ثم اضطرتهم الظروف المناخية القاسية، حيث البرودة الشديدة، إلى نقل المعسكر إلى منطقة "خلن"، وأطلقوا عليه اسم "معسكر الشهيد صهيبي"، تخليداً لذكرى عدلى يوسف الذى قتل في إحدى العمليات العسكرية بأفغانستان في السادس عشر من مايو عام 1990. وقد قسم قادة "الجماعة الإسلامية" في أفغانستان العمل بينهم، فتولى رفاعى طه ومصطفى حمزة وعدلى يوسف مسئولية التدريب العسكرى، وآلت مسئولية الرعاية الطبية إلى خالد حنفى، وأُنيط الإشراف على مجلة "المربطون" إلى كل من طلعت فؤاد قاسم وأسامة رشدى⁽²⁵⁾. أما المنتمون إلى تنظيم الجهاد، بقيادة أيمن الظواهري، فقد تقاربوا من أسامة بن لادن، واستفادوا من أمواله في تلقى التدريبات العسكرية، وجلب الأتياع من مصر، وإصدار مجلة "الفتح" ومن بعدها "الجهاد"، لتكون لسان حالهم.

وحينئذ ظهرت ثلاث طرق لجلب عناصر الجهاد والجماعة الإسلامية من مصر إلى أفغانستان⁽²⁶⁾: الأول يمر بفرع شركة محمد بن لادن بالقاهرة، حيث تولت مهمة تفسير أعداد غفيرة من العمال المصريين للعمل في مشروع توسيع الحرمين الشريفين، الذى أسندته السلطات السعودية إلى هذه الشركة، التى تؤول ملكيتها إلى والد أسامة بن لادن. ويقال إن الشركة كانت لديها أوامر مفتوحة من وزارة الداخلية السعودية، والتى نسقت مع السفارة السعودية بالقاهرة في هذا الشأن، من أجل جلب القوى العاملة من المهرة والفنيين والمهندسين والموظفين. واندست بين هؤلاء أعداد كبيرة من لاراديكاليين الإسلاميين المصريين، الراغبين في الجهاد بأفغانستان، كان يتم تجنيدهم

سراً بالاتفاق مع أسامة بن لادن شخصياً، والذي فتح لهم بيت ضيافة بالسعودية لاستقبالهم، وكان بمثابة منطقة وسطى بين مصر وباكستان. أما الطريق الثانية، فكانت عبر مكتب هيئة الإغاثة الإسلامية العالمية بالقاهرة، إذ عمل على تسفير أعداد غفيرة من الشباب المصري للعمل في مكاتب الإغاثة ببشاور. وقد استقالت شركة محمد بن لادن من المشروعات التي دشنتها الهيئة في أفغانستان، فأسهمت في إقامة خمسة عشر منشأة صحية في ببشاور، عمل فيها تسعمائة عربي، بينهم ثلاثمائة مصري، في مقدمتهم محمد شوقي الإسلامبولي. والطريق الثالثة عبر "رابطة العالم الإسلامي" بالقاهرة، ومقرها الرئيسي مكة المكرمة. وفي بيت الأنصار كان الشباب المصريون يستبدلون جوازات سفرهم المستخرجة من مصر بأخرى ينتحلون فيها أسماء حركية، يستخدمونها في السفر إلى باكستان⁽²⁷⁾. وهناك روايات تتحدث عن أنهم كانوا يتسلمون مجرد "وثائق سفر"، يخرجون بها من السعودية إلى إسلام آباد، باتفاق سرى بين السلطات السعودية ونظيرتها الباكستانية⁽²⁸⁾.

وبالطبع لم يكن كل الخارجين من مصر إلى السعودية يقصد الحج أو العمرة ينوون الذهاب إلى أفغانستان، فالبعض ذهب إلى الأراضي المقدسة وليس في ضميره سوى أداء هذه الفريضة فقط، ثم قادته الظروف إلى تغيير وجهته، بحيث وجد نفسه في النهاية في أفغانستان. وهناك من كان يحصل على تأشيرة حج أو عمرة لتتيح له الدخول إلى الأراضي السعودية وهو يقصد أساماً أن يتسلل إلى داخل السعودية بعد أداء العمرة بحثاً عن عمل، لكن فشله في الحصول على فرصة عمل ضيق خياراته تماماً، لتنتهي في خيار واحد وهو الذهاب إلى أفغانستان. ففي ظل البطالة وضيق الحال "يقوم هؤلاء الشباب في منطقة الحرم المكي حيث أداء الفرائض وتبدير الطعام المجاني وإمكانية الاتصال ببعض المصريين أو السعوديين لتكبير مكان اللوم أو البحث عن فرص عمل. وهنا يقوم المجند أو الكادر المخصص لتجنيد أعضاء جدد بمتابعة الهدف وممارسة

أشكال متعددة من التأثير النفسى عليه عبر الدعوة للجهاد.. ويعمل القائم بالتجنيد على توفير كافة التسهيلات للسفر إلى معسكر الأنصار السعودى فى ببشاور⁽²⁹⁾.

أما الموجة الثالثة للهجرة فتخص أفراداً وقيادات من الجماعات الإسلامية كانوا مطلوبين لأجهزة الأمن وتمكنوا من الفرار خارج مصر، إما بالتسلل عبر حدود مصر مع ليبيا والسودان، أو بجوازات سفر مزورة. وقد أوفقت "الجماعة الإسلامية" أحد كوادرها الرئيسية وهو نبيل عبد الفتاح إلى ليبيا، ليكون همزة الوصل بينهم وبين قيادات وأفراد الجماعة فى مصر، من جهة، ويسهل سفر وعودة مجموعات من القاهرة إلى ببشاور والعكس، من خلال طريق آمن فى الصحراء الغربية. وقد أظهرت اعترافاته، بعد أن تمكنت المخابرات المصرية والليبية من اعتقاله عام 1992، هذا الأمر بجلاء حيث قال: "غادرت باكستان إلى صنعاء حيث استقبلنى مسؤول هناك من أعضاء الجماعة الإسلامية - وقام بشطب تأشيرة باكستان من على جواز السفر، وحجز تذكرة سفر الخرطوم، وغادرت إلى هناك بالفعل.. واستقبلت من السودان سيارة إلى ليبيا.. واستقرت هناك، وأقيمت مشروعاً اقتصادياً لتغطية إقامتى. ومن ليبيا سهلت مهمة دخول وخروج جميع المصريين القانمين أو الداهبين إلى أفغانستان.. كانت مهمتى الأساسية اكتشاف طرق لمصر عبر الدروب الصحراوية على الحدود الليبية"⁽³⁰⁾.

أما بالنسبة للتزوير، فلا تخلو قائمة مضبوطات أى من عناصر "تنظيم الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" أو غيرهما من وثائق سفر مزورة. ويمكن أن تضرب هنا مثليين على هذا، أولهما يخص المتهم الثانى فى محاولة اغتيال وزير الإعلام صفوت الشريف ويدعى حسن رمضان شلقانى، حيث ضبطت قوات الأمن بحوزته صحيفة حالة جنائية باسم غير اسمه، وشهادة من كلية الحقوق جامعة الزقازيق، وأخرى من كلية العلوم جامعة المنصورة باسم ثالث، ورخصة قيادة مزورة، وثيقة قيد عائلى باسم رابع. أما

طلعت ياسين همام، الذى تمكنت قوت الأمن من قتله عام 1994 فى إطار تعقبها للعائدين من أفغانستان، فقد عثر فى الشقة التى كانت يختفى بها على مجموعة كبيرة من الوثائق والمستندات الرسمية، غير المسودة، الصادرة عن بعض الجهات الحكومية، والصالحة للاستعمال من قبل أى شخص من أفراد الجماعة الإسلامية يريد استخراج جواز سفر⁽³¹⁾.

وفى البداية كانت الجماعات الإسلامية الراديكالية تلجأ إلى عصابات التزوير لتدبر لها ما تحتاجه من وثائق سفر وغيرها، ثم راحت بمرور الأيام تعتمد على نفسها فى أداء هذه المهمة، من خلال تدريب بعض كوادرها على التزوير. فعلى سبيل المثال هناك جهاز مختص بهذا العمل داخل تنظيم الجهاد، يطلق عليه اسم "جهاز الدعم الحركى"، ووظيفته تقديم الدعم اللازم للتنظيم فى مجال "التفنيات والهندسة وتدبير الأسلحة.. وطباعة نشرات الدعوة وتزوير الأختام والوثائق الحكومية"⁽³²⁾. وقد أقام التنظيم فى اليمن مركزاً لتزوير الوثائق، الأمر الذى كشفت عنه اعترافات نور الدين سليمان أحد المتهمين فى قضية محاولة اغتيال رئيس وزراء مصر الأسبق عاطف صدقى، حيث قال إن أيمن الظواهري أرسل إليه شخصاً قابله فى اليمن، وسلمه شيكاً بمبلغ خمسة آلاف دولار، إلى جانب بطاقة شخصية مزورة، ومجموعة أخرى من البطاقات والشهادات، غير المسودة، خاصة بإنهاء الخدمة العسكرية⁽³³⁾.

ومن بين المنتمين إلى "تنظيم الجهاد" برع فى عملية التزوير ثلاثة أشخاص، الأول هو محمد عامر سليمان صقر، وكان ينتمى فى البداية إلى "جماعة المسلمين"، وسافر إلى السعودية، وشارك فى عملية لفتح الحرم المكى، التى ترعها السعودية جيهان العتيبي، فحكم عليه بالسجن ثمان سنوات، وعقب خروجه سافر إلى بيشاور، ليلتقى هناك أيمن الظواهري، الذى كلفه بعدة مهام منها إعداد وثائق سفر مزورة من أجل استقدام عدد من أعضاء التنظيم إلى أفغانستان. والشخص الثانى هو يوسف حسن،

وهو أحد كوادِر الجهاد، وكان يعمل فنى طباعة، بما جعله متمكناً فى عمليات التزوير. أما الثالث فهو سيد محمد إبراهيم، وقبل انضمامه إلى تنظيم الجهاد وسفره إلى بيشاور، كان من المسجلين فى سجلات البحث الجنائى فى نشاط التزييف والتزوير. ومن أجل أداء مهمة التزوير، دفع التنظيم هؤلاء الأشخاص الثلاثة إلى داخل مصر، عبر ليبيا والسودان، لكنهم وقعوا فى يد رجال الأمن مصالفة⁽³⁴⁾.

ويحكى عادل عبد الباقي، أشهر الثائبن من تنظيم "الشوقيين"، كيف كان يتم تهريب أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية خارج مصر فيقول: "ذهبت إلى أحد قيادات الجماعات اسمه الشيخ سعيد أبو عبده، شرحت له وضعى (حالتى المادية الصعبة)، فقال إن علاجى هو السفر للخارج. قلت له: أنا ليس معى ورق (يقصد جواز سفر)، فقال له: كل هذه المعائل سهلة، ونستطيع أن نوفر لك المصاريف لتسافر إلى أى أحد من الأخوة فى السعودية. وشعرت أننى لو سافرت إلى السعودية قد لا أجد عملاً فيتم ترحيلى أو أننى أسافر إلى بيشاور"⁽³⁵⁾. ويقول شخص آخر من بين أفراد الجماعة الإسلامية بشأن سعيد أبو عبده، الذى كان يعمل فى بداية التسعينيات رئيس قسم الحاسب الألى بجمرك بورسعيد: "يستطيع الشيخ سعيد أبو عبده تدبير عمليات السفر من مصر.. ولكن لا يريد أن يقيمها لجميع الأخوة لأننا مطالبون بالجهاد، ولا يساعد أحد على السفر إلا من يتعرض لمشكلات فى مصر.. أو كان مطارداً. فهؤلاء يساعدونهم للسفر إلى الدول العربية، ليتمكنوا من الاستمرار فى الجهاد هناك.. مثل زميلنا محمد الزينى الذى كان مطارداً من الأمن ولا يستطيع الجهاد هنا، فقام شيخنا الكبير بإعداد جواز سفر مزور له، وتم تهريبه إلى هذه الدولة العربية (يقصد السعودية)، وهناك يلتقى الأخوة الذين يتم تهريبهم من مصر بالقبطان عصام، الذى هرب من مصر بعد الإفراج عنه فى قضية مقتل السادات، ويعمل هناك فى شركة

ملاحة كبرى، ويتولى مع بعض الأخوة هناك تفسير الأخوة الذين يرسلهم إليه الشيخ سعيد إلى زميله أيمن الظواهري، وهناك يتم تدريبهم على الجهاد الأكبر⁽³⁶⁾.

ويمكن في هذا المقام أن نذكر، بشكل أساسي، أربع حالات لكيفية هروب ثلاثة من رموز الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية في الخارج، الأول هو أيمن الظواهري، والثاني محمد عاطف، الشهير باسم أبو حفص المصري، الذي تولى قيادة الجناح العسكري لتنظيم القاعدة عقب غرق سلفه على الرشيدى، الشهير بأبو عبيدة البنشيري، والثالث هو طلعت فولد قاسم، أحد أعضاء مجلس شورى الجماعة الإسلامية، والذي اختفى في كرواتيا عام 1995، واسمه الحركي أبو طلال القاسمي. والرابع هو أحمد إبراهيم النجار، الذي تم إعدامه عام 2000 على ذمة قضية "العائدون من ألبانيا" وقادت اعترافاته إلى معلومات مهمة حول نشاط تنظيم الجهاد في الخارج.

فالأول يقول: "غادرت مصر بمعاونة كثير من أنصار الحركة الإسلامية، وكان خروجي صدمة للحكومة، حيث بدا الأمر قانونياً تماماً، ويوماً ما قد نستطيع أن نزوي هذه الوقائع. وقد رحلت في عام 1985 ومررت بعدة بلدان، حتى وصلت إلى باكستان، حيث عملت جراحاً لمعالجة الجرحى والمهاجرين الأفغان". ويوضح منتصر الزيات ما ذكره الظواهري قائلاً: "حين أراد الظواهري السفر خارج البلاد اصطدم بمعارضة أمنية، ولم يستطع الحصول على تصريح للعمل، وهو المسموغ الذي يسمح له بمغادرة المطار، ويستأزم الحصول عليه موافقة الجهات الأمنية. وقد لجأ الظواهري إلى حيلة تكشف عن دهائه وإتقانه التمويه، فقدم جواز سفره إلى إحدى شركات السياحة للحصول عن طريقها على تأشيرة دخول لدولة تونس ضمن فوج سياحي، وساعده على الخروج من المطار ضمن هذا الفوج السياحي تشابه في الأسماء. ووصل فعلاً الظواهري إلى تونس سائحاً، وغادرها سريعاً إلى جدة، حيث عمل لأشهر وجيزة في مستوصف ابن

النفيس، قبل أن يهدد المجال لدخوله باكستان، ومنها إلى أرض الجهاد في أفغانستان". وهذه الواقعة تظهر كيفية تحايل الظواهرى على القانون، وتبين وسيلة أخرى من الوسائل التى استخدمها أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية فى الخروج من مصر.

أما طلعت فؤاد قاسم فيقول: "كنت عضواً فى الجماعة الإسلامية واعتقلت فى سبتمبر 1981 ضمن قرارات للتحفظ التى أصدرها السادات، ووقع حادث اغتياله ثم أحداث أسبوط أثناء وجودى داخل السجن، ومع ذلك فوجئت بوجود اسمى ضمن قائمة المتهمين، وصدر ضدى حكم بالسجن لمدة ست سنوات قضيتها، وبعد ثلاثة أيام على خروجى من السجن، اعتقلت مجدداً، وقضيت بضعة أشهر، ثم يسر الله لى الهرب من السجن ومن البلاد أيضاً، وذهبت إلى باكستان". ورغم أن طلعت فؤاد قاسم لم يذكر الطريق التى سلكها فى رحلة هروبه على وجه الدقة، فإنه يستشف من أقواله أنه سلك الطريق المعتاد وهو (القاهرة - جدة - بيشاور)، حيث قال: "لقد حصلنا على مساعدات أثناء سفرنا لأفغانستان، فالدعوة للمشاركة فى الجهاد الأفغانى كانت فى أوجها، وشارك عدد من المحسنين فى تسيير الناس، وتم توفير تذكرة الطيران، وكذلك أقيمت أماكن ضيافة للشباب فى بيشاور لاستقبالهم". وقد سلك محمد شوقى الإسلامبولى، الشقيق الأكبر لخالد الإسلامبولى، الذى قاد المجموعة التى اغتالت الرئيس الراحل محمد أنور السادات، الطريق نفسه، وكذلك كل من عبد الآخر حماد وخالد حنفى وأسامة رشدى، وجميعهم من الكوادر القيادية فى "الجماعة الإسلامية".

لما محمد عطف، الذى لقي مصرعه خلال هجوم أمريكى حول كابول فى نوفمبر 2001، فقد فر من مصر بعد خمس سنوات قضائها فى السجن، حيث خرج إلى ليبيا ومنها إلى المملكة العربية السعودية ثم توجه إلى أفغانستان وتزوج من باكستانية فى بيشاور وورد اسمه لدى السلطات المصرية، كمنهم خامس فى تنظيم "العقدين من أفغانستان" وقضى

بإعدامه غيابياً. وبالنسبة لرفاعي أحمد طه وطلعت ياسين همام فقد وصلا إلى أفغانستان عن طريق السودان عام 1989، أى عقب قيام الثورة الإسلامية للإتقان التى تعاونت مع الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر، وسهلت لهم سبل الهروب والإقامة والتنقل.

وبالنسبة للرابع فإنه سلك طريقاً مغايراً، حيث هرب من مصر عام 1993 بجواز سفر مزور بعد أن انتحل اسماً وهمياً هو عبد الرحيم محمد حسين، وركب إلى نوبيع، ومنها إلى العاصمة الأردنية عمان، وهناك انتظر، بناء على ترتيبات سابقة، اتصالاً هاتفياً من صنعاء، قاده إلى اليمن، حيث انتظره مندوب عن تنظيم الجهاد بالمطار واصطحبه إلى منطقة تسمى السواد فى العاصمة اليمانية، ليستقر فى بيت خاص بشباب الجماعة، والذين التحق الكثيرون منهم بأيمن الظواهري فى أفغانستان بعد أن تمكنت حركة طالبان الأصولية المتطرفة من الاستيلاء على الحكم.

وعلى وجه العموم، هناك عدة ملاحظات عامة على النقطة الخاصة بـ "موجات هجرة الراديكاليين الإسلاميين المصريين"، يمكن نكرها على النحو التالى:

1- رغم قصص كلفة للدراسات والتقارير التى تناولت هجرة الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية إلى أفغانستان على تتبع نشاط أفراد جماعتين هما "الجماعة الإسلامية" و"الجهاد"، باعتبارهما أكبر الجماعات الراديكالية وأكثرها حركية وأغزرها هجرة، فإن هناك دلائل على أن بعض المنتمين إلى "الجماعات الإسلامية الهامشية" وكثيراً من "اللائقمنين" توجهوا إلى أفغانستان. فعلى سبيل المثال، نجد أن بعض أفراد تنظيم السمنى⁽³⁷⁾، قد قرروا الذهاب إلى أفغانستان للتعرب على السلاح⁽³⁸⁾، وكذلك فعل بعض أتباع تنظيم السماوية⁽³⁹⁾ و"الشوقيون"، وغيرهما من التنظيمات الهامشية.

2- من الواضح أن أفراد هذه الجماعات قد حصلوا على تسهيلات كبيرة من بعض دول الجوار الإقليمى لمصر، من جهة، ومن أفراد داخل مصر، من جهة ثانية،

بما ساعدهم على استخدام وسائل عدة للخروج من مصر تراوحت بين "التحايل" و"الهروب"، مروراً بالتزوير وغيره.

3- انعكست مشاركة الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية على أدائها، حيث تمكنت من تكوين كواثر مدربة على القتال، ولتمتلك قدرة على التخطيط المحكم، وجمع المعلومات عن الأهداف المراد مهاجمتها، وعن "مسرحة العمليات"، واكتسبت مهارة إجراء الاتصالات الداخلية والخارجية على أعلى مستوى، واستطاعت أن تطور من الإمكانيات التنظيمية⁽⁴⁰⁾. وقد ظهر هذا في العمليات التي قام بها "طلائع الفتح" وكذلك أفراد "الجماعة الإسلامية" داخل مصر خلال عقد التسعينيات.

4- حتى هذه المرحلة لم يكن أى من "إسلامي الخارج" قد تخلى عن هدفه الرئيسى وهو الاستيلاء على السلطة فى مصر، ولم يظهر أحد أى رغبة فى إرجاء هذا الهدف أو التخلي عن السعى لتحقيقه، ومن ثم اتسمت العمليات الإرهابية التى قام بها المصريون من "الأفغان العرب" بالطابع المحلى، حيث استهدفت مسؤولين مصريين، وضرب السياحة فى مصر، وتفجير بعض الأماكن العامة داخل البلاد. ومنذ عام 1997 حدث تحول كبير فى هذا التوجه بالنسبة لتنظيم الجهاد، الأمر الذى سيتم تناوله فى موضع آخر من هذا الفصل.

الانتشار العالمى: الراديكاليون الإسلاميون المصريون إلى قارات خمس

ما إن انتهت مرحلة الجهاد فى أفغانستان بهزيمة الجيش السوفيتى، ودخول المجاهدين إلى كابول، والسيطرة على زمام الأمور فيها، حتى بدأت علامات استفهام تحوم حول مصير المجاهدين، الذين قدموا من بلدان شتى إلى أفغانستان، خاصة أنهم كانوا مدربين عسكرياً على أفضل مستوى، بما جعلهم، فى ظل تحالفهم مع قادة الجهاد الأفغان،

جزءاً من المعادلة السياسية في البلاد، لاسيما وأن أعدادهم لم تكن بالقليلة، حيث تشير معلومات الكونجرس الأمريكي إلى أن عدد "الأفغان العرب" بلغ في بداية عقد الثمانينيات من القرن المنصرم ثلاثة آلاف وخمسمائة فرد في صفوف "حزب إسلامي" الذي يقوده قلب الدين حكمتيار، ارتفع في منتصف العقد المذكور إلى ستة عشر ألف فرد⁽⁴¹⁾. وإذا أضفنا إلى هذا من تم تجنيدهم في صفوف الأحزاب الأفغانية الأخرى، نجد أن العدد لم يكن هيناً.

وقد لا يكون معروفاً على وجه الدقة عدد "الأفغان العرب"، أو نسبة توزيعهم على مختلف الجنسيات، لكن من المقطوع به أن نمية كبيرة منهم من المصريين، وأن عدداً من قادة التطرف في مصر كانوا من زعماء المجاهدين والمسؤولين عن استقبالهم في أفغانستان وتدريبهم وإيوائهم ودفعهم إلى القتال⁽⁴²⁾. وقد ذكرت مصادر صحفية أن عدد المصريين الذين مارسوا "الجهاد" في أفغانستان بلغ ستمائة فرد، عاد منهم إلى البلاد مائة وخمسون فرداً، تمكنت قوات الأمن من القبض على أكثر من سبعين منهم. لكن يبدو هذا الرقم ضئيلاً في ضوء أكثر من اعتبار أولها قدم ارتباط المصريين بحركة الجهاد وتعدد أسبابه، وثانيها عدد المنتمين إلى الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر، وثالثها الدور البارز للمصريين في حركة الجهاد الأفغاني أولاً وفي نشاط تنظيم القاعدة⁽⁴³⁾ فيما بعد⁽⁴⁴⁾. وعموماً فقد أجمعت إحصائية لوزارة الداخلية المصرية عدد هؤلاء بألف فرد، ينتشرون في اثنتي عشرة دولة أجنبية بينها ثمانى دول أوروبية⁽⁴⁴⁾، لكن يبدو أن هذه الإحصائية تتحدث عن أولئك الذين بقوا خارج مصر بعد تحرير أفغانستان عام 1992، حيث عاد كثير من "الأفغان العرب" إلى بلادهم إثر انقضاء مهمتهم بخروج السوفيت، وبقي هناك من كانوا مطلوبين في بلادهم، بعد أن وُجهت إليهم تهم بارتكاب جرائم.

وبغض النظر عن دقة الأرقام، فإن انتقال "الإسلاميين" المصريين إلى الساحة الأفغانية بدأ يؤسس لـ "عسكرة السلوك الإسلامي"، الأمر الذي انعكس على ما شهده

عقد التسعينيات كما سبق الذكر، "فقد انتقل الشباب إلى أفغانستان برواء وأفكاره وانتماءاته.. وبنت الجماعة الإسلامية والجهاد كفرسى رهان كل منهما يريد أن يسبق الآخر.. واتسفت ساحة العمل فبنت أفغانستان وكأنها جزء من التجهيز والإعداد للمواجهة المرتقبة مع النظام السياسى المصرى"⁽⁴⁵⁾. وبالطبع فإن انتهاء عهد الجهاد ضد السوفيت، وتغير الأوضاع السياسية فى أفغانستان فى مرحلة ما بعد التحرير، غير الكثير من تكتيكات هؤلاء الإسلاميين المصريين، وفرض عليهم أن يسلكوا طرقاً، ربما لم يدر بخلدهم أبداً أن ينتهجوها حين توجهوا إلى أفغانستان فى ظل معمة الجهاد.

فبعد انقضاء مرحلة الجهاد، بات على الشباب المصريين الموجودين على أرض أفغانستان أن يبحثوا عن أماكن بديلة، بعد أن بنت القيادة الأفغانية الجديدة متبرمة من استمرار تواجد "الأفغان العرب" على الأراضى الأفغانية. فصبغة الله مجدى أول رئيس مؤقت لحكومة المجاهدين، كان يأخذ فى حسابه القلق الذى راحته يديه دول عربية وإسلامية من بقاء الأفغان العرب على أراضى أفغانستان، فى حين أدى اندلاع القتال بين فصائل المجاهدين فى إطار الصراع على السلطة، إلى تأزم وضع "الأفغان العرب" الذين لزموا الحيا، ولم ينحازوا إلى أى طرف، لخوفهم من أن يصبحوا فى النهاية "قربان" هذه الحرب، وازداد الوضع سوءاً بعد أن شرعت باكستان فى تسليم بعض المطلوبين إلى الحكومات العربية، وقد تسلمت مصر فى تلك الآونة محمد عبد الرحيم الشرقاوى الذى أسس أول خلية سرية لتنظيم الجهاد مع الظواهرى عام 1968⁽⁴⁶⁾.

وكانت هذه أسباب كفيلة بأن يسيح "الأفغان المصريون" فى الأرض بحثاً عن مكان آمن. وبالنسبة للتابعين منهم لـ "الجماعة الإسلامية" فقد انتقل مصطفى حمزة إلى السودان، وحصل طلعت فؤاد قاسم على حق اللجوء السياسى فى الدنمارك عام 1993 مع سبعة آخرين من أفراد الجماعة، بينما تمكن طلعت ياسين همام من التسلل إلى داخل

مصر، ومكث محمد شوقي الإسلامبولي عاماً في مدينة جلال أباد تحت حماية قلبب الدين حكمتيار، انتقل بعدها إلى جهة غير معلومة، توقع كثيرون، فيما بعد، أنها إيران. وكان أمير الجماعة عمر عبد الرحمن قد سبق الجميع، فحصل على تأشيرة دخول إلى الولايات المتحدة الأمريكية في يوليو عام 1990 وأقام بنيويورك، وجمع حوله مئات الأتباع من الجالية الإسلامية في الولايات المتحدة برمتها. أما بالنسبة للعناصر القيادية في تنظيم "الجهاد"، فقد تردد أن أيمن الظواهري قد حصل على حق اللجوء السياسي في سويسرا نهاية عام 1993، وحصل ياسر توفيق السري على حق اللجوء السياسي في بريطانيا، هو ومجموعة أخرى من التنظيم، أبرزهم عادل عبد المجيد وثروت صلاح شحاتة، وأنشأوا هناك ما يسمى "المركز الإعلامي الإسلامي"، في حين أنشأ هناك أيضاً هاني السباعي ما يسمى بـ "مركز المفريزي للدراسات التاريخية". ويوجد في بريطانيا أيضاً أبو حمزة المصري، رئيس "جمعية أنصار الشريعة" وإمام مسجد "قنصبري بازك" في لندن، واسمه مصطفى كامل. ولد في الإسكندرية سنة 1959 ثم جاء إلى إنجلترا سنة 1979 ودرس الهندسة في جامعة برلينتون، وسافر إلى أفغانستان وعاد منها عام 1994⁽⁴⁷⁾. بالإضافة إلى ذلك حصل أسامة أبوب، أحد المتهمين في محاولة اغتيال الرئيس مبارك وفي مذبحه الأقصر، على حق اللجوء السياسي إلى ألمانيا، في حين تمكن أسامة رشدي، الذي يعد أحد أبرز كوادر "الجماعة الإسلامية"، من الحصول على حق اللجوء السياسي في هولندا.

وهاجر عدد من "الأفغان المصريين" إلى طاجيكستان، لينضموا إلى الحركة الإسلامية الراديكالية هناك، التي كانت تتخل في حرب أهلية ضد حكومة الرئيس إمام علي رحمانوف، الموالى لروسيا وصاحب الميول الشيوعية. وتمكن آخرون من الانتقال إلى البوسنة والهرمك لمشاركة المسلمين قتالهم ضد الصرب⁽⁴⁸⁾. وبعد انتهاء الحرب البوسنية، انتقل البعض إلى التشيشان، ليشاركوا "الحركة الإسلامية" هناك قتالها ضد

الجيش الروسي، وتوزع آخرون على دول أوروبية شتى منها ألبانيا وإيطاليا وبولندا ورومانيا وأسبانيا واليونان وهولندا.

وعلاوة على "المركز الإعلامي الإسلامي"، وإعادة إصدار الصحف التي تعبر عن "الجماعة الإسلامية" وتنظيم الجهاد" مثل "المرابطون" و"المجاهدون"، فقد أدى التواجد الملحوظ للعناصر الإسلامية المصرية -وغيرها من الجنسيات الأخرى- في البلدان الأوروبية، إلى ظهور عديد من الأسماء لجماعات ومنظمات إسلامية جديدة في أوروبا مثل (منظمة العدالة العالمية) و(رابطة العلمين بالقرآن والسنة). وجميعها كانت تصدر بياناتها من جهات غير معروفة، الأمر الذي أدى بكثير من المحللين المتخصصين إلى ترجيح أنها أسماء لمجموعات عمل مختلفة تابعة لإحدى الجماعتين (الجهاد) أو (الجماعة الإسلامية)⁽⁴⁹⁾. وقد كانت الجهات المصرية تتابع هذه التحركات عن كثب، الأمر الذي يستفاد من البيان الصادر عن وزارة الداخلية في 1995/3/29، حيث قال "إن للتدريبات العسكرية التي تجريها الجماعات الإرهابية امتداد إلى الصومال وبوروندي واليمن ويوغوسلافيا السابقة والبوسنة وكرواتيا، بعد أن كانت تجري في أفغانستان"⁽⁵⁰⁾.

وفي المحيط الإقليمي لمصر برز كل من اليمن والسودان كماوى للمصريين وغيرهم، العائدين من أفغانستان. ففي اليمن أقيمت لهم معسكرات، أبرزها معسكر المراقشة، وبيوت ضيافة في المنطقة الصحراوية بالقرب من صنعاء.. وتمتعوا بنفوذ قوى في هذه المنطقة لوجود طارق الفضلي، نجل ناصر الفضلي، آخر سلاطين قبائل المراقشة العائد مع الأفغان العرب بعد مشاركته في الجهاد الأفغانى⁽⁵¹⁾. كما يوجد في اليمن ما يسمى 'جيش عدن' الذي لتهمة واشتطن بالولاء لأسامة بن لادن. وقد قادت هذه الأوضاع بعد حدث الحادى عشر من سبتمبر 2001 الرئيس الأمريكى جورج بوش إلى التحذير من أن 'يتحول اليمن إلى أفغانستان أخرى' لكن السلطات اليمنية تؤكد

أن تنظيم القاعدة غير موجود في اليمن ولا حتى مجموعة متعاطفة مع القاعدة.. وإنما هناك عناصر ممن كانوا في أفغانستان أو ممن كانت لهم علاقة معرفة أو صلة بعناصر من تنظيم القاعدة أثناء تواجدهم في أفغانستان، وهؤلاء تم إيقاعهم بمجرد عودتهم من أفغانستان إلى اليمن وهم متحفظ عليهم في السجن⁽⁵²⁾. لكن في جميع الأحوال، فإن التركيبة الاجتماعية اليمنية، فضلاً عن الطبيعة الجغرافية المعقدة ورواسب الحرب الأهلية اليمنية التي اندلعت عام 1994، تجعل من الصعب على السلطة المركزية أن تسيطر على الأوضاع تماماً في البلاد، ومن ثم وجد "الأفغان العرب" في اليمن مكاناً آمناً نسبياً.

أما بالنسبة للسودان، فقد اتهمته مصر على لسان الرئيس حسنى مبارك نفسه بأنه كان "يوفر مراكز التدريب للمتطرفين للقيام بأعمال إرهابية ضد مصر، ومصر أرسلت صور السبعة عشر قاعدة لتدريب الإرهابيين"⁽⁵³⁾. وفضلاً عن المحاولة الفاشلة لاغتيال الرئيس مبارك في أنيس أبابا في شهر يونيو عام 1995، فقد كانت هناك أكثر من واقعة أظهرت مدى تورط السودان في إيواء "الأفغان المصريين"، نذكر منها، على سبيل المثال لا الحصر، ما حدث في يناير عام 1996 حيث اعتقلت أجهزة الأمن المصرية أعضاء من تنظيم الجهاد حاولوا التسلل إلى مصر عبر حدود السودان، وضبطت معهم ثمانية صناديق ذخيرة. ثم ما حدث في 26/11/1996، حيث قضت المحكمة العسكرية بأسبوط بأحكام، تراوحت بين الأشغال الشاقة المؤبدة والأشغال عشر سنوات، على عشرة من أفراد الجماعات الإسلامية، بينهم سودانيان، وكانت التهمة التسلل من السودان بغرض القيام بـ "تفجيرات واغتيالات واعتداءات"⁽⁵⁴⁾. وهناك واقعة ثالثة، تسبق هاتين الواقعتين، حدثت عقب قيام ثورة الإنقاذ الإسلامية في السودان بخمسة عشر شهراً فقط، تتمثل في تقرير نسب إلى قوات حرس الحدود المصرية يذكر أنه في شهر نوفمبر عام 1990 تم إحباط محاولة لاختراق الحدود الجنوبية بالملحاح،

وضبطت 183 بندقية آلية، و235 خزنة سلاح، و961 طلقة ذخيرة تقدر بحوالى مليون جنيه، وتم ضبط عربة (تويوتا هايلوكس) موديل 1990، بها أسلحة آلية ونخائر مهربة عبر المسالك والوديان الجبلية بالصحراء بمنطقة حوطين على الحدود الجنوبية وبلغ عددها 92 بندقية آلية و132 خزنة و506 طلقات. وفى اليوم التالى تمكنت قوات حرس الحدود من ضبط أعداد مماثلة فى منطقة وادى شعيت بالصحراء الشرقية، على حدود السودان، حيث بلغ عددها 91 بندقية آلية و103 خزنة و455 طلقة⁽⁵⁵⁾.

وعلى وجه العموم، فإن السلطات المصرية بدأت منذ عام 1992 تتحدث عن وجود لجنة ارتباط عليا تشرف على الجماعات الإسلامية المتطرفة فى العالم العربى، مهمتها دعم نشاطات أعضاء هذه الجماعات المنتشرين فى دول عربية مثل مصر والجزائر وتونس، وتضم هذه اللجنة ممثلين عن حسن الترابى زعيم الجبهة القومية الإسلامية فى السودان، ورائد الغنوشى زعيم حركة النهضة فى تونس، وعيسى مكنى ورفاقه زعماء الجبهة الإسلامية للإفقاذ فى الجزائر، وحركة "حماس" الفلسطينية، وتنظيم الجهاد فى مصر. وتتسق هذه اللجنة أعمالها مع بعض المسؤولين فى إيران.. وقد تبين أن هذه اللجنة تقود تنظيماً أصولياً دولياً يولزى نشاطه للتنظيم العالمى للإخوان المسلمين⁽⁵⁶⁾. وتتابع لتتصريحات التى جاءت على ألسنة مسؤولين مصريين، وتفاقتها وسائل الإعلام، حول هذا الاتهام. فقد أعلن مسؤول أمنى رفيع المستوى أن "الأجهزة الأمنية لديها معلومات عن تلقى الجماعات المتطرفة تدريبات ومعونات من إيران والسودان"⁽⁵⁷⁾. ويشار فى هذا إلى ما أعلن فى منتصف يوليو عام 1988، حيث ضبطت قوات الأمن تنظيماً مكوناً من تسعة وعشرين فرداً، قيل إن إيران تموله⁽⁵⁸⁾. وقبل ذلك أعلنت قوات الأمن، أثناء قيامها بالبحث عن مرتكبي محاولة اغتيال وزير الداخلية الأسبق حسن أبو باشا، أنها ضبطت تنظيماً سرياً مكوناً من سبعة وثلاثين فرداً تموله إيران⁽⁵⁹⁾. وقد اعتادت الصحف

المصرية منذ اندلاع العنف بين "الجماعات الإسلامية" المتطرفة والحكومة أن تستضيف بعض رموز المعارضة السياسية الإيرانية في الخارج، ليتحدثوا عن "دعم إيراني للطرف الإسلامي" منذ قيام الثورة الإسلامية الإيرانية عام 1979، والتي سبعت في البداية إلى تصديرها إلى دول الجوار الإقليمي لإيران، ومنها مصر.

وبالتوازي مع هذا ارتفعت نبرة حديث المسؤولين السياسيين والأمنيين في مصر عن "التمويل الخارجي"، الذي تتلقاه الجماعات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي عبر عنه وزير الداخلية المصري الأسبق محمد عبد الحليم موسى بقوله: "تجئنا في وقف تمويل الجماعات المتطرفة من الخارج، فلقاوا إلى مهاجمة محلات الصاغة"⁽⁶⁰⁾. وبدورها اهتمت وسائل الإعلام المصرية بهذه المسألة، فعالجتها على أكثر من مستوى، من بينها إجراء حوارات صحفية مع بعض أفراد هذه الجماعات. وقد اعترف أحدهم بالفعل أن "التمويل يتم بمعرفة أمراء الجماعة الذين يقومون بإغداق الأموال على التنظيم، ولا نعرف من مصدرها إلا القليل، وهو الذي يتم جمعه من أفراد الجماعة وهو اشتراك رمزي لا يتعدى خمسة جنيهات في الشهر للشخص الواحد، أو جمع الأموال من أثرياء القرى بعد فرض مبلغ معين على كل شخص، ولكن هذا لا يساوي إلا القليل من الأموال المجهولة التي كانت تصرف على التنظيم"⁽⁶¹⁾. وحاول أحد كوادر الجماعة الإسلامية أن يوضح ما غمض في الاعتراف السابق فقال: "الجماعة تسأى فلوسها من التبرعات بالمساجد وتبرعات أخرى منظمة، ولا نقول اشتراكات من أعضائها.. أما عن تمويل الجناح العسكري فتحن أنفسنا أعضاء الجماعة لا نعرف كيف يتم ذلك"⁽⁶²⁾. وقد وصل الأمر بالبعض إلى محاولة معرفة حجم تمويل الجماعات الراديكالية الإسلامية في مصر، وهو ما يوضحه للجدول التالي:

تمويل الجماعات الإسلامية الراديكالية في مصر عام 1993

أوجه الإنفاق	القيمة بالمليون "جنيه مصري"
مرتبات شهرية لـ "المصريين الأفغان" أثناء التدريب	3.3
تكاليف سفر وعودة وتدريب لـ "المصريين الأفغان"	25
قيمة أسلحة مضبوطة في 18 شهرا	3
تكاليف عمليات إرهابية عام 1993	12.3
تبرعات تم جمعها داخل مصر	15

* المصدر: عبد القادر شبيب، "ممولو الإرهاب"

وقد بدا واضحاً لدى قطاع من الباحثين المختصين بدراسة الحركة الإسلامية من ناحية، ورجال الأمن من ناحية ثانية، أن هناك شواهد عديدة على أن الراديكاليين المصريين يتلقون دعماً مالياً من الخارج، "وهناك دلائل على أن دولاً عربية وإسلامية تسهم في تمويل هذه الجماعات بطرق مباشرة مثل السودان وباكستان، هذا بالإضافة إلى دور المراكز الإسلامية بأوروبا والولايات المتحدة والتي يشرف على البعض منها أعضاء للجماعة الإسلامية.. كما توجد دلائل أخرى على أن أشخاصاً أثرياء من البلدان العربية تساند مالياً هذه الجماعات سواء بطرق مباشرة أو غير مباشرة عن طريق إتاحة فرص العمل لأعضائها في بلدان الخليج"⁽⁶³⁾.

وقد سلك تنظيم الجهاد الطريق نفسه، حيث أظهرت التحقيقات التي أجرتها السلطات المصرية عام 1998 مع المتهمين في قضية "العائدون من ألبانيا" أن أيمن الظواهري قد زار الولايات المتحدة عام 1995، وأقام في ولاية كاليفورنيا، وتردد على مسجد النور في منطقة سانتا كلارا، والتقى هناك خالد أبو الذهب، وهو أمريكي من أصل مصري عوقب بالسجن

خمس عشرة عاماً في القضية المذكورة سلفاً، وجال معه في بعض المدن، منها لوس أنجلوس، لجمع تبرعات تم استغلالها في تمويل أنشطة تنظيم الجهاد⁽⁶⁴⁾.

لكن اتهام إيران بتقديم دعم مادي إلى الراديكاليين الإسلاميين المصريين لم يقطع به وقتها المحايدون، ولم تظهر أدلة ملموسة عليه، حتى وقت قريب.

وكان للقول بأن إيران تستضيف محمد شوقي الإسلامبولي يلقى شكوكاً، رغم وجاهته وقربه من المنطق، نظراً لأن من كان يحميه داخل أفغانستان وهو حكمتيار على علاقة قوية بـ إيران، كما أنه أخو خالد الإسلامبولي، الذي يحظى لدى الثوار المحافظ في إيران بمكانة ملموسة لدرجة أن أحد شوارع طهران يسمى باسمه، لأنه اغتال الرئيس السادات، صديق شاه إيران محمد رضا بهلوي وعدو الثورة الإسلامية الإيرانية. لكن شهادة عبد الفتاح فهمي، أحد أبرز المعتادين من أفغانستان وصاحب العلاقات الواسعة بالراديكاليين الإسلاميين المصريين وغيرهم في الخارج، سعت إلى البرهنة على أن هناك تياراً داخل إيران كان يدعم "الإسلاميو الخارج"، حيث قال: كان هناك قسم داخل إيران يرى للقيام باستغلال حركات التحرر في تدعيم مرتكزات الثورة ومنها فتح خطوط اتصال للضغط على دول مثل مصر. وكان قائد هذا الجناح المتشدد مهدي هاشمي، وبعد إعداده تولى آية الله صادق جناح دعم حركات التحرر وتمويلها.. وهذا الجناح لا مانع عنده من استضافة المعارضين ودعمهم ومدهم بالأموال.. والظواهرى كان حريصاً على اللقاء مع مندوب المخابرات الإيرانية في بيشاور إيربابور بحى ناصر باغ، ومعهما قنصل المدينة روى صفت وأحمد حسين عجيزة أحد أبرز المقربين للظواهرى، ليستفيد من هذا الوضع⁽⁶⁵⁾. وعموماً فإن التشكيك في الدور الإيراني لا ينفي تأثير الجماعات الراديكالية الإسلامية في مصر بالثورة الإيرانية، فضلاً عن أن هذه الثورة شجعت جميع الحركات الإسلامية الأصولية في العالم، فإن "النموذج الإيراني" في التهنية والتخطيط

للثورة كان يروق لقادة "الجماعة الإسلامية". فقد تم تهريب شرائط مسجلة إلى صعيد مصر، تحتوي على محاضرات للشيخ عمر عبد الرحمن يدعو فيها لقلب نظام الحكم، وعودة الخلافة الإسلامية⁽⁶⁶⁾. ويعد هذا التوجه جزءاً من خطة عامة للأصولية الإسلامية، في سعيها للتغلغل إلى المجتمع المصري، من خلال شرائط الكاسيت والكتيبات الصغيرة، المطبوعة بأناقة والتي تأتي من الخارج وتوزع على المساجد، وتباع على أرصفة الشوارع. وفي هذا السياق تم القبض على شابين، سوداني وأفغاني، في مطلع شهر فبراير عام 1993، بحوزتهما ألفاً شريط كاسيت، تتضمن خطباً لأشخاص غير معروفين. وقد اعترفا أنهما سبق أن أدخلتا إلى البلاد من قبل مائة ألف شريط من هذه النوع، تم توزيعها على المدارس والمساجد في المناطق العشوائية⁽⁶⁷⁾.

وعلى العكس من ذلك كانت هناك أدلة دامغة على اتهام السودان بدعم الجماعات المتطرفة في مصر، وأثبتت السنوات اللاحقة صدق هذا الاتهام. فقد بات من المعروف لدى الجميع أن أسامة بن لادن وأيمن الظواهري قد قلما في السودان لسنوات، قبل أن ينتقلا إلى أفغانستان مرة أخرى، حين استولت حركة طالبان المنشدة على الحكم عام 1996.

ومعنى هذا أن التواجد الكثيف للجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية تقتصر على السودان وأيمن، في حين اتسمت عناصر من هذه الجماعات في كل من العراق والأردن وبعض دول الخليج العربي، وحصل آخرون على حق اللجوء السياسي في أوروبا، وذهب لبعض إلى "البؤر الملتهبة"، التي يخوض فيها "إسلاميون" أو مسلمون قسراً ضد الحكومة المركزية، مثل ما هو الحال في الشيشان ومن قبلها البوسنة والهرسك، ثم كوسوفو، وطاجيكستان، وأفغانستان، حيث تخوض "الحركة الإسلامية" هناك معركة منذ عدة سنوات ضد حكومة مانيفلا. وإذا كانت هناك دلائل عديدة وقوية على أن الراديكاليين الإسلاميين المصريين في الخارج قد تحركوا باتجاه الشيشان والبوسنة وكوسوفو وطاجيكستان، فإن

هناك ما يبدد غرابة الحديث عن تحركهم إلى الفلبين. ففي عام 1997 نشرت الصحف خبراً قصيراً، لكنه ذو مغزى، مفاده أن شخصاً يحمل جواز سفر مصري قد لقي مصرعه في الفلبين على أيدي قوات الأمن هناك، وتبين أنه ينتمي إلى "الجماعة الإسلامية"، وكان يشارك في الحرب التي تخوضها جبهة "مورو" الإسلامية، ضد الحكومة⁽⁶⁸⁾.

وبانتشارهم في دول عديدة لتندلعت المواجهة بين "الأفغان المصريين" والحكومة المصرية، وفي منتصف عام 1992 بدأت رحلة تعقب هذه العناصر، ففي السادس والعشرين من يونيو في العام المذكور تم القبض على سبعة أفراد عاندين من أفغانستان ينتمون إلى تنظيم الجهاد⁽⁶⁹⁾، وفي العاشر من نوفمبر في العام نفسه، تم القبض على "تنظيم" يقوده أربعة ممن تلقوا تدريباتهم في أفغانستان⁽⁷⁰⁾. ثم توالى سلسلة سقوط هذه العناصر في أيدي رجال الأمن، وبعضهم قام بتسليم نفسه طواعية. وبالتوازي مع ذلك تسارعت وثيرة العنف المسلح الذي مارسه للجماعات الراديكالية ضد الدولة والمجتمع في مصر. وقد كانت أغلب هذه العمليات تتم بناء على تخطيط "إسلاميو الخارج"، حيث دفع تنظيم الجهاد ما أطلق عليهم "طلائع الفتاح" للقيام بهذه العمليات، التي امتدت إلى محاولة اغتيال مسؤولين ورجال أمن كبار وضرب المباحة. وفعل قياديي "الجماعة الإسلامية" في الخارج الشيء نفسه. واستمر هذا الوضع حتى آخر العمليات الإرهابية الكبرى التي قامت بها هاتان الجماعتان، وهي مذبحه الأقصر، التي وقعت في السابع عشر من نوفمبر عام 1997 وراح ضحيتها ثمانية وخمسون سائحاً أجنبياً وستة مصريين، حيث عثر في مكان الحادث على بيان تضمن إشارة واضحة إلى أن هذه العملية تمت تلبية لأوامر من مصطفى حمزة، الذي كان يعتقد وقتها أنه موجود في أفغانستان، فقد جاء في البيان: "لييك.. هانحن قد لبينا للنداء، واستجبنا لأمرك.. فأمرك مطاع"⁽⁷¹⁾.

أما في الخارج، وهو ما يهمنا في هذا المقام، فقد شهد عام 1995 وقوع أربع

عمليات عنف كبرى خارج الأراضى المصرية كان لها تأثيرات كبيرة على مجمل الصراع بين الجماعات والنظام السياسى فى مصر، فضلاً عن دلالاتها الهامة على صعود ذلك الصراع، وعلى صعود تطور هذه الجماعات. وهذه العمليات هى اغتيال الملحق التجارى المصرى فى سويسرا فى شهر يناير، ومحاولة اغتيال الرئيس حسنى مبارك بأديس أبابا فى شهر يونيو، وإطلاق النار على موظفة دبلوماسية فى مدريد فى شهر أغسطس، وتفجير السفارة المصرية فى باكستان فى شهر نوفمبر⁽⁷²⁾. وفى العام نفسه تم ضبط مائة واثنى عشر من الإسلاميين الراديكاليين المصريين فى إيطاليا، كما تم للكشف فى رومانيا عن تنظيم ينتمى إلى "الجهاد" كان يخطط لاغتيال بعض المسؤولين المصريين أثناء زيارتهم ليوخارست. أما فى بولندا فكتشفت أجهزة الأمن هناك عن خطة لاغتيال الرئيس مبارك، وجه الاتهام بشأنها إلى عدد من "الراديكاليين الإسلاميين" المقيمين هناك، فى حين أكدت مصادر أمنية وجود أفراد من "الجماعة الإسلامية" وتنظيم "الجهاد" يقومون فى اليونان بتصاريح عمل وسياحة⁽⁷³⁾.

وشهد العام نفسه مسألة مهمة على طريق التعامل مع "العدو البعيد"، حسب التصورات العقيدة لبعض الراديكاليين المصريين، وهى ذات صلة وثيقة بالتحول من "المحلية" إلى "العالمية"، لأنها كانت بمثابة "المؤشر الأول على البعد الدولى الذى لكتسبته جماعات العنف"⁽⁷⁴⁾، ففى العام المذكور قضت محكمة فيدرالية أمريكية بالسجن مدى الحياة بحق عمر عبد الرحمن و"إسلامى" آخر هو سيد نصير، الذى كان قد حصل على اللبارة عام 1990 فى قضية اغتيال الحاخام الإسرائيلى مائير كاهانا. وقضت المحكمة بالسجن لمدد تتراوح بين خمسة وعشرين إلى سبعة وخمسين سنة فى حق ثمانية متهمين آخرين، أغلبهم من المصريين، بعدما أدانتهم بأنهم تورطوا فى مؤامرة التفجير الذى وقع بمركز التجارة العالمى فى نيويورك فى 26/3/1993، والتخطيط لنصف مقر الأمم المتحدة، وجسور

وأتفاق مؤدية إلى نيويورك أيضاً، والإعداد لاغتيال الرئيس حسنى مبارك أثناء زيارته للولايات المتحدة في العام نفسه. وقد أُلِيت محكمة الاستئناف عام 1999 للحكم المذكور، واعتبرت المتهمين العشرة قد حصلوا على محاكمة عادلة توافر لديهم فيها دفاع قوى.

والأهم من ذلك أن عام 1995 يمثل نهاية "منتصف الرحلة" بالنسبة لمسير "الإسلاميين الراديكاليين المصريين" نحو العولمة، ففي العام التالى له استولت حركة طالبان على الحكم فى أفغانستان، وبات الطريق مفتوحاً بالنسبة للعناصر التى كانت متواجدة فى السودان واليمن وبعض دول الخليج وأوروبا للعودة إلى أفغانستان، التى تم إعلانها "إمارة إسلامية"، تتفق مع الراديكاليين المصريين والسلفيين العرب والمسلمين بوجه عام فى كثير من تصوراتهم العقيدية والفكرية.

وهناك عدة ملاحظات على هذه المرحلة، التى امتدت منذ عام 1992 إلى عام 1996، يمكن أن نوردتها فى النقاط التالية:

1- تمكنت الجماعات الإسلامية الراديكالية المصرية خلال هذه المرحلة من اكتساب مهارات جديدة، أتاحتها "عولمة الاتصالات والمعلومات"، فتكثروا من صناعة إعلام مضاد لإعلام الدولة من خلال شبكة "الإنترنت"، والفاكس والفيديو والكاسيت، واستخدموا التقنيات الحديثة فى حشد وتعبئة الكوادر التنظيمية، وامتلاك قدرات متطورة نسبياً على تنفيذ عمليات العنف المسلح ضد رموز السلطة ورجال الأمن وكبار الكتاب، واستفادوا من بنية الحداثة القانونية فى الدول الغربية، والتى مكنتهم من الحصول على اللجوء السياسى والإقامة فيها⁽⁷⁵⁾.

2- أدت المحنة التى تعرض لها "الأفغان العرب"، عقب اندلاع الحرب الأهلية بين فصائل "المجاهدين الأفغان"، إلى أن يبذل الراديكاليون الإسلاميون هناك أقصى جهد ممكن فى سبيل توفير حياة آمنة، بعد أن أيقنوا أن عودتهم إلى بلادهم معناها السجن

المحقق، بل الإعدام. وكانت ثمرة هذا الجهد تكوين نواة لشبكة عالمية، تم الاستفادة بها فيما بعد حين أعلن في منتصف فبراير عام 1998 عن قيام ما تسمى بـ"الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين".

ويبدو أن هذه المحنة قد حققت لتنظيم الجهاد بعض أحلامه القديمة، إذ إنه، وعلى العكس مما أظهرته ممارساته داخل مصر، كان يرى، إلى جانب محاولة تجميع فصائل الحركة الإسلامية الراديكالية في مصر والتي تتفق معه فكرياً وتكتيكياً "ضرورة التنسيق مع جماعات الجهاد في الدول العربية والإسلامية، وإيجاد صيغ للتنسيق والتعاون مع المراكز الإسلامية في الدول الأجنبية، وإيجاد صيغ ملائمة للتغلب على مشكلة التمويل، بما يضمن إعادة تشكيل ونشاط الجماعة"⁽⁷⁶⁾. وقد أتضح فيما بعد أن أيمن الظواهري قد شجع في بداية الثمانينات بعض أعضاء التنظيم، ومنهم أخوه محمد، على السفر خارج مصر للعمل، على أن يخصصوا جزءاً من رواتبهم للتنظيم.

وخلال هذه الفترة ظهرت بوادر على تحول في تفكير تنظيم الجهاد، فبعد أن كان يرى أن كافة عملياته يجب أن توجه ضد عدوه الأساسي وهو النظام المصري، بدأ يستد أن أي أرض حل بها، ويوجد فيها من يتصور أنه "حكم غير إسلامي"، وجبت عليه فريضة "الجهاد". فلتأثراً تولد قيادات من تنظيم الجهاد في اليمن، سعوا إلى "ضرب البنية التحتية لليمن، ومن بينها تفجير آبار النفط ومحطات الكهرباء، وأصدروا منشوراً يدعون فيه (الشباب الإسلامي) إلى معاونتهم في هذا الأمر"⁽⁷⁷⁾. وقد كان من مصلحتهم أن تعم الفوضى في اليمن، ويتحول إلى جزائر أخرى، بما يسهل إقلاصهم هناك، وينتد لهم أدواراً اعتدوا عليها.

3- شهدت هذه الفترة اهتماماً مصرياً رسمياً بقضية "الإرهاب"، بحيث صارت تشكل جزءاً ذا بال من السياسة الخارجية للمصرية برمتها. وقد أخذ التحرك المصري لمواجهة "الإرهاب" شكلين: الأول هو العمل في إطار جماعي، إقليمي ودولي،

والثانى هو العمل فى إطار ثنائى، فى المجالين الأمنى والقبائلى⁽⁷⁸⁾. فجماعياً استضافت مصر فى إبريل عام 1995 مؤتمر الأمم المتحدة التاسع لمنع الجريمة، والذى شهد مناقشات مطولة حول علاقة الإرهاب السياسى بالجرائم. وفى أكتوبر من العام نفسه، تقدمت مصر بمشروع قرار إلى الأمم المتحدة يتضمن دراسة بند الإرهاب سنوياً، بدلاً من أن يتم ذلك كل سنتين كما هو متبع، وتنفيذ الإعلان الرئاسى الصادر عن مجلس الأمن عام 1992 بشأن مكافحة الإرهاب، وزيادة درجة التعاون بين الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة فى الشأن نفسه. وتحركت الدبلوماسية المصرية على مستوى المنظمات الإقليمية، فوضع مؤتمر قمة الدول الإسلامية الذى انعقد بطهران فى ديسمبر عام 1997 المطلب المصرى بمكافحة الإرهاب، على جدول أعماله، وأصدر بياناً يدينه، ويفرق بينه وبين الكفاح للمشروع من أجل نيل الاستقلال، وقادت الجهود المصرية إلى إقرار معاهدة منظمة المؤتمر الإسلامى لمكافحة الإرهاب خلال اجتماع الدورة السابعة والعشرين لوزراء خارجية الدول الإسلامية فى بوركينافاسو فى منتصف عام 1999. ووافقت مصر فى عام 2000 على اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب، التى أقرها مؤتمر رؤساء الدول والحكومات الأفريقية فى يوليو من عام 1999. وبالتوازى مع ذلك، بذلت مصر جهداً بالغاً فى سبيل وضع استراتيجية عربية لمواجهة الإرهاب، فتقرر إنشاء مكتب للإعلام الأمنى بالقاهرة فى نطاق الأمانة العامة لمجلس وزراء الداخلية العرب، فى حين لتفتت مصر مع تونس والجزائر خلال أعمال الدورة الحادية عشرة للمجلس فى مطلع عام 1994 على خطة أمنية لمكافحة كافة أنواع الجرائم، وفى الدورة التى تلتها تم تشكيل لجنة حكومية لمتابعة رؤوس الإرهاب فى الخارج، وقدمت مصر خطة لمكافحة الإرهاب تم إقرارها فى الدورة الثالثة عشرة،

وتطورت الجهود إلى حد إقرار "اتفاقية عربية لمكافحة الإرهاب"، خلال اجتماعات الدورة الخامسة عشرة في يناير عام 1998.

وعلى الصعيد الثنائي سعت مصر إلى عقد اتفاقيات قضائية وأمنية تتيح تبادل المعلومات والخبرات وتسليم المجرمين، سواء الذين صدرت بحقهم أحكام قضائية أو المطلوبين للعدالة. وفي هذا الصدد وقعت مصر اتفاقيات للتعاون الأمني مع تونس في يناير 1994، ودولة الإمارات العربية المتحدة في فبراير 2000، ومع رومانيا في نوفمبر 1995، وبولندا في أكتوبر 1996، وكذلك مع كل من المجر واليونان وإيطاليا، ومع باكستان في مارس 1996.

وقد أثمرت هذه الجهود عن تسلم مصر عدداً من أفراد الجماعات الإسلامية الراديكالية الهاربين في الخارج، من بينهم خمسة عشر شخصاً سلمتهم السعودية، واثنين من الإمارات، وثلاثة من أذربيجان، وسلمت كل من سوريا وجنوب أفريقيا والإكوادور 11 مطلوباً من أعضاء تنظيم الجهاد والجماعة الإسلامية، كما تسلمت مصر عدداً آخر من بلغاريا وألبانيا. وسلمت كندا أحد العناصر المطلوبة من تنظيم الجهاد. وسلمت الأردن سبعة ينتمون إلى "الجماعة الإسلامية"، وكذلك فعلت السويد والنمسا، لكن عملية تسلم مصر لهؤلاء المطلوبين لم تجر على المستوى المأمول، إذ لم تتسلم القاهرة على مدار ثلاث سنوات، امتدت من 1998 إلى 2001، من بين مائة وثمانين مطلوباً سوى ثلاثين فقط، في مقدمتهم أحمد حسين عجيزة قائد "طلائع الفتح"، وأحمد سلامة مبروك عضو مجلس شورى "تنظيم الجهاد"، وعلى أبو السعود أحد أبرز كوادر التنظيم نفسه، وسعيد سيد سلامة، المصوب على "تنظيم القاعدة".

فالتحركات المصرية حيال دول أوروبا الغربية، فيما يخص مسألة مكافحة الإرهاب، لم تثمر شيئاً ذا بال. فمقابل نجاح مصر، بمساعدة دول أخرى، في منع عقد

مؤتمر كان قادة "إسلاميو الخارج" المصريين يعتمرون عقده في لندن في سبتمبر عام 1996، ونجاحها في إقناع سويسرا برفض ثلاثمائة وأربعة عشر طلب لجوء سياسى من بينها مائة طلب لإسلاميين مصريين⁽⁷⁹⁾، فشلت في إقناع دول أوروبا الغربية بمبررات تسليم من لديها من "الإسلاميين المصريين"، المتهمين في مصر بارتكاب جرائم، نظراً لأن هذه الدول تترعت بأن قوانينها تحظر تسليم مطلوبين إلى دول تطبق عقوبة الإعدام، كما أن محاكمة مدنيين أمام للقضاء العسكرى، كما تفعل مصر، ترى هذه الدول أنه غير عادل، ولا يعتد به. علاوة على ذلك فإن منظمات حقوق الإنسان في الدول الغربية عامة، كانت تنتظر إلى من تطالبهم مصر على أنهم أشخاص مضطهدون بسبب أفكارهم وتوجهاتهم السياسية، وليس بوصفهم "مجرمين" تورطوا في أعمال عنف مسلح ضد المجتمع والدولة، كما ترى السلطات المصرية.

4- تشكلت خلال الفترة السابقة ملامح الموقف الأمريكى للراهن من قضية "الإرهاب"، ولتى اكتملت بعد حادث الحادى عشر من سبتمبر، الذى جعل للولايات المتحدة تدخل في غمار مواجهة "الإرهاب" بكل قوتها، بعد تردد واستحياء في التعامل مع هذه الظاهرة، كانت تتصف به كافة المواقف الدولية تقريباً قبل الحادث المذكور "إلقاء نظرة سريعة على الجهود الدولية المرتبطة بمكافحة ظاهرة الإرهاب، سواء فى صورها القانونية والاتفاقية الجماعية والميدانية الانفرادية، يلاحظ أن جل هذه الجهود اتخذ الطابع العلاجى، أى أن المكافحة تنبئ وتتصب على ما بعد الحادث الإرهابى، وحتى تلك الجهود الضئيلة المرتبطة بالمعالجة الوقائية غالباً ما تقارب الظاهرة أمياً"⁽⁸⁰⁾.

ف عقب حادث تفجير مركز للتجارة العالمى في فبراير 1993، أيقنت الولايات المتحدة أن لحفاظها بميزة تلاقى أهوال الإرهاب في جبهتها الداخلية لم يعد ممكناً، وأنها صارت هدفاً للإرهابيين. وأدى الحادث إلى تزايد اللقلق فى صفوف الشعب

الأمريكي ذاته، خاصة في ضوء الحديث الذي رددته بعض المحللين السياسيين عن وجود "شبكة دولية لتنسيق نشاطات الجماعات الإسلامية" داخل الولايات المتحدة، وعن الخطر الذي يمثله "الإسلام السياسي" على الأمن الأمريكي، وعن "صدام الحضارات" الذي يجب على الولايات المتحدة أن تكون يقظة لتداعياته، الأمر الذي دفع السلطات الأمريكية إلى إصدار مرسوم شامل لمكافحة الإرهاب، بات قانوناً عام 1996 بعد تصديق الرئيس بيل كلينتون عليه، يقضى باتخاذ تدابير احتياطية عدة، فتاح لهما للحكومة الأمريكية أن تتخذ إجراءات للترحيل بحق الأجانب، الذين يشتبه في تورطهم في الإرهاب بالاستناد إلى مصادر سرية، ودون الاضطرار إلى الكشف عن مصادر المعلومات في هذا الشأن. وأتاح المرسوم أيضاً للحكومة الأمريكية أن تقوم بترحيل الأجانب الذين يثبت قيامهم بالتهديدات لصالح المنظمات التي تصنفها السلطات الأمريكية بأنها إرهابية⁽⁸¹⁾.

وقد تم التعاطي مع الحادث، المشار إليه سلفاً، دولياً، خاصة من قبل الأطراف المعنية في منطقة الشرق الأوسط، ليأخذ الجدل حول الإرهاب "طابعاً عالمياً" أكثر جدية، ويتداخل مع أهداف سياسية محلية وإقليمية ودولية، اكتملت ملامحها بعد حادث الحادي عشر من سبتمبر. فبعض الأنظمة في منطقة الشرق الأوسط، عمدت إلى الاستفادة من تفجير عام 1993، ووظيفته في حق الولايات المتحدة على مساندتها في الصراع الذي كانت تخوضه تلك الدول ضد "الجماعات الإسلامية". فالرئيس مبارك أعلن أنه كان من الممكن منع وقوع هذا الحادث لو أن المسؤولين الأمريكيين أنصتوا إلى تحذير مصر من تولد شبكة أصولية إسلامية على الأراضي الأمريكية، وطالبوا واشنطن بأن تلزم نفسها بمحاربة الإرهاب العالمي. أما إسرائيل فقد انتهزت الفرصة لتوغر صدر الولايات المتحدة ضد بعض المنظمات الإسلامية التي تتأهضها، مثل "حزب الله" و"حماس" و"الجهاد الإسلامي"، وضد بعض الدول مثل إيران، وتطرح نفسها

أمام الإدارة الأمريكية على أنها للطرف الذى يمكن أن يحمى المصالح الأمريكية فى منطقة الشرق الأوسط، التى تستهدفها هذه المنظمات. وهذا التقارب الإسرائيلى - الأمريكى، فى محاربة "الجماعات الإسلامية" أسهم فى الإسراع بتحول "الراديكاليين المصريين" وغيرهم إلى استهداف المصالح الأمريكية، لأنه أوجد مسوغاً مقنعاً لديهم فى الربط بين مهاجمة الولايات المتحدة وقضية الصراع العربى - الإسرائيلى، أى أنه أسهم فى تحول "الحركة الإسلامية، لتصبح معادلة فى السياسة للدولية المعاصرة، الأمر الذى سيتم توضيحه فى النقطة التالية.

الصراع المتحول : "تنظيم الجهاد" وسنازلة "المصطفى البعيد"

ما إن تأكدت سيطرة حركة "طالبان" على أغلب ربوع الأراضى الأفغانية، حتى لاحقت الفرصة لـ "الأفغان العرب" ليركضوا إلى مكان آمن تظلمهم فيه سلطة مركزية، يروق لهم ما تمارسه من قوانين وما تقرضه من تشريعات، باعتباره فى نظرهم يمثل "صحيح الإسلام". ولأسباب فقهية تتعلق بإجارة المستجير، وأخرى مالية ترتبط أساساً بما توقعته طالبان أن يقدمه لها ابن لادن من مساعدات، وأخرى سياسية، تتعلق بإمكانية الاستفادة من الخبرة القتالية للأفغان العرب فى مواجهة قوات "التحالف الشمالى"، التى كان الحال قد انتهى بها إلى التركز فى خمسة فى المائة فقط من الأراضى الأفغانية، وكانت تتلقى مساعدات من روسيا والهند وإيران لمواجهة طالبان، التى لم يكن يعترف بها سوى باكستان والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة.

وبعودة كثيرين من الأفغان العرب إلى الأراضى الأفغانية، باتت الفرصة سانحة لـ "تنظيم الجهاد"، وبعض كوالد "الجماعة الإسلامية"، ليمارسوا عملياتهم ضد أهداف داخل مصر، وهما فى منعة من أن يصل أحد إلى قائلتهم. لكن بالتولزى مع ذلك كانت هناك أفكار تختبر شيئاً فشيئاً، بحيث لا تصبح مصر هى الهدف الوحيد أمام

"تنظيم الجهاد" على وجه الخصوص، بل تتسع دائرة الأعداء لتشمل "عدواً تقليدياً" لم ينسسه تنظيم الجهاد أبداً منذ لحظة تكوينه، لكنه كان يؤجل للمواجهة حتى يفرغ من "العدو القريب"، وهو النظام الحاكم في مصر. ويمثل هذا العدو في الولايات المتحدة الأمريكية. وتستعيد الأذهان هنا ما تضمنته وثيقة "أمريكا ومصر والحركة الإسلامية"، التي أصدرها فرع تنظيم الجهاد بقيادة سالم رحال أوائل عقد الثمانينيات من القرن الماضي، حيث اعتبرت أن "منطق للعمل الصحيح مع أمريكا والرداع لها، والذي يحقق الدفاع عن آمالنا الإسلامية في مواجهة بطشها وعربيتها في المنطقة الإسلامية هو تقديم المزيد من الدماء، والمزيد من الشهداء، ورفع شعار الخلافة أو الشهادة.. والعمل على إفشال كل ما هو أمريكي"⁽⁸²⁾.

وقد تضمن كتاب "الفريضة الغائبة" لمحمد عبد السلام فرج، الذي يعد "النص" الأساسي الذي دار حوله فكر "تنظيم الجهاد"، وكتاب "ميثاق العمل الإسلامي"، الذي يعتبر "مستور" الجماعة الإسلامية، وكذلك وثيقة "حتمية المواجهة" للجماعة نفسها، ما يفيد بأن "العدو الخارجي" للحركة الراديكالية الإسلامية المصرية يتمثل في الغرب عموماً خصوصاً المؤسسات الدينية، والولايات المتحدة التي هي (الطاغوت الأكبر) في نظر هذه الحركة، وإسرائيل، إلى جانب حكومات الدول الإسلامية ما عدا التي تطبق "الشريعة الإسلامية"⁽⁸³⁾. وقد فصلت وثيقة "معالم العمل الثوري" لتنظيم الجهاد هذه النقطة، حين ذكرت أن "ما يسمى بالقوتين العظميين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي) إن هي إلا قوى جاهلية تسعى إلى تكريس الجاهلية واستنزاف الشعوب، وأن هيئة الأمم المتحدة أفرزتها الجاهلية الحديثة، وما هي إلا جسد متهاك من حيث الدور، ولا تستطيع إلا خدمة مصالح القوى الجاهلية المتحكمة فيها. وأن شعوب العالم المحتلة إن هي إلا شعوب مقهورة دون حقها، وما زالت قوى الاحتلال تمارس دور القرصنة عليها في ظل غياب الرداع الإسلامي العادل. وأن لليهود أطماعاً عالمية يسعون إلى

تحقيقها من خلال منظمات لخطبوطية لها تولد دولي نشط ولها حجم كبير من التأثير على مراكز صنع القرار في العالم. وأن الرأسمالية العالمية هي صورة جديدة من صور الاحتلال المقتنع الذي يسعى إلى السيطرة على مقاليد الأمور في العالم، كما يسعى إلى تحقيق لطامع ورغبت الدول الرأسمالية في الدول الخاضعة لها سواء بتعطيم عقائد شعوبها أو النظم الحاكمة فيها بهدف نزع مواردها الاقتصادية والشرعية لتحقيق مصلحة كبار الرأسماليين⁽⁸⁴⁾. ومن قبل وضع سيد قطب في كتابه "المستقبل لهذا الدين" رؤيته حول العداء، الذي يكنه الغرب عموماً للإسلام، والجهود التي يبذلها في سبيل عرقلة "الصحة الإسلامية"، وكيف أن هذه الصحة ستتصير في النهاية على أعدائها، وتعيد أمجاد الحضارة الإسلامية.

ولم يكتف تنظيم الجهاد بتوصيف حالة الغرب وانتقاد علاقة "التبعية" و"الموالة" له، بل تضمنت وثائقه اقتراحات لمواجهة "الغرب" عموماً، منها للتصدى لكافة أشكال هيمنته، وشن حرب فكرية على ما يطرحه من أفكار لوأدها في مهدها، بما ينقل المعركة إلى أرض العدو ويحوله إلى موقع الدفاع، والتخلص من الارتباط بالغرب أو الشرق وتحرير القرار السياسي بتحقيق الاكتفاء الذاتي وقيام سوق إسلامية مشتركة، وتوعية الأمة نحو المقاطعة لكافة البضائع والخدمات الواردة من الغرب وإسرائيل، والتصدى لمحاولات الغرب تقويض المشروع الإسلامي بالتواطؤ من الأنظمة الحاكمة، واستعادة رؤوس الأموال الإسلامية من البنوك الأجنبية، وكسر الطوق الخلفى الذي يفرضه الغرب الأوروبي بالتفافه حول الجسد الإسلامي في دول القارة الأفريقية⁽⁸⁵⁾.

وعود على بدء، فإن أيمن الظواهري إن كان قد انحاز، نكتيكاً، إلى أولوية قتال "العدو القريب"، فإن هذا لا يعنى نسيانه "العدو البعيد"، أى أن الهوية لم تكن متسعة أبداً بينه وبين ابن لادن. وعموماً فقد عبر الظواهري عن تصويره هذا في مقال له بـ "المجاهدون" فى إبريل عام 1995، أعطاه عنواناً لافتاً وهو "الطريق إلى القدس يمر بالقاهرة"، ورأى فيه

أن "فتح القاهرة والجزائر أولاً قبل قتل إسرائيل"، منتقداً مبالرة وقف العنف التي أعلنتها "الجماعة الإسلامية". لكن لم تلبث أن بدلت بولدر التحول عن هذا الموقف تظهر في مقالات أخرى للظواهري، ففي أكتوبر عام 1997 كتب مقالاً بعنوان "بيان أمريكا وقضية جهاد اليهود في القاهرة"، تعرض فيه بلنقد إلى التقرير الذي أصدرته وزارة الخارجية الأمريكية حول "أنشطة للحركة الإسلامية"، والذي ولكب الحكم الذي أصدرته المحكمة العسكرية المصرية في قضية "خان الخليلى"، والتي تستهدف فيها "تنظيم الجهاد" فوجاً سياحياً إسرائيلياً. ثم كتب للظواهري مقالاً تالياً بعنوان "أمريكا ووهم القوة"، في نوفمبر 1997، تحدث فيه عن إمكان إزلال ضريكت بالأمريكيين رغم قوتهم. ثم أفصح عن توجهه هذا بجلاء في مقال ثالث عنوانه بـ "يا أمة الإسلام صفواً واحداً في سبيل الله لجهاد أمريكا"، تضمن تحريضاً واضحاً على ضرب المصالح الأمريكية⁽⁸⁶⁾. ومن ثم فإن الظواهري انتهى به الحال إلى الاقتناع بأن الوقت قد حان لمنازلة "العدو البعيد"، خاصة أن هذه المنازلة لم تغب عن تفكير التنظيم الذي ترعرع للظواهري بين كوادره منذ أن كان بافعاً.

فحتى قبل أن يديج هذه المقالات، كان الظواهري قد بدأ بطل برأسه على مستوى أبعد من "المحلية"، ويزاوج بين استهداف الدخول المصري والقيام بعمليات خارجية على أكبر مستوى دولي ممكن. فقد تردد أن "تنظيم الجهاد" كان يعد في بداية عقد التسعينيات خطة لاغتيال السكرتير السابق للأمم المتحدة الدكتور بطرس غالى، لأنه في نظر قادة للتنظيم اتخذ مواقف أضرت بمصلحة المسلمين. ويمبر الظواهري نفسه عن هذا الأمر بقوله: "المسلمون في البوسنة وأفغانستان والعراق والصومال وفلسطين ومصر يترقبون الخلاص من غالى"⁽⁸⁷⁾. علاوة على ذلك فإن استهداف تنظيم الجهاد للسائح الإسرائيليين في مصر، كان مرتبطاً بالكيد لإسرائيل والتعبير عن رفض تطبيع العلاقات بين القاهرة وئل أبيب، أكثر من ارتباطه بضرب السياحة المصرية.

وقد اعتبر الظواهري في كتابه "قرسان تحت راية النبي"، أن "الاقتصار على العدو الداخلى فقط لن يجرى فى هذه المرحلة.. لأنه لا يمكن تأجيل الصراع مع العدو الخارجى.. فالتحالف اليهودى - الصليبي لن يمهنا حتى نهزم العدو الداخلى ثم نعلن الجهاد عليه بعد ذلك"، ومن ثم أخذ ينظر إلى معركة تنظيم الجهاد على أنها "معركة دولية" فهاهو يقول: "القوى الغربية المعادية للإسلام حددت عدوها بوضوح وهو ما تسميه بالأصولية الإسلامية، ودخل معها فى هذا الحلف عدوتهم القديمة روسيا، واقتنوا عدة أدوات لمحاربة الإسلام، منها الأمم المتحدة والحكام الموالون والحاكمون لشعوب المسلمين، والشركات متعددة الجنسيات، وأنظمة الاتصال لدولية وتبادل المعلومات، ووكالات الأنباء العالمية وقنوات الإعلام الفضائية، ومنظمات الإغاثة الدولية التى تستخدم ستاراً للجانوسية والتبشير وتكبير الانقلابات ونقل الأسلحة.. وفى مقابل هذا الحلف يتشكل حلف أصولى من حركات الجهاد فى بلاد الإسلام المختلفة والدولتين اللتين حررتا باسم الجهاد فى سبيل الله (أفغانستان والشيشان)، وإذا كان هذا الحلف ما زال فى بواكيره الأولى، وإرهاباته البائسة، فإن تناميته يتزايد بتسارع ويتضاعف باطراد. وخطورة هذا الحلف أوضح من أن تشرح، ولآثره أخطر من أن يوضح، وخوف الغرب منه مسيطر على تفكيره ومستفز لأعصابه ومقلق لمرأصده. فهو قوة تنمو وتتجمع تحت راية الجهاد فى سبيل الله خارج قانون النظام العالمى الجديد، متحررة من العبودية لإمبراطورية الغرب المسيطرة، ومنذرة للحملة الصليبية الجديدة عن ديار الإسلام بالويل والثبور، ومتحفزة للانتقام من رؤوس التجمع الكفرى العالمى، أمريكا وروسيا وإسرائيل"⁽⁸⁸⁾.

وعلى وجه العموم فإن التغيير التكتيكى فى توجه الظواهري ثم فى سياق مختلف عن ذلك الذى كان يتمتع فيه بأولوية إسقاط النظام الحاكم فى مصر، بما أوجد أسباباً عديدة تقف وراء تحوله. أولها المطاردات الأمنية وقتل وسجن بعض كواد

التنظيم وتفرق أعضاء المجلس التأسيسي في بقاع الأرض، وفشل العمليات المسلحة التي قام بها التنظيم لدخل مصر، والظروف المالية للصعبة التي كان يمر بها، الأمر الذي جعل الظواهري في حاجة ماسة إلى أسامة بن لادن، خاصة أن حركة طالبان كانت تربطها به علاقة وثيقة، لم يكن يحظى بها الظواهري⁽⁸⁹⁾. ولأن ابن لادن لم تكن تعنيه مسألة تغيير الأنظمة الحاكمة، ولم يرد على لسانه أبداً أنه يهدف إلى إسقاط النظام السعودي، فقد كان على الظواهري أن بطوع توجهاته نمسياً لتتآلف مع تصورات ابن لادن، دون أن يسمح لهدفه الرئيسي بالذوبان في أهداف الأخير، متبعاً في هذا طريقة احتواء ابن لادن والتمسك بنقاط الالتقاء بينهما وهي كثيرة.

وفي حقيقة الأمر فإن الظواهري قد أثر في ابن لادن تأثيراً واضحاً، منذ أن التقيا في أفغانستان منتصف عام 1986 ونشأت بينهما علاقة إنسانية صيقة " فقد استطاع الأول أن ينع الثانی بالفكر الجهادی الانقلابی وحوله من داعية سلفی يهتم بأمور الإغاثة إلى مقاتل جهادي يعنى بأحكام الجهاد.. وزرع الظواهري حول ابن لادن نخبة من أخلص خلصاته.. وهؤلاء كانوا يدينون بالولاء للظواهري شخصياً وتاريخياً، مثل البنشيري وأبو حفص المصري⁽⁹⁰⁾ الذي أصبح صهر ابن لادن فيما بعد. وهناك كذلك الطياران المصريان نصر فهمي نصر وطارق أنور، الذين قُتلوا في مدينة خوست الأفغانية في شهر نوفمبر عام 2001 أثناء القصف الأمريكي للمدينة، حيث صلا مع ابن لادن منذ تأسيس الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين⁽⁹¹⁾، وهما أيضاً من المقربين جداً لأيمن الظواهري.

وطبيعة العلاقة بين الظواهري وابن لادن كانت ترضح الأول لموقع بارز في الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين ربما يصل إلى قيادتها الفكرية والعملية. فالظواهري ذو خبرة طويلة في الحركة الإسلامية المتشددة، بينما لا تعود خبرة ابن لادن سوى إلى بداية الثمانينيات. كذلك يعد الظواهري في الأوساط الإسلامية

المتشددة واحداً من أبرز قياداتها في مجال التأسيس للنظري والفكري لأفكار وممارسات التشدد والظلم الإسلامي، في حين لا يملك ابن لادن بداخل تلك الأوساط نفس هذه المكانة. أيضاً فمن الواضح أنه من الناحية الواقعية أن الجبهة لا تضم سوى تنظيم واحد حقيقي ذي خبرة وأطر فكرية وتنظيمية وعملية محددة هو (جماعة الجهاد) التي يقودها الظواهري.. بينما يصعب اعتبار تنظيم القاعدة المنسوب إلى ابن لادن تنظيمًا حقيقيًا بقدر ما هو تجمع لإسلاميين حول ممارسات ابن لادن وإمكاناته المادية والعملياتية⁽⁹²⁾.

وهناك من بين السعوديين، الذين اشتركوا في تجربة الجهاد في أفغانستان لسنوات عديدة، من يؤكد هذا الأمر. فها هو حسن بن عبد ربه السريحي، الذي يعد أقدم "الأفغان العرب"، يقول: "فكرة (تنظيم القاعدة) مصرية من جماعة الجهاد الإسلامي بقيادة أبو عبيدة البشيري وأبو حفص المصري، وهما اللذان عرضا الفكرة على أسامة بن لادن، وخصوصاً البشيري.. فقد كان هو صاحب الفكرة أساساً لاحتواء الشباب المجاهدين.. وبعد انتهاء الجهاد أصبح المصريون يتجمعون ويلتقون في منزل ابن لادن في بيشاور، وبعد قتل عبد الله عزلم، صار المصريون يدعون الصحفيين وممثلي هيئات الإغاثة إلى منزل ابن لادن.. وكان مجلس ابن لادن أيام الجهاد يفص بشباب المدينة المنورة، واختلف الحال بعد انتهاء الجهاد، لأن المصريين هم الذين أصبحوا يتصرون مجلسه.. ومواقف ومبادئ أسامة بعد النفاق جماعة الجهاد من المصريين حوله أصبحت تختلف تماماً عن مبادئ وسلوكياته عند بدء التحاقه بالجهاد.. وفيما بعد وفي مسكرات التدريب على السلاح كان أغلب المدربين فيها من أصول مصرية"⁽⁹³⁾. ويتم صلاح سلمان، وهو من أقدم السعوديين الذين ذهبوا إلى أفغانستان، الرأي السابق، بقوله: "المصريون الذين جاؤوا بحجة الجهاد استطاعوا الاستحواذ على الأهداف وتحويلها حسب مبتغاهم"⁽⁹⁴⁾.

وقد ظهر بالفعل، عقب حادث الحادي عشر من سبتمبر، أن المصريين من

تنظيم الجهاد لهم اليد الطولى فى تنظيم القاعدة، فأيمن الظواهري بدا محرك الأحداث من خلف ستار يقف ابن لادن فى وجهته، وأبو حفص المصرى، كان هو مسؤول الجناح العسكرى فى التنظيم، وسبقه البشيرى فى هذا الموقع. وكان شخص يدعى أبو عمر المصرى مسؤولاً عن تسفير الأفراد إلى مواقع التدريب العسكرى داخل أفغانستان، وشخص آخر هو سيد العدل أو أبو محمد المصرى، كان المسؤول الأمنى فى التنظيم⁽⁹⁵⁾. وقد برهنت الوقائع التى أحاطت بالهجوم الذى وقع ضد سفارتى الولايات المتحدة الأمريكية فى العاصمة الكينية نيروبي والعاصمة للتزانية دار السلام فى السابع من أغسطس عام 1998 على أن "تنظيم الجهاد" يحتل موقعاً متقدماً وجوهرياً فى "الجهبة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين"، فقد بدت مشاركة الجهاد الفعالة فى هيكل الجبهة واضحة سواء فى القائمين بتنفيذ العمليتين أو فى إعلان الجهاد قبل وقوعهما بعدة أيام عن عزمه الانتقل من الولايات المتحدة لتعلمها بالقبض على عدد من قياداته الكبرى فى ألبانيا ثم تسليمهم إلى مصر بعد ذلك⁽⁹⁶⁾. وجاء تحرك جهات التحقيق الأمريكية ليؤكد هذا، حيث أشارت ألبان إلى الاتهام إلى المصرى على أبو السعود، لأنه هو الذى سهل زيارة للظواهري إلى الولايات المتحدة، المشار إليها سابقاً، وأمد "الأفغان العرب" بخرائط حول منشآت عسكرية أمريكية، وكان ضالماً فى تفجير نيروبي ودار السلام⁽⁹⁷⁾.

ويمكن فى هذا المقام أن نأخذ "حالة أبو حفص المصرى" لإظهار الدور الذى لعبه الراديكاليون المصريون فى تنظيم القاعدة، فحسب معلومات رشحت عقب حادث الحادى عشر من سبتمبر، فإن "أبو حفص" هو مهندس عملية نيروبي ودار السلام، وهو يعد من أبرز العناصر الإسلامية الذى يعتقد فى أن محاربة الأنظمة الحاكمة هى طريق الخلاص بالنسبة للعالم الإسلامى، ولذا شارك فى تأسيس تنظيم القاعدة، وانتقل مع ابن لادن إلى السودان حتى 1996. وحينما عاد ابن لادن إلى أفغانستان مرة أخرى عاد

معه أبو حفص والظواهرى. وقد تولى أبو حفص مسؤولية الجناح العسكرى للقاعدة عقب وفاة أبو عبيدة البشيرى، الذى كان قد تنقل معه بين العديد من الدول العربية والأجنبية، حيث التقى بقيادة تنظيم الجهاد فى الأردن، وباكستان والسودان، وأفغانستان، وغيرها.

وقد لعب أبو حفص أدواراً بارزة لتشكيل فروع تنظيم القاعدة فى العديد من دول العالم ومن أبرزها المساهمة فى تأسيس معسكرات الصومال عام 1992، فقد سافر إلى هناك عدة مرات بهدف تحديد أفضل الوسائل والطرق لتوجيه ضربات للقوات الأمريكية وقوات الأمم المتحدة المتمركزة هناك، وقدم تقارير إلى ابن لادن والظواهرى. وفى بداية ربيع 1993 لعب دوراً مهماً فى تزويد قبائل صومالية تعارض تدخل الأمم المتحدة فى الصومال بالعتاد والتدريب.

كما كان له إسهامه فى العمل "الجهادى" داخل كينيا، حيث نجح مع آخرين فى تأسيس فرع للتنظيم فى كينيا عام 1994، بالتعاون مع زميله محمد صادق عودة الذى سافر إلى مومباسا وأسس شركة صيد بأموال من تنظيم القاعدة، ثم استخدم عائداً لها لدعم وتمويل أعضاء القاعدة فى كينيا.

ولم يقتصر دور أبو حفص على العمل العسكرى، بل تجاوزه إلى الجهد النظرى، حيث أعد دراسة عن أهمية دور أفغانستان وحركة طالبان بالنسبة للحركة الإسلامية الراديكالية، والدور الذى يمكن أن تلعبه على الصعيد الاستراتيجى مع باكستان وإيران من أجل تغيير أنظمة الحكم فى المنطقة، وعن أهمية أفغانستان كقاعدة للتحالف بين تنظيم «القاعدة» وحركة «الجهاد» و«الجماعة الإسلامية» والتنظيمات الإسلامية الأخرى فى العالم الإسلامى برمته.

ويظل إعلان "الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين" هو نقطة التحول الرئيسية على طريق وصول الإسلاميين الراديكاليين المصريين إلى مرحلة

"التعالم". وقد تم تشكيل هذه الجبهة في منتصف فبراير عام 1998، ووقع على وثيقة إنشائها كل من أسامة بن لادن، وأيمن الظواهري، ورفاعي أحمد طه عضو مجلس شورى الجماعة الإسلامية، ومير حمزة سكرتير جمعية علماء باكستان، وفضل الرحمن زعيم حركة الأنصار في باكستان أيضاً، وعبد السلام محمد زعيم حركة الجهاد في بنجلاديش. وقد حددت الجبهة هدفها في قتل الأمريكيين والإسرائيليين في أى مكان بالعالم، استناداً إلى فتوى مشتركة بين الموقعين على الوثيقة المذكورة ترى أن هذا الأمر "فرض عين" على كل مسلم⁽⁹⁸⁾. وبذلك يكون ممثلان عن أكبر جماعتين إسلاميتين راديكاليتين في مصر قد وقعا على وثيقة إنشاء الجبهة.

ورغم أن الجماعة الإسلامية نفت أن يكون أحد قد مثلها في تشكيل هذه الجبهة، وأنه لم يعرض عليها مشروع من هذا القبيل وأنه في حال حدوث ذلك فسوف يكون القرار فيه لقيادة الجماعة، أى ليس لرفاعي طه أو غيره، فإن توقيع الأخير على بيان تأسيس الجبهة قد تم بالفعل، لكن توافر بعض المعلومات عن قرب قيام هذه الجبهة بعمليات ضد أهداف أمريكية، دفع "الجماعة الإسلامية" إلى نفي اشتراكها في تأسيس الجبهة، خشية أن يعرضها هذا إلى رد عنيف من قبل الولايات المتحدة⁽⁹⁹⁾. ومع ذلك فإن هذا النفي، أو ذلك الانسحاب، لا يعنى أن كافة عناصر الجماعة الذين كانوا موجودين على أراضي أفغانستان أو في الخارج، وقت الإعلان عن بيان تأسيس الجبهة، وباركوا خطوة توقيع رفاعي طه على هذا البيان، قد عدلوا عن موقفهم على غرار طه. وهذا معناه أن تولد الراديكاليين الإسلاميين المصريين لدخل الجبهة، ومن ثم تنظيم القاعدة، قد احتفظ بقوة نسبية، الأمر الذى تمت ترجمته في توزيع المواقع داخل التنظيم، وفي تحديد أهدافه، والتخطيط لها. لكن الغموض الذى لتصفت به العمليات التى قام بها التنظيم، جعل إمكانية استنكاه طبيعة توزيع الأدوار في هذه العمليات، تبدو صعبة إلى حد بعيد. فمثلاً اعتساد

ابن لادن مباركة عمليات مثل مهاجمة سفارتى الولايات المتحدة فى نيروبي ودار السلام، وتفجير المدمرة الأمريكية "كول" فى ميناء عدن اليمنى فى شهر أكتوبر عام 2000، دون أن يتقوه بما يفيد تبنيه للعمليات أو الإقصاص عن دور تنظيم القاعدة فيها، وذلك لعدم التسبب فى حرج وإيذاء حكومة طالبان التى تستضيفه. لكنه اضطر، وتدرجياً وبشكل مصوب، أن يعلن ذلك عقب مهاجمة الولايات المتحدة لحكومة طالبان وإزاحتها عن الحكم، وتعبها لعناصر للقاعدة فى كهوف أفغانستان. وقد كان لافتاً للانتباه أن يظهر أيمن الظواهري وأبو حفص المصرى بجانب ابن لادن فى شرائط الفيديو التى بثتها قناة "الجزيرة" القطرية. وقد أظهر الشريط الأول، على وجه الخصوص، أن الظواهري هو بمثابة المفكر والمخطط بالنسبة للتنظيم، بينما يلعب ابن لادن دور "القائد الكاريزمي"، فضلاً عن كونه الممول، فالكلمة التى ألقاها الأخير فى الشريط المذكور اتسمت بطابع حماسى يحفز على وتر المشاعر، بينما اتصفت كلمة الأول، الذى لا يتمتع بقدرة على الخطابة تعادل التى يمتلكها الثانى، بمحاولة مخاطبة العقل وارتداء ثوب التحريض المنطوق، وتبرير عداة "الإسلاميين" للولايات المتحدة، وربط ما يحدث فى أفغانستان، بما يجرى فى الأرض المحتلة، لجذب العرب والمسلمين إلى أفكار وخطط "تنظيم القاعدة". وبدأت قيادات تنظيم الجهاد هم الذين يتحكمون فى تسيير تنظيم القاعدة.

وعلياً، فإن الجماعات الإسلامية التى شاركت فى تكوين "الجبهة الإسلامية العالمية لقتال اليهود والصليبيين"، لم تمارس دوراً فعلياً داخل الجبهة، وبمرور الشهور خلت الساحة لتنظيم الجهاد، لأنه الأكثر التصاقاً بابن لادن، والأكثر قدرة على ترجمة ما يدور فى ذهنه من أهداف إلى واقع ملموس، من خلال كوادى مدربة، وخبرة طويلة فى "العمل المسلح"، وانتشار فى مناطق كثيرة من العالم. وهذه الخصائص، جعلت الجهاد، قادراً على أن يجعل "أجنته" حاضرة باستمرار بالتوازي مع "أجندة" ابن لادن،

ويستخدم أموال الأخير في تحقيق أهدافه⁽¹⁰⁰⁾، ويمكن من التأثير فكرياً في العناصر الأخرى، من غير المصريين، الملتقة حول ابن لادن، وفي الوقت ذاته الترويج لأهداف "تنظيم القاعدة"، من خلال الخبرة الإعلامية التي اكتسبها أفراد الجهاد.

ومنذ عملية نيروبي ودار السلام طرحت الجبهة الإسلامية العالمية لجهاد اليهود والصليبيين، التي يلعب تنظيم الجهاد المصري الدور الأساسي في تحريكها، نفسها بشدة كـ"فاعل دولي" يستوجب ما يندر عنه من سلوك رد فعل دولي واسع النطاق، يصل إلى حد إقامة "تحالفات دولية" ضده. فالفترة التي أعقبت الحادث المذكور شهدت قيام الولايات المتحدة وحلفائها بتوسيع نطاق المواجهة والحصار للجماعات الإسلامية العنيفة التي شاركت في الحادث ليشمل عدداً من بلدان العالم. ففي خلال الشهور الأولى من عام 1999 شهدت مصر وبعض بلدان أمريكا اللاتينية وباكستان وأفغانستان واليمن والولايات المتحدة وبريطانيا وألبانيا وبعض الدول الأوروبية الأخرى تعاوناً كثيفاً بين السلطات الأمنية في كل منها من أجل إحكام الحصار حول أهم تلك الجماعات، وبصورة محددة وواضحة بدا تنظيم القاعدة وجماعة الجهاد المصرية هما الهدف الرئيسي لكل ذلك التعاون".

وكان رد الفعل بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر أقوى بكثير، وأخذ شكلاً "متعولماً" لمواجهة تنظيم "تعولم" في رؤيته وتحركاته حسبما شرح الظواهري في تصويره للعدو. فقد وجدت دول عديدة نفسها تحت وطأة الإبقاء بمطالب أمريكية محددة في خضم التداعيات التي تترتب على الحادث المذكور. وأول هذه المطالب يأخذ طابعاً أمنياً، سواء في جانبه المباشر المتعلق بتعاون عملياتي في مطاردة عناصر تشبته واشنطن في أنهم ينتمون إلى تنظيم القاعدة الذي تبنى الحادث المشار إليه سلفاً، أو في جانبه غير المباشر المرتبط بالتعاون في مجال المعلومات الأمنية بين أجهزة الاستخبارات. وهناك مطلب ذو طابع اقتصادي يتعلق بملاحقة مؤسسات مالية بعينها

بهمة اتصالها بمنظمات "إسلامية" تناوى السياسة الأمريكية، أو المطالبة بتمويل عمليات عسكرية محددة، أو على الأقل ضمان تنفق الإمدادات النفطية، خاصة إلى الولايات المتحدة، التى هى أكبر مستهلك وممتورد للبترول فى العالم. ويوجد أيضاً مطلب شائك ذو صبغة ثقافية - دينية ويقع فى قلب الهوية العربية - الإسلامية، يتمثل فى المطالبة بتعديل مناهج التعليم الدينى، هو الأمر الذى يثير جدلاً فى العالم العربى لن تخدم أواره فى وقت قريب. علاوة على ذلك كان للحادث المذكور انعكاساته على العديد من الصراعات الإقليمية، مثل الصراع العربى - الإسرائيلى، والصراع الباكستانى - الهندى حول إقليم كشمير. كما كان له انعكاساته على الحروب الأهلية فى العديد من الدول مثل القتال الذى تخوضه القوات الروسية ضد للمقاتلين الشيشان، والحرب الأهلية فى السودان، التى انتهت إلى توقيع اتفاق ماساكوش فى أغسطس 2002، والذى ما كان له أن يتم لولا حسابات الخرطوم فى ضوء تداعيات الحادى عشر من سبتمبر. وهناك كذلك الحرب التى تخوضها الحكومة الفلسطينية ضد جماعة أبو سيف، والتى تدخل الولايات المتحدة فيها طرفاً مباشراً من خلال إرسال خبراء عسكريين وأمنيين لمساعدة الجيش الفلسطينى، وهو الأمر الذى اتبعته واشنطن مع كل من جورجيا واليمن، فى إطار جهودها لتعقب عناصر "تنظيم القاعدة". وأدى حادث الحادى عشر من سبتمبر إلى تغيرات سياسية واستراتيجية وتأثيرات عديدة، حيث تمكنت الولايات المتحدة من النفاذ بقوة إلى جمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية والقوقاز، من خلال إقامة قواعد عسكرية وأنماط للتعاون الأمنى، واقتربت أكثر من تحقيق هدفها فى السيطرة على نبط منطقة "بحر قزوين"، وألقى للحادث بظلاله على لتتصاديات دول عديدة، فى مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية نفسها.

إن رد فعل الولايات المتحدة على تفجيرى واشنطن ونيويورك فى

11/9/2002 أظهر أن تقدير الأمريكيين لتنظيم القاعدة تعدى حدود التعامل معه على أنه جهة محدودة القدرات بإمكانها أن ترعج دولاً صغيرة أو متوسطة القوة، كما كان الحال في السابق، وبدأ التوجه الذي أخذ يتبلور لدى الإدارة الأمريكية منذ تفجيرات نيويورك عام 1993 يدفع الأمور في طريق التعامل مع هذا التنظيم بجدية، وفي إطار شامل، أمنى وعسكري واقتصادي وسياسي وإعلامي.. الخ، الأمر الذي جعل المواجهة تأخذ طابعاً عالمياً، يكفىء التصور الذي سطره الظواهري على الورق حين قال: "لا يمكن خوض الصراع من أجل إقامة الدولة المسلمة على أنه صراع إقليمي، فقد أتضح مما سبق أن التحالف الصليبي - اليهودي بزعامة أميركا لن يسمح لأية قوة مسلمة بالوصول للحكم في أي من بلاد المسلمين.. ولذلك فإننا تكيفاً مع هذا الوضع الجديد، يجب أن نعد أنفسنا لمعركة لا تقتصر على إقليم واحد". وتطبيقاً لهذا القول كان الحادي عشر من سبتمبر، ومن قبله حادث نيروي ودار السلام وتفجير المدمرة "كول"، ليصنع "تنظيم للقاعدة" ما يستوجب رد فعل عالمي شامل، وما يؤكد أن "تنظيم الجهاد" المصري قد "تعولم" من أوسع الأبواب.

استهدف هذا الفصل توضيح آليات الخروج من المحلية إلى العالمية لطائفة من التنظيمات الإسلامية الراديكالية. ووضح من التحليل كيف إن عملية وآليات الخروج تسهم في تغير الهدف من الخروج. فبعد أن كان الهدف هو الخروج من أجل الدخول مرة أخرى لمصر فتحاً، تغلبت البيئة الخارج إليها على الإسلامى الراديكالى المصرى وأسهمت في تطويع اتجاهه للتورط في صراعات دولية أكثر عمقاً وكثافة. وخرج المسلم المصرى الراديكالى من الفهم الدقيق للهدف المحلى إلى الدخول فى تعقيدات الصراعات الإقليمية والدولية، فهو قد خرج إلى مئاة الصراع الدولى. ففحص الراديكاليين الذين سقطوا قتلى في أفغانستان أو أجفلوا عن الدخول في معترك الصراع الدولى وانزروا في أنحاء الأرض كثيرة ودرامية. وهناك من ينتظر المسقوط.

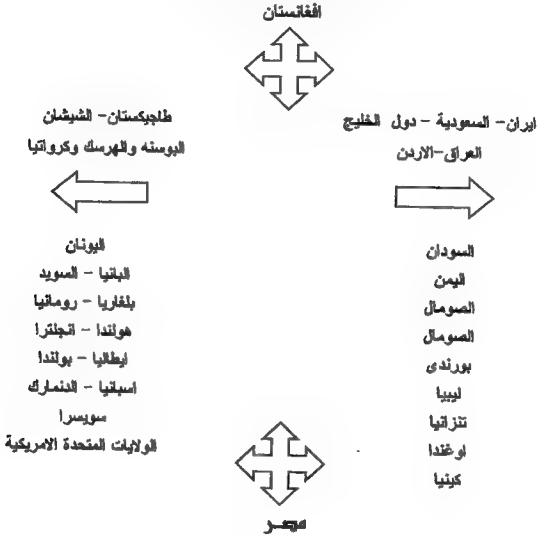
إلا أن الصراع الدولى لم يعد صراعاً كما اعتدنا عليه خلال الحرب الباردة حيث كانت هناك جماعات أيديولوجية، في الأرجح يسارية، تتأوى للقطب الأمريكى في مكانته وقدرته على تحقيق أهدافه لصالح القطب السوفيتى. بل أضحي صراعاً مختلفاً في الطبيعة حيث انهار الاتحاد السوفيتى وظهر القطب الأمريكى بهيمته العالمية مستخدماً الشبكات الدولية في الاقتصاد والتكنولوجيا والثقافة. فعولمه الصراع الدولى هى الفارق المهم والأساسى بين الصراع خلال فترة الحرب الباردة وما بعدها. فالحركة الإسلامية الراديكالية بعد أن كانت جزء من آليات الحرب الباردة والعمل

لصالح الأمريكان ضد السوفييت، أصبحت في صراعها مع الأمريكان تصارع في بيئة دولية مختلفة حيث تتصف فيها القدرة الأمريكية على السهولة النسبية لخلق أدوات واليات هيمنتها العالمية للغربية. هكذا لم يصبح الصراع في جوهره صراعاً حول الموارد بمعناها التقليدي، لكن صراعاً حول المخاطر الدولية.

وتعرف المخاطر الدولية بالتأثير النظامي العالمي على أحداث انقطاعاً رئيساً من شأنه التأثير السلبي على تحقيق أهداف الهيمنة الدولية في المجالات الإستراتيجية المختلفة. الحركة الإسلامية الراديكالية تهدف إلى إحداث انقطاع رئيسي مؤثر في سياق الهيمنة الأمريكية الغربية. في هذا الإطار يتعاطم دور الفرد في التأثير، فالعولمة تسمح وتعطي الفرد مساحة غير مسبوقة في التأثير الدولي. فرغم أن الفرد اعتاد أن يكون المفجر لأحداث دولية هامة إلا أن العولمة تمنح الفرد في سياقاته المختلفة مكانة عملية هامة وربما حاسمة في عمليات الصراع الدولي.

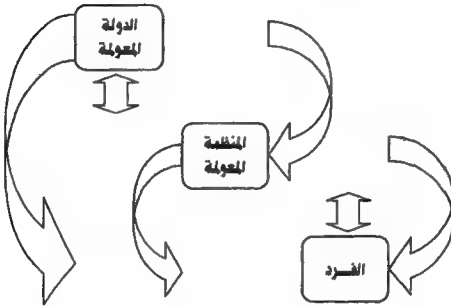
ونخلص من هذه الدراسة بنموذجين يوضحان الحالة في سياقها الدولي المعولم:

النموذج الأول: خطوط سير المصريين



هذا النموذج يقوم على مفهوم الشبكة المفتوحة *OPEN NETWORK* ، حيث يعتمد هذا النوع من الشبكات على التكيف مع البيئة المحيطة وقد يأخذ صورة الخلايا الناعمة والتأثير الكامن.

النموذج الثاني مقطع من سلسلة التفاعل الدولي المعولم



وتعتبر المعلومات والضغط هي المحرك الأساسي لهذه العملية من تفاعلات العولمة للمخاطر

في النهاية يمكن القول بأن عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية بصيغة عامة مستمرة طالما كان هذا النظام الدولي المعولم نامياً. وهكذا لا يصبح أمام النظم السياسية إلا التمسك الدولي من أجل خفض حدة التحدي الإسلامي الراديكالي.

الهوامش

- 1- أدى التنبؤ المعلومات حول الحركة الإسلامية المعاصرة في مصر إلى تبني افتراضات عديدة خاطئة حولها، وقد بذل بعض الباحثين جهداً في سبيل إزالة هذا الالتباس، وتفنيد تلك الافتراضات. أنظر في هذا الشأن:
- جهاد عودة، "تحطيم الوهم حول الحركة الإسلامية في مصر"، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد 130، سبتمبر 1993، ص: 46-75
- Gehad Auda, "The normalization of Islamic Movement in Egypt from 1970s to the Early 1990s". in: Matin Marty and Scott Appleby, eds., Accounting for Fundamentalisms Volume 4, The Fundamentalism Project, (Chicago: The University of Chicago press, 1994): pp.374-412.
- 2- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر: عمار على حسن، "موقف القوى الإسلامية من المصالحة العربية: دراسة المنطلقات"، في د. محمد صفى الدين خريوش (محرر)، المصالحة العربية: الرؤى - الآليات - احتمالات النجاح، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة)، الطبعة الأولى، (1995)، ص: 119-137. وهناك دراسة أخرى تناولت الموضوع ذاته، من زاوية مختلفة، يمكن الرجوع إليها في هذا الشأن. أنظر: خالد الحروب، "الإسلاميون ومسألة التدخل الخارجي" وجهات نظر"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (194)، إبريل عام 1995، ص: 85-91.
- 3- أنظر: د. وليد محمود عبد الناصر، "جماعة الإخوان المسلمين وعلاقتها الدولية 1982-1954"، مجلة أحوال مصرية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، العدد الخامس، العدد 17، صيف 2002، ص: 15-30.
- 4- أنظر: عمار على حسن، "آداء التحالف الإسلامي في مجلس للشعب خلال الفصل التشريعي الخامس: دراسة في الرقابة البرلمانية"، في د. محمد صفى الدين خريوش (محرر)، التطور

- السياسى فى مصر 1982-1992، (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، جامعة القاهرة، الطبعة الأولى، 1994)، ص: 137، وص: 153.
- 5- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر: عمار على حسن، للصوفية والسياسة فى مصر، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر)، الطبعة الأولى، 1997.
- 6- صحيفة الشرق الأوسط، 2002/5/2.
- 7- صالح الوردانى، الحركة الإسلامية فى مصر، واقع للثمانينيات، (القاهرة: مركز الحضارة العربية، 1990)، ص: 154.
- 8- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، أنظر: عمار على حسن، "أوجه الشبه والاختلاف بين الجماعات الإسلامية الراديكالية فى مصر"، دراسة مقدمة إلى ندوة "الحركة الإسلامية فى مصر"، مركز دراسات التنمية السياسية والدولية، مؤسسة "الصحفيون المتحدون"، عام 1994. وأنظر كذلك: د. فيصل دراج، وجمال باروت (محرران)، الأحزاب والحركات والجماعات الإسلامية، (دمشق: المركز العربى للدراسات الاستراتيجية، الطبعة الأولى، 2000) الجزء الثانى، ص: 131-140.
- 9- محمد عبد السلام فرج، "الفريضة الغائبة"، فى د. رفعت سيد أحمد، النبى المصلح، الجزء الأول الرافضون، (لندن: دار رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، 1991) ص: 134. وقد تضمن هذا الكتاب العديد من الوثائق والمصادر الأولية للحركة الإسلامية الراديكالية المعاصرة فى مصر.
- 10- منتصر الزيت، أيمن للظواهرى كما عرفته، (القاهرة: دار مصر المحروسة، الطبعة الأولى، 2002)، ص: 43-44.
- 11- لمزيد من التفاصيل حول تلك المقولة وصاحبها، أنظر: صابر شوكت، إرهابى تحت التمرين، (القاهرة: دار أخبار اليوم، سلسلة كتاب اليوم، الطبعة الأولى، يونيو 1994، ص: 44-45.

- 12- المرجع السابق، ص: 31-32.
- 13- صابر شوكت، المرجع السابق، ص: 171/170.
- 14- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، تقرير الحالة الدينية فى مصر، 1995، (القاهرة: مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام)، الطبعة الثانية، ص: 210.
- 15- د. عبد العاطي محمد أحمد، للحركات الإسلامية فى مصر وقضايا التحول الديمقراطى، (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر)، الطبعة الأولى، 1995، ص: 322-323.
- 16- الورداني، مرجع سابق، ص: 154/155.
- 17- هشام مبارك، الإرهابيون قادمون: دراسة مقارنة بين موقف الإخوان المسلمين وجماعات الجهاد من قضية العنف 1928-1994، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية، الطبعة الأولى، 1995)، ص: 267.
- 18- مجلة الدعوة، العدد الخامس والثلاثون، إبريل 1979، ص: 56.
- 19- مجلة الدعوة، العدد الخامس والأربعون، فبراير 1980.
- 20- هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 268.
- 21- المرجع السابق، ص: 269.
- 22- انظر فى هذا الصدد كتب صادر عن جهات معونة بعنوان الجهاد: المنطلق السعودى لنصرة الحق، (الرياض: الوكالة الأهلية للإعلام "تبراس"، 1990، ص: 89-90.
- 23- نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع: الحركة الإسلامية والعنف والتطبيع، (القاهرة: دار مشاتل للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995)، ص: 76/77.
- 24- هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 272.
- 25- المرجع السابق، ص: 272-273.
- 26- أنظر صحيفة الحدث، 2001/11/5.
- 27- عبد القادر شبيب، ممولو الإرهاب، (القاهرة: دار الهلال، الطبعة الأولى، 1994)، ص: 80.

- 28- صحيفة الحدث، 2001/11/5.
- 29- نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع، مرجع سابق، ص: 79/78.
- 30- هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 276.
- 31- عبد القادر شبيب، مرجع سابق، ص: 79.
- 32- ريتشارد هيريكيمجيان، الأصولية في العالم العربي، ترجمة عبد السورث سعيد، (المنصورة: دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 1989)، ص: 144.
- 33- عبد القادر شبيب، مرجع سابق، ص: 81/80.
- 34- المرجع السابق، ص: 81-82.
- 35- أنظر: حوار مع عادل عبد الباقي، مجلة روز اليوسف، العدد 3433، 1994/3/28.
- 36- صابر شوكت، مرجع سابق، ص: 85. وقد نقل الكاتب نفسه عن سعيد أبو عبده نفيه لهذه الواقعة، أنظر صفحة 88.
- 37- أنظر في هذا الصدد: صحيفة الأهرام/ 1986/12/5، و1986/12/6، صحيفة الوطن الكويتية، 1986/12/24.
- 38- صحيفة الأخبار، 1986/12/6.
- 39- هالة مصطفى، الإسلام السياسي في مصر: من حركات الإصلاح إلى جماعات العنف، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، الطبعة الأولى، 1992)، ص: 182.
- 40- تقرير الحالة الدينية، 1995، مرجع سابق، ص: 211.
- 41- المرجع السابق، ص: 267/268.
- 42- د. أحمد جلال عز الدين، "الإرهاب في الشرق الأوسط: أسباب الانتشار"، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، العدد (15)، أغسطس - نوفمبر 1995، ص: 96.
- 43- نبيل عبد الفتاح، الوجه والقناع، مرجع سابق، ص: 82.

- 44- تقرير مصر المحروسة، عام 1996، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1997)، ص: 461.
- 45- كمال السعيد حبيب، الحركة الإسلامية من المواجهة إلى المراجعة، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، 2002)، ص: 60.
- 46- منتصر الزيانت، مرجع سابق، ص: 102/103.
- 47- لمزيد من المعلومات والآراء حول أبو حمزة المصرى، أنظر: صحيفة السفير، 2001/1/15.
- 48- تقرير للحالة الدينية لعام 1995، مرجع سابق، ص: 211/212.
- 49- المرجع السابق، ص: 212.
- 50- صحيفة الأهرام، 1995/3/30.
- 51- هشام مبارك، مرجع سابق، ص: 278.
- 52- أرشيف وكالة مباحث المينية للأتباء.
- 53- تقرير المحروسة لعام 1996، مرجع سابق، ص: 462.
- 54- المرجع السابق، ص: 472، 474.
- 55- حمدي رزق، "السوق السرية للسلح"، صحيفة العالم اليوم، 1992/11/30.
- 56- د. عبد العاطي محمد، مرجع سابق، ص: 326-327.
- 57- صحيفة الأهل، 1992/11/25.
- 58- صحيفة الأخبار، 1988/7/16.
- 59- صحيفة الاتحاد، 1987/5/15.
- 60- صحيفة الأهل، 1992/11/25.
- 61- مجلة روز اليوسف، 1992/7/2.
- 62- حوار مع "المسئول الإعلامي للجماعة الإسلامية بحى إمبابة فى الجيزة"، مجلة صباح الخير، 1992/11/19.

- 63- هالة مصطفى، مرجع سابق، ص: 187.
- 64- مجلة الوسط، العدد رقم (546)، 2002/7/15.
- 65- حوار مع عبد الفتاح فهمي، الأهرام، 2002/8/3.
- 66- صحيفة الأهرام، 1992/11/25.
- 67- د. أحمد شوقي الفنجري، للتطرف والإرهاب: محنة العالم الإسلامي دينياً وسياسياً واجتماعياً، سلسلة كتب التنوير، (القاهرة: الهيئة العامة المصرية للكتاب/ 1993)، ص: 44/43.
- 68- تقرير للمحرسة والعالم لعام 1997، ص 668.
- 69- صحيفة العالم اليوم، 1992/6/27.
- 70- مجلة الوسط، العدد (41)، 1992/11/9.
- 71- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 1997، القاهرة، 1998، ص 303.
- 72- تقرير الحالة الدينية لعام 1995، مرجع سابق، ص: 212.
- 73- المرجع السابق، الصفحة نفسها.
- 74- المرجع السابق، ص 211.
- 75- نبيل عبد الفتاح، النص والرصاص: الإسلام المياسي والأقباط وأزمات الدولة الحديثة في مصر، (بيروت: دار النهار، الطبعة الأولى، 1997)، ص: 281.
- 76- هالة مصطفى، مرجع سابق، ص: 190.
- 77- حوار مع عبد الفتاح فهمي، مصدر سابق.
- 78- لمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة أنظر: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، التقرير الاستراتيجي العربي لعام 2001، القاهرة، 2002، ص: 403-414.
- 79- تقرير مصر المحروسة والعالم لعام 1996، مرجع سابق، ص: 461-462.

- 80- إدريس لكريني، "مكافحة الإرهاب الدولي بين تحديات المخاطر الجماعية وواقع المقاربات الانفرادية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (281)، يوليو 2002، ص: 50.
- 81- فوزى جرجس، "الأمريكيون والإسلام السياسي: تأثير العوامل الداخلية في صنع السياسة الخارجية الأمريكية"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد رقم (217)، مارس 1997، ص: 12-16.
- 82- أنظر نص الوثيقة في: د. رفعت سيد أحمد، النبي للمسلح، مرجع سابق، ص: 191.
- 83- د. حسن بكر، العنف السياسي في مصر: أسبوط بؤرة التوتر - الأسباب والدوافع (1977-1993)، (القاهرة: مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، كتاب المحروسة رقم (15)، الطبعة الأولى، 1996، ص 78.
- 84- أنظر: نبيل عبد الفتاح "الوجود والحدود: الجماعات الإسلامية للمصرية والتنسوية والتطبيع"، في محمد نزال، الحركات الإسلامية في مواجهة التنسوية، (بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، 1995)، ص: 176-177، نقلاً عن وثيقة "معالم العمل الثوري" التي أصدرها تنظيم الجهاد في مطلع عام 1988.
- 85- إبراهيم البيومي غانم، "الغرب في رؤية الإسلامية المصرية"، مجلة القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، العدد رقم (130)، سبتمبر 1993، ص: 67.
- 86- منتصر الزيات، ص: 117، وص: 120/121.
- 87- حوار مع أيمن الظواهري، صحيفة العربي، 1993/11/22.
- 88- أيمن الظواهري، فرسان تحت راية النبي، وقد نشرت صحيفة للشرق الأوسط هذا الكتاب على عدة حلقات.
- 89- أنظر تقديم هاني السباعي، لكتاب منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 16/15.
- 90- منتصر الزيات، مرجع سابق، ص: 128.

- 91- الحياة، 2001/11/26.
- 92- ضياء رشوان، "تحولات الجماعات الإسلامية في مصر"، سلسلة دراسات استراتيجية، العدد رقم (92)، السنة العاشرة 2000، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ص40.
- 93- حوار مع حسن عبد ربه السريحي، صحيفة الشرق الأوسط، 2002/11/25.
- 94- صحيفة الحياة، 2001/12/1.
- 95- كشفت عن ذلك التحقيقات التي أجريت مع عناصر مغربية تنتمي إلى "القاعدة". أنظر: صحيفة الحياة، 2002/7/3.
- 96- ضياء رشوان، مرجع سابق، ص: 39.
- 97- مجلة الوس، العدد (546)، 2002/7/15.
- 98- ضياء رشوان، مرجع سابق، ص: 24.
- 99- نفسه، ص 25.
- 100- أنظر في هذا الشأن: تقرير مصر المحروسة والعالم لعام 1996، مرجع سابق، ص:462.

عولمة الحركة الإسلامية الراديكالية

الطريق الصربي

الفصل

الثالث

في أدبيات التنمية والتحديث السياسى، هناك ما

يسميه علماء السياسة "معضلة الملوك"، وهى مقولة تعبر

عن حيرة النظام السياسى المغلق عندما يجد نفسه فى مواجهة الحداثة والتحديث، فالأنظمة السياسية الساكنة تواجه مشكلة التغير والتغيير فى أى اتجاه سارت، فهى إن بقيت على حالها رافضة التحديث فى ظروف لا بد فيها من التحديث، فإنها تحكم على نفسها بالفناء، حيث أن قوى الحداثة سوف تسود فى النهاية. وهى إن فتحت باب الحداثة والتحديث، فإنها تواجه مصيراً لا يختلف كثيراً عن المصير السابق، حيث أن عملية التحديث تخلق معها من القوى الاجتماعية والسياسية الجديدة ما هو متناقض فى قيمه وتطلعاته ومعاييره مع تلك التى يركز عليها ذات النظام السياسى الذى افرز تلك القوى.

ويمكن النظر إلى أحداث الدار البيضاء التى وقعت فى 16 مايو 2003 من هذا

المنطلق، استناداً إلى أن منفذى العمليات ذوو انتماءات أيديولوجية أصولية، وأن الأهداف التي تم تحقيقها يغلب عليها الطابع للحدثي (فندق - مطعم)، بجانب وجود تيار إسلامي قوي داخل للمغرب كان يتخذ من بعض الأماكن العشوائية في المدن مركزاً يدعو منه إلى العودة للأصول الدينية، وقيامه في بعض الأحيان، بمهاجمة أماكن اللهو والشواطئ.

وفي هذا الإطار سوف نتناول المحاور الآتية:

- 1- البيئة الداخلية سياسياً واقتصادياً واجتماعياً: إفرازات العنف.
- 2- أحداث الدار البيضاء والمحاكمات.
- 3- دور الأفغان المغاربة في الداخل، وعلاقتهم بالأحداث.
- 4- الحركات الإسلامية في المغرب بعد أحداث الدار البيضاء.

البيئة الداخلية: إفرازات العنف

أولاً - الحياة السياسية في المغرب، وموقع الأحزاب الإسلامية فيها

تشغل المؤسسة الملكية موقع الصدارة داخل للنظام المغربي، كما تعد المتغير الأساسي في رسم السياسات والتوجهات التنموية للنظام. وقد عمد الملك الحسن الثاني إلى عدم ربط شخصه بأي برنامج سياسي معين، فهو بمثابة الحكم الذي يطو كافة القوى السياسية، دون التورط في ترجيح كفة طرف على الآخر، وهو الشخصية المحورية التي يركز عليها النظام، حيث استطاع توجيه مختلف التنظيمات السياسية، وخاصة الحزبية منها، من خلال تجسيده لكل من الزعامة السياسية والدينية في مجتمع تقليدي، والتزلم العرش المغربي بالاتجاه السلفي الذي اعتبر أنسب إطار للدفاع عن المعايير الإسلامية، بحيث وجد نوعاً من الانصهار بين كل من التراث السلفي، والتراث المغربي على الصعيد المؤسسي، وقد قام القصر بتوظيف ذلك بما يضمن له قدراً من المركزية السياسية.

وفى إطار ضبط العامل المغربى لإيقاع الحركة السياسية، لجأ فى تعامله مع الأحزاب إلى عدد من السياسات ومنها⁽¹⁾:

- < تجاوز التنظيمات الحزبية من خلال اللجوء إلى الاستفتاءات الشعبية.
 - < الحرص على عدم التورط فى الصراعات الحزبية.
 - < الاستناد إلى مجموعة من الأحزاب الموالية للسلطة.
 - < لجوء المؤسسة الملكية إلى تكوين أحزاب المناسبات، أو الأحزاب الموسمية.
- وعمد العامل المغربى الحسن الثانى إلى التمسك بالشرعية الدينية، كرافد أساسى لتدعيم الشرعية السياسية، ولضمان كل من لزعة الدينونة والسياسية، وحرص على البعد عن كل ما يمكن أن يقوض، أو يهدد دعائم هذه الشرعية للرسخة، والتي تشهد نوعاً من الإجماع من قبل مختلف الأحزاب السياسية. ولذلك قد يرى البعض فى ظهور تنظيمات الحركة الإسلامية تهديداً لشرعية النظام السياسى، خاصة وإنها قد لجأت إلى منازعة شرعيته الدينية. وقد عارضت هذه التنظيمات الاتجاه التحديثى الذى انتهجه النظام المغربى، وقامت بالدفاع عن مصالح الطبقات الفقيرة فى مواجهة الطبقة المستغنية منه. ولعل أبرز هذه الجماعات جماعة "العدل والإحسان" التى يترعها روحياً عبد السلام ياسين، ويتمركز فكرها حول مبادئ ثلاثة⁽²⁾:

- < التمسك بالملوك والمنهج الإسلامى، ورفض ممارسات النخبة.
 - < إدانة النظام السياسى والسلطة الشخصية، دون إسقاط شرعيتها.
 - < المطالبة بالمشاركة فى السلطة، فى إطار إعلان الجماعة قبولها للتعددية السياسية والديمقراطية، فى ظل حكم للعاهل المغربى، كأمير للمؤمنين.
- وبلغت التنظيمات أوجها فى الفترة من 1977 حتى 1981 إلا أنها شهدت نوعاً من التراجع فى التسعينيات.

وفيما يتعلق بالمعارضة، فقد لجأت الملكية إلى استبعاد وإقصاء المعارضة المتشددة من البرلمان، وقامت بملاحقة بعض القيادات الحزبية، وخاصة اليسارية، إلى جانب تصعيد حملتها للرقابة على صحف المعارضة. ونتيجة الضغوطات الشعبية من خلال المظاهرات والاضطرابات، قام العاهل المغربي الحسن الثاني بإرساء دعائم معارضة مهادنة، "معارضة حقيقية" على حد قوله، لا توجه انتقادات للحكومة الحالية، وإنما تقدم ملاحظات بناءة وإيجابية للبرنامج الحكومي وتطبيقاته المختلفة، دون المساس بشخص الملك. وعهد الحسن الثاني إلى إتياع مشروع للتولب السياسى بين الأحزاب، وهو ما أوجد أزمة سياسية، تمثلت أبعادها فى العلاقة المتوترة بين الوزراء المعينين من طرف الملك مباشرة، من جهة، وبقية أعضاء الحكومة المنتمين لأحزاب المعارضة من جهة أخرى. وأيضاً استمرار الأزمة الاقتصادية الاجتماعية، وعجز الحكومة عن تنفيذ برنامجها السياسى.

ومع مجيء الملك محمد السادس، قام بالحد من نفوذ جهاز الداخلية، وقام بإبعاد إدريس البصرى، من خلال طرح ما يسمى بالمفهوم الجديد للسلطة، والدفع فى تحريك ملفات الفساد ذات العلاقة بالعهد السابق، وإطلاق مسلسل المتابعة القضائية فى حق المتورطين، وجلب الاستثمارات الأجنبية، وتخفيف عبء المديونية⁽³⁾.

وفى 27 سبتمبر 2002، أجريت الانتخابات التشريعية، حيث حافظت الأحزاب المشكلة لحكومة "التقارب التوافقى" على أغليبتها المطلقة، وهى 163 مقعداً من بين 325 مقعداً، يتألف منها مجلس النواب، طبقاً لدستور 13 سبتمبر 1996، وقد استطاعت الأحزاب السبعة التى تشكل الحكومة السابقة من القيام بذلك، وهى أحزاب (الاتحاد الاشتراكى، الاستقلال، للتجمع الوطنى للأحرار، الحركة الوطنية الشعبية، جبهة القوة الديمقراطية، حزب التقدم والاشتراكية، الحزب الاشتراكى الديمقراطى).

أما أحزاب المعارضة فقد حققت تقدماً ملحوظاً، إذ حصل حزب العدالة والتنمية على

42 مقعداً، ليمثل المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الاشتراكي والاستقلال، وذلك بسبب انضباط الكتلة الناجبة للحزب، والاستفادة من الحملة التي شنتها صحف الاتحاد الاشتراكي ضد التيار الإسلامي، بجانب خوضه معارك ضد الحكومة السابقة في قضايا المرأة، وكذا استضافة الاتحاد الاشتراكي لمؤتمر الأممية الاشتراكية الذي شارك فيه ممثلون عن إسرائيل، وقد حصل حزب الاتحاد الدستوري على 16 مقعداً، في حين حصلت الحركة الشعبية على 27 مقعداً. وقد قطعت جماعة العدل والإحسان الانتخابات. ومن المعروف أن الجماعة تعتبر

أكبر تنظيم سياسي إسلامي وإن كانت لم تحصل على الاعتراف القانوني بها حتى الآن. وأدت الحكومة المغربية الجديدة، التي تضم غالبية أعضاء الحكومة السابقة، برئاسة إدريس جطو، وهو تكنوقراطي لا ينتمي إلى أي حزب، اليمين الدستورية أمام الملك في 2002/11/8، حيث تشارك ستة أحزاب سياسية من بينها الاتحاد الاشتراكي للقوى الشعبية، وحزب الاستقلال (ثمانية وزراء لكل منها)، وثلاثة أحزاب من التحالف السابق وهم: التجمع الوطني للأحرار (يمين وسط)، والحركة الوطنية الشعبية (بربرية)، وحزب التقدم والاشتراكية (شيوخيون سابقون). وغاب عنها حزباً: الاشتراكي الديمقراطي، وجبهة القوى الديمقراطية (يساريان)، ولا تضم أي ممثل عن حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي شكل نوابه قوة المعارضة الرئيسية في مجلس النواب في فترات سابقة، وتضم الوزارة 37 وزيراً من بينهم ثلاث نساء⁽⁴⁾.

وكان حزب العدالة والتنمية قد قرر خفض مشاركته في الانتخابات البلدية، وذلك بعد أن تعرض الحزب لحملة إعلامية سياسية بعد اعتداءات الدار البيضاء في 16 مايو 2003، التي أثبتت للحزب مخاوفه من بعض الأحزاب التي تخشى تحقيق نتائج متقدمة في الانتخابات، في الوقت الذي أكد فيه أحد قادة البرلمان بأن حزبه يحول "حماية العملية الديمقراطية"⁽⁵⁾.

وسنركز هنا على دراسة موقفى حزب العدالة والتنمية، وجماعة العدل والإحسان، باعتبارهما معارضة إسلامية تعمل فى ظل للنظام، من أحداث الدار البيضاء:

حزب العدالة والتنمية

أعلن حزب العدالة والتنمية ذو التوجه الأصولى (معارضة) عن استبعاد احتمال تورط عضو من الحزب فى أحداث الدار البيضاء، بعد أن وجهت انتقادات للحزب على أساس ارتباط مرجعيته الفكرية بمرجعية العناصر، والجماعات المتشددة التى تقف وراء الأحداث. حيث أثير حادث لحناء الشيخ حسن الكتاني آخر الوجوه المحسوبة على جماعات "السلفية الجهادية" بمنزل الدكتور عبد الكريم الخطيب أمين حزب العدالة والتنمية خلال مطاردة السلطات الأمنية له، وأيضاً دأب الحزب على فتح صفحاته لشيوخ محسوبين على التيار السلفى المتشدد⁽⁶⁾.

وكان حزب العدالة والتنمية يعرف سابقاً بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية. ويوصف بأنه حزب إسلامى معتدل، فقد تأسس عام 1967. وفى عام 1992، قرر بعض أعضاء حركة الإصلاح والتجديد الالتحاق بالحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعد منعهم من تأسيس "حزب التجديد الوطنى" ذى التوجه الإسلامى، واندمجوا فى حزب الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية بعدما اشترط عليهم زعيم الحزب الدكتور عبد الكريم الخطيب ضمهم كأفراد لا كتكتظيم، وأجريت محاولات بعد ذلك لتغيير اسم الحزب، فأصبح فى نهاية عام 1998 يعرف باسم "حزب العدالة والتنمية"⁽⁷⁾.

ويقول عبد العزيز رباح عضو الأمانة العامة للحزب أن الحزب يؤمن بالنسبية والواقعية فى المنهج والبرنامج والمواقف. والحزب جزء - وليس الكل - من مشروع إصلاحى وطنى ذى مرجعية إسلامية تتكامل فيها الأنوار بين السياسى والدعوى والاجتماعى والثقافى، بحيث لا يصل الإصلاح فى بعده السياسى فقط، بل فى الأخرى

بعده الانتخابي، وقرر الحزب الترشيح في 55 دائرة من أصل 91 دائرة خلال الانتخابات التشريعية في سبتمبر 2002⁽⁸⁾. وحصل على 42 مقعداً، ليحتل المرتبة الثالثة بعد الاتحاد الاشتراكي وحزب الاستقلال⁽⁹⁾.

جماعة العدل والإحسان

ارتبطت الجماعة باسم مؤسسها عبد السلام ياسين، صاحب "الإسلام أو الطوفان"، وهي الرسالة التي بعث بها إلى الملك الحسن الثاني في 100 صفحة، واتهم على أثرها بالجنون، ولودع السجن لمدة 3 سنوات و6 شهور دون محاكمة، وخرج من السجن في 1978، لينخله ثانية عام 1983 لمدة سنتين بسبب ما جاء في صحيفة الصباح التي أصدرها في أعقاب مصادرة مجلة الجماعة. وفي الفترة من 1985 حتى 1992، ظل رهن الإقامة الجبرية في داره. وقد أدى اعتقال عضو مكتب الإرشاد الذي يليه في المسؤولية إلى الحد كثيراً من تطور الجماعة التي تتمثل أهم شعاراتها في: رفع لواء ثلاثة منذ التأسيس: لا للعنف، لا للسرقة، لا للدعم الأجنبي. ويقوم أعضاء الجماعة بالدعوة بشكل فردي، كل على حدة، ويرتبط الالتحاق بالجماعة بحسن العلاقة بين العبد وربه، وأسلوب التربية داخلها قلم لشيخ عبد السلام ياسين بتحديد فيما عرف بالمنهاج النبوي، الذي يعد منهاج عمل للجماعة. وتقوم الجماعة على ثلاثة مبادئ أساسية على مستوى التنظيم⁽¹⁰⁾:

1- المحبة.

2- النصيحة والشورى.

3- الطاعة.

ويبرز التوجه الفكري لها في:

تقاطع الجماعة في بعض توجهاتها مع الطرق الصوفية، إذ وضع الشيخ ياسين ضوابط في الشخص المنتمى إلى الجماعة، لوقايته من للتيه وسط الركام، حيث يركز

على أن يكون للباحث هو التقرب إلى الله والتوحيد، والوقوف على لحظة الانكسار التاريخي دون تجاهل أو تحيز، كما يشمل هذا المنزع التربوي الروحي تصوراً تربوياً قائماً على الصحة والذكر والصدق، غير أن الجماعة تجمع إلى هذه الأحوال الصوفية منزعاً سياسياً، حيث يضع الشيخ ياسين تصوراً سياسياً يتميز برفض العنف والاعتقال السياسي، والوضوح، ورفض الميرية، وعدم الرضا بأنصاف الحلول، والمرونة⁽¹¹⁾.

والشيخ عبد السلام ياسين هو مؤسس الجماعة، وقد بدأ حينه موظفاً في وزارة التربية بالمغرب، فمدرس، فأستاذ، فمفتش، ثم داعية إسلامي، ثم زعيم جماعة العدل والإحسان التي تختلف عن الحركات السلفية ببعدها الصوفي، وتتميز عن الطرق الصوفية بنهجها السياسي المعارض. وله مؤلفات عديدة منها:⁽¹²⁾

- الإسلام بين الدعوة والدولة (صدر عام 1971).
- الإسلام غداً (1972).
- الإسلام أو الطوفان (1974).
- La revolution a l' Islam, 1980
- Pour un dialogue islamique avec l'elite occidentalisee. 1980
- المنهاج النبوي.. تربية وتنظيماً وزحفاً (1982).
- مقدمات في المنهاج (1989).
- نظرات في الفقه والتاريخ (1990).
- محنة العقل المسلم بين سيادة الوحي وسيطرة الهوى (1994).
- مجموعة من الرسائل "رسائل الإحسان".
- الشورى والديمقراطية (1996).
- حوار مع صديق أمازيغي (1997).
- العدل.. الإسلاميون والحكم.

الجوانب الاقتصادية

في دراسة تداونيا ورشة البنك الدولي بالربض في 2000/6/23، برز ضعف نسبة النمو (المقدر بـ 1.9% سنوياً)، طيلة عقد التسعينيات، في مقابل نمو ديموجرافي بنسبة 1.8% سنوياً، وتنام مستمر للبطالة والفقر، حيث بلغت نسبة الأولى 25% فسي المجال الحضري عام 1998، وفقدت قطاعات النسيج والثياب والبناء 50 ألف منصب شغل، أما الثانية فإن نسبة الفئات الفقيرة وصلت إلى 19% في نفس العام، في الوقت الذي كان من المفترض أن يصل معدل النمو السنوي إلى نسبة 6%-8%، يضاف إلى ذلك حالة الاتفاق والتجميد غير المعلن للاستثمار من جانب القطاع الخاص.

وطرح الخطاب الحكومي تجربة التناوب بهدف تحقيق للتأهيل الاقتصادي والاجتماعي للبلاد، حيث كان من المفترض أن تشكل معركة التأهيل قضية وطنية ينخرط فيها الشعب المغربي بكل قواه وفئاته. لكن ذلك لم يحدث، بل إن المبادرات الحكومية التي تطرح بين الفينة والفينة. تقع إدارتها بشكل مفكك وارتجالي، وأحياناً متأخر، ومن الأمثلة المقدمة على ذلك، ملف الاستثمار، حيث توجد لجنتان: الأولى وزارية، وتشغل تحت إشراف الوزير الأول، ولثانية تشغل تحت إشراف الملك، ورغم ذلك فقد فوتت المغرب على نفسها مشروعين استثماريين ضخمين، كل واحد منهما بقيمة مليار دولار، الأول مشروع تأسيس بنك إسلامي بالمغرب من طرف بيت التمويل الكويتي، والثاني مشروع بناء منازل سكنية من طرف شركة بريطانية، وهذا الأخير مازالت تداعياته تتفاعل.

وهناك مثال ثان هو تعاملتي الحكومة مع حملة التطهير، ونكوصها عن الالتزام بعودها في هذا الجانب، والتي سبق وأن أعلنها أحمد الحليمي وزير الشؤون العامة للحكومة في نوفمبر 1998، والمثال الصارخ هنا هو قضية سكن وزير الخارجية الألي

نحمد بن عيسى، السفير الأسبق بواشنطن، حيث أثارت وسائل الإعلام المحلية تورط وزير الخارجية في عملية بيع مقر إقامة السفير بواشنطن للحكومة المغربية في يوليو من السنة الماضية، من خلال شركة مجهولة قامت بشراء المنزل من مالكيه الأصليين منذ حوالي أربع سنوات، لتبيعه للحكومة المغربية بثمن مضاعف، وكشفت بعض وسائل الإعلام المغربية عن وجود علاقة بين الشركة البائعة وبين وزير الخارجية، حيث إن الشركة لم تكن إلا تغطية قام من خلالها السفير ببيع المنزل للحكومة بالثمن الذي أراد.

أما بخصوص ملف علاقات التكامل والانسجام بين أجهزة العمل الحكومي، فإن التضارب والتعارض أصبح هو السائد، حتى أن الحكومة لم تعد برأسين (يقصد هنا الإشارة إلى العهد السابق عندما كانت الحكومة تعرف وجود رأسين، الوزير الأول عبد الرحمن اليوسفي من جهة، ووزير الداخلية إدريس البصري من جهة أخرى)، بل برؤوس عدة، والنماذج أكثر من أن تُعدّ أو تحصى، فهناك مذكرات تدعو إلى فتح المساجد طيلة اليوم، وإعادة الدور التأطيري والتربوي للمسجد، مما جعل البعض يعتبر أن ذلك بمثابة ثورة في مفهوم الحكم بالمغرب، وهناك -ثانياً- سلوكيات وزارة الداخلية المعبرة عن ارتجالية صارخة في تدبير الشأن الأمني، خصوصاً أثناء قمع حركة المعطلين، التي أعادت للأذهان عهداً بائدة في التاريخ السياسي للمغرب، أو في التعامل غير المستوري مع الحق في الاصطيان أو الاستفادة من الشواطئ، التي ظهرت انعكاساتها الأمنية السلبية منذ أواخر شهر يونيو المنصرم، بكل من القنيطرة/ مهدية وأكادير، وهناك -ثالثاً- التحرك الحكومي الباهت في ملف الصحراء المغربية، رغم بعض الإنجازات المحدودة، لا سيما بعد مبادرة جيمس بيكر الأخيرة المتعلقة ببحث خيار بديل عن الخطة الاستثنائية، وهناك -رابعاً- الارتباك في إدارة الحوار حول الخطة الوطنية لإندماج المرأة رغم إنشاء لجنتين لذلك، ثم -خامساً- هناك التوتر

السياسى والإعلامى بين أحزاب الحكومة.

أما عن العلاقة بالجهاز التشريعى، فنكتفى بمتابعة ظاهرة غياب الوزراء بشكل لافت للانتباه عن حضور جلسات البرلمان، مما يخلق ارتباكاً فى مناقشة الأسئلة الموجهة للحكومة، كما نضيف وقائع النقاش البارد، والحضور الضعيف فى جلسات مناقشة المخطط الخماسى بمجلس النواب.

المحور الرابع فى عملية نقد الأداء الحكومى، يتعلق بمدى تفاعلها مع فعالية ومبادرات المؤسسة الملكية سواء الخارجية أو الداخلية، مما جعل البعض يتساءل عن احتمال وجود تهميش من طرف الملك للحكومة، أو أن الجهاز الحكومى هو من الضعف بحيث يعجز عن اتخاذ القرارات الجريئة اللازمة والمنسجمة مع توجهات الملك، ومما يقدم فى هذا الصدد هو مسألة التعديل الحكومى التى أرسلت إشارات عدة حولها، ورغم ذلك لم يقع تنزيهاها.

البعد البرلماني

النقد الموجه للحكومة، يعضده النقد الموجه للبرلمان، والذي لا يختلف عن وضعية الحكومة، وربما بشكل أفدح، حيث أن الوظيفة الأساسية له- أى الوظيفة التشريعية- شبه غائبة ومقطلة، بل إنه يلهث وراء المبادرات التشريعية للحكومة، ومتابعة جلسات الأسئلة، وتجاهل قضايا التطهير، ومحاربة الفساد، حيث تكشف أن الخطوات المتخذة فى تشكيل لجان التقصى فى حوادث الفساد المثارة، خطوات متعثرة وبطيئة.

أين هى المعارضة البرلمانية؟ باختصار: إنها غائبة، أو بالأحرى عاجزة عن الاضطلاع بوظيفة المعارضة النوعية، التى تمثل صمام أمان فى التجربة، فيعد سنتين من النقد العشوائى، تبدو هذه المعارضة مهلهلة ومرتبكة وغير قادرة على تفعيل إمكاناتها، بقدر ما هى مشغلة بتدبير خلاقات وحركة انتقالات فيما بينها. يضاف لذلك

مشكلة تجديد ثلث أعضاء مجلس المستشارين (الغرفة الثانية بالبرلمان)، حيث حصلت خلافات عدة بخصوص كيفية إجراء القرعة مما جعل المجلس منشغلاً بهذا الأمر، ولم تَجْر عملية القرعة إلا يوم الثلاثاء 2002/7/11، وقد كان من المفروض أن يشغل بترتيب كيفية استكمال الثلث الشاغر في مجلس المستشارين، وهو ما يعنى تأجيل الحسم إلى بداية الولاية التشريعية الرابعة، أى فى أكتوبر المقبل، رغم أن للخطة كان يجب البت فيها فى السنة الأولى للحكومة الحالية.

كيف تعاملت النخبة السياسية -عموماً، والحزبية خصوصاً- مع وضعية من هذا النوع؟ نجد هنا المشكلة الفدح، ذلك أن هناك حالة انكفاء عام على الذات الحزبية بدعوى تصحيح اختلالاتها من جهة، وطمعاً حالة من الحسابات الحزبية عند الأحزاب العلمانية، فى الحرص على التغفل فى أجهزة الدولة من جهة أخرى، بمعنى أن هناك أزمة نخبة سياسية غير مؤهلة لتحمل المسئولية السياسية، واتخاذ ما تتطلبه من قرارات جريئة، تغذيها حالة "الفوضى" الحكومية، وغياب الاعتراف بوجود الأزمة⁽¹³⁾.

الأوضاع الاجتماعية

تصل الكثافة السكانية فى بعض الأماكن فى الدار البيضاء إلى 3000 ساكن فى الهكتار، فى حين لا تتعدى الكثافة المسموح بها غالباً 300 ساكن فى الهكتار. وتلوى مدن الصفيح حوالى 230 ألف أسرة حسب إحصاءات عام 1994. ويوجد حوالى 695 حياً عشوائياً (1993) يلوى حوالى 350 ألف أسرة⁽¹⁴⁾.

وفى أحدث إحصائية، ذكرت السلطات أن 178 ألف عائلة، أى 28% من سكان المدينة، تعيش حالياً فى مساكن غير صحية، وتعيش من أصل هذه العائلات حوالى 68 ألف عائلة فى 400 من الأحياء الفقيرة الصغيرة⁽¹⁵⁾.

وضعية السكان بالمغرب في أرقام:

في البداية نعرض على مؤشرات الكثافة السكانية

المدينة	الكثافة في الهكتار	كراء	غرفة واحدة
المدينة القديمة البيضاء	1000	82%	35%
الكارى الرباط	800	86%	22%
الملاح الصويرة	2400	92%	82%

وتصل الكثافة السكانية في بعض الأماكن بالدار البيضاء إلى 3000 ساكن في الهكتار، في حين لا تتعدى الكثافة المسموح بها عالمياً 300 ساكن في الهكتار. وبالنسبة للذين يتوفرون على سكن عن طريق الكراء يمكن ملاحظة ما يلى: مصاريف الكراء ما بين 23% إلى 66% من الدخل العام للأسرة حسب الأسر التى يصل دخلها ما بين 4300 درهم و 1500، خاصة بالمدن الكبرى حسب إحصائيات 1988 فقط.

أما الذين يعيشون في غرفتين أو أقل، فنسبة 35% منهم يمتلكون مساكنهم، في حين أن 65% مكثرون.

ترتفع نسبة الملكية بالبلدية حيث تصل إلى 85.3%، وتمثل 52% فقط بالمدينة. بالنسبة لأحياء الصفيح، تتضارب الأرقام الرسمية والشبه رسمية، فيصعب إحصاءات وزارة الإسكان فإن مدن الصفيح كانت تلوى حوالى 230 أسرة سنة 1994. أما الأحياء العشوائية فقد حددتها الوزارة في 695 حياً سنة 1993، تلوى هذه الأحياء 350000 أسرة، أما الخصائص العام في الوحدات السكنية، فيتجاوز 750 ألف حسب إحصاء 1994. إن قراءة هذه الإحصائيات من جهة أخرى، تبين لنا أن هناك خصائصاً في

الطلب، كما أن كلفة السكن تمثل نسبة مهمة من الدخل العام للأسرة، كما أن هذه الأرقام تحيط بعق الأزمة، وأن ظاهرة مدن الصفيح والسكن العشوائي تتزايد بشكل يستحيل معه تحديد أرقام مضبوطة.

ومما يزيد في عمق الأزمة أن المضاربات العقارية قد ساهمت في التهام الكثير داخل المدن، وحولتها إلى تجزئات أو إقامات، مما أدى إلى رفع أثمان العقار بشكل صعب معه على فئات كثيرة من المواطنين الحصول على سكن، خاصة وأن الأزمة الاقتصادية ساهمت في هجرة قروية متواصلة لم تجد البنيات التحتية التي بإمكانها استقبالها، مما أدى إلى نمو تجارة بيع البراريك، وساهمت السلطة المحلية بشكل ملموس في ذلك.

أزمة السكن: السياق والأسباب

إن الوظيفة للتوزيعية للدولة تكمن في قطاع الإسكان في قدرة الدولة على توزيع الثروة ومنها العقار على مواطنيها. وهكذا يؤثر عدم إشاعة وانتشار السكن على غياب عدالة توزيعية تمكن كل مواطن من السكن في ظروف سليمة.

فمنذ دخول الاستعمار، لوحظ الاهتمام بالنسيج الأوروبي على حساب السكن التقليدي، وكرست سياسة تمييزية فرز سكناً أوروبياً حديثاً، وسكناً تقليدياً مهملاً يتمثل في المدن. وفي عهد الاستقلال، وأمام غياب التخطيط المدروس، ازدادت عمليات التعمير، ونتج عنها إفراز وضعية مأساوية ما لبثت أن ظهرت علاماتها منذ عقد الثمانينات في الإنفاق العمومي تطبيقاً لتعليمات صندوق النقد الدولي. كما أن النمو الديموغرافي لسكان المدن، تزامن مع الأزمات الاقتصادية المتتالية، مما أدى إلى هجرة قروية متواصلة، شكلت عبئاً على المدن مع كل ما حملته من مشاكل على مستوى

السكن خاصة، ومما زاد من حدة المشاكل استفادة منعشين عقاريين مقربين من امتيازات عقارية، مما أدى إلى استنزاف المخزون العقاري، وتنامي المضاربات الذي نتج عنه ارتفاع ثمن العقار مع ارتفاع الطلب وقلة العرض.

تميزت فترة الثمانينات بانفجار ديموغرافي، ومع توالي الأزمات الاقتصادية اضطر سكان القرى إلى الهجرة نحو المدن من أجل العمل، في حين لم تكن هناك البنيات الضرورية لاستقبال هؤلاء المهاجرين، وهكذا تكونت أحزمة من دور السكن العشوائى حول المدن. وفي هذا الخضم، قامت الدولة بإحداث مؤسسات عمومية، لإعادة إعمار المناطق المحرومة، وقد عرفت هذه العملية تدخل رجال السلطة في عملية توزيع الأراضي، مما حال دون تأدية هذه المؤسسات لدورها.

كما تميزت فترة الثمانينيات باعتماد الدولة التخطيط الحضري من أجل تداعياته المتراكمة على الحواضر المغربية، هذا للتخطيط اعتمد في إنجاز برامجه محددة ووسائل وثائق ومؤسساتية، إلا أن المفارقة كانت على مستوى التدبير (الجماعات المحلية) من جهة، وظاهرة السكن الغير اللائق نتيجة الهجرة القروية المتواصلة والمزايدات العقارية من جهة أخرى، الشيء الذي نتج عنه عدم تأدية التخطيط للدور التقليدي.

الانعكاسات الاجتماعية لازمة السكن:

إذا كان بالإمكان الاستغناء عن الكثير من الأشياء، والاكتفاء بالقليل، والاستمرار في الملابس بما يستر الإنسان ويقيه الحر والبرد، فالممكن من الأشياء التي يعنى غيابها التشرذم والضياع. لذلك صنغه علماء الملمعين من الضروريات. وتكمن أهمية السكن في الوظائف الاجتماعية التي يقوم بها، وتجدر الإشارة إلى أن السكن يعتبر من مكونات التصنيف الاجتماعي، فعدم استطاعة فئة عريضة من

المجتمع التقليدي على توفير سكن لائق بكل المواصفات اللازمة، يعبر عن التهميش الاجتماعي وتجزؤ ظاهرة انقسام المجتمع.

كما لا يخفى أن الحرمان من السكن اللائق، ينتج عنه حرمان فئة من المجتمع في التنمية، ويضعها في الهامش، فترزح في المشاكل الصحية والنفسية، مما يساعد على الانحراف والإجرام، ومع ارتفاع كلفة الحياة عامة، وكلفة السكن خاصة (كراء أو تملك)، تراجعت القدرة الشرائية للمواطنين بشكل يصعب معه الحصول على سكن لائق، حيث يتأخر الزواج، وتخفض نسبة الخصوبة، ولا يخفى ما يؤدي إليه ذلك من فساد وانحطاط للأخلاق. وفي السياق لا يمكن إغفال ما ينتج عن تعكر العلاقة بين الكاري والمكترى، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى ضياع مصالح الناس، وتساهم في تنشئة الأطفال في جو غير سليم.

فإذا كان للسكن عدة أدوار في حياة الفرد، وإذا كان حق السكن من الحقوق الدستورية، فماذا عملت الدولة لتفي بالحاجات الملحة في هذا المضمار؟

سياسات ومجهودات الدول في ميدان السكن

بعد أحداث الدار البيضاء في بداية الثمانينيات، تم نهج سياسة التخطيط الحضري، وعبر الآليات والأجهزة، ورغم تصاميم للتهيئة لم تستطع هذه السياسة حل المشاكل التي تتخبط فيها الحواضر المغربية، ومع تداعيل الاختصاصات والمهام على مستوى المؤسسات، وتنامى السكن العشوائي، وكذلك النقص الموهول في السكن، أعطى الملك الراحل توجيهاته لبناء 200 ألف مسكن تستفيد من عدة امتيازات قانونية وضريبية. وظل المواطن على الرغم من ذلك يعاني، كما أن المشاريع المنجزة في هذا الإطار تميزت بنقص الجودة، وافتقار المرافق الضرورية، ولعل ميثاق إعداد التراب

الوطني الذي يرمى إلى تحقيق التوازن العادل بين الأقاليم والبلديات والمسكن، وبين متطلبات التنمية والمحافظة على الثروات الطبيعية، كان من أبرز ما يجيب على هموم المواطنين في هذا المجال، غير أنه انحصر في العموميات، واتسم باتساع المفاهيم، كما أنه لم يجدد الآليات الكفيلة بتنفيذه.

وبصفة عامة اتسمت سياسة الدولة في مجال الإسكان منذ الاستقلال بـ:

- غياب استراتيجيات واضحة، حيث كانت جل المشاريع عبارة عن ردود أفعال من الدولة على أحداث اجتماعية وسياسية طبعها السياق التاريخي.
- ضعف القدرة التوقعية أو التنبؤية، والتخطيط الطويل المدى.
- اختراق المصالح الخاصة، والمضاربات للسياسات الحضرية المتبعة.
- تدخل الاختصاصات، والمهام على مستوى الوزارة والمؤسسات العمومية.
- الهاجس الأمني، والهاجس للكمي كانا أساسا السياسات المتبعة.
- افتقار التنمية الشاملة⁽¹⁶⁾.

أظهرت دراسة أجرتها السلطات أن 300 ألف شخص تقريباً يقيمون في أحياء عشوائية شديدة الفقر، أو في مدن صفائح في الدار البيضاء وضواحيها، ويشكلون 8.6% من سكان هذه المنطقة. وجاء في الدراسة التي أعدها دائرة التخطيط الاقتصادي في الدار البيضاء، أن مدن الصفائح البالغ عددها 370 في المنطقة، تضم 53915 مسكناً، أي 7.7% من مجمل المساكن في عاصمة البلاد الاقتصادية.

وأشارت الدراسة التي أوردتها وكالة الأبناء المغربية إلى أن 57463 أسرة يبلغ عدد أفرادها نحو 300 ألف نسمة، تقيم في ظروف سيئة داخل الدار البيضاء، وفي ضواحيها. وأن توسع مدن الصفائح يطال كل بلديات المنطقة، ولا سيما في عين حرودة، وسيدي مؤمن حيث تضم مدن الصفائح فيها 40.9% و 33.4% على التوالي

من مجمل المساكن في المنطقتين.

وكانت غالبية الانتحاريين الذين نفذوا العمليات الانتحارية التي هزت وسط الدار البيضاء في 16 أيار/ مايو الماضي، يقيمون في سیدی مؤمن⁽¹⁷⁾. وهناك أيضاً منطقة للهاويين بالدار البيضاء التي يعاني سكانها الحرمان من أبسط الخدمات الإنسانية، إضافة إلى عدم وجود مدارس، أو مستوصف، أو صيدلية ليلية، أو مخفر شرطة، أو هاتف عمومي، أو سيارات نظافة⁽¹⁸⁾.

بجانب ذلك هناك حي بلخياط في فاس، وهو عبارة عن حي صفيحي، تحيط به الدروب الضيقة والزنقات، وتنتشر عشرات الخيام في الطرقات المؤدية إليه. وقد كانت عناصر من السلفية الجهادية، تتخذ من هذا الحي معقلاً لها. هذا إضافة إلى حي عوينات للحجاج، وهو عبارة عن منحدر كثير البنیان، شُيد بطريقة مشوهة ومتداخلة، وتتفاوت أبنيتّه في العلو والمساحة، ويعاني الحي من التهميش والإقصاء، إذ أنه لم يستفد من الخدمات الاجتماعية والبنيات الأساسية. وقد بسط أنصار السلفية، ودادية الوفاء هيمنتها على الحي. وهناك حي الحسینی، أقصى شمال غرب مدينة فاس، والذي يفتقد لأبسط معاني الأمن والسلامة، ولا يختلف كثيراً عن سابقیه، ومثل هذه الأحياء الشعبية لا تشملها التغطية الأمنية بشكل مكثف مما يفسح المجال أمام المتطرفين لفرض أمنهم الخاص⁽¹⁹⁾.

أحداث الدار البيضاء والمحاكمات

في مساء يوم 16 مايو 2003، تعرضت الدار البيضاء (العاصمة الاقتصادية) لخمس اعتداءات انتحارية، أوقعت في محصلتها النهائية أربعة وأربعين قتيلًا، بينهم ثلاثة عشر انتحاريًا. وتمت الاعتداءات بالمتفجرات والسيارات المفخخة، حيث انفجرت

سيارتان مفخختان أمام فندق "قرح" (السفير سابقاً)، وأمام نادى يهودى، فى حين انفجرت أخرى قرب قنصلية بلجيكا وقبالة مطعم إيطالى، وفى الوقت نفسه انفجرت قنابل فى مطعم "كاسا أسبانيا" (دار أسبانيا) بالقرب من مقبرة يهودية سابقة.

وقد أوضح وزير الداخلية المغربى مصطفى الساهل أن خلية مكونة من أربعة عشر عضواً موزعين على خمس مجموعات نفذت هذه الاعتداءات، وقد قتل منهم ثلاثة عشر بينما لقي القبض على الأخير، وأن جميعهم يحملون الجنسية المغربية، فى الوقت الذى أكد فيه وزير العدل المغربى محمد بوزويع أن منفذى العمليات فى الدار البيضاء عادوا من دولة أجنبية منذ فترة قصيرة، وإنهم على صلة مع مجموعة مغربية تطلق على نفسها اسم "الصراط المستقيم"، وهى متورطة فى قضية يتم البحث فيها فى محكمة التمييز الجنائية فى الدار البيضاء، وتم اعتقال حوالى أربعين عضواً منها ومن مجموعة السلفية الجهادية خلال الأشهر الأربعة السابقة على الاعتداءات⁽²⁰⁾.

وأشارت للتحقيقات أن منفذى الاعتداءات هم فريق "كوماندوز" من الشباب فى حدود العشرين من العمر، وأن ثمانية من المنفذين كانوا يسكنون فى حى سيدى مؤمن الشعبى فى مدينة الدار البيضاء. وفى هذا السياق قال وزير العدل المغربى محمد بوزويع: "إن كل الانتحاريين الذين تم التعرف عليهم هم من أوساط متواضعة، وبعضهم تلاميذ أو طلبية"، وتوصلت التحقيقات إلى معرفة هويات الإرهابيين الأربعة عشر المعنيين، وتأكد ارتباطهم بالإرهاب الدولى. وكانت أول إشارة جدية إلى وجود جماعات إرهابية فى المغرب بدأت فى مايو 2002، عندما أوقفت الشرطة ثلاثة سعوديين وسبعة من شركائهم المغاربة للاشتباه بأنهم يشكلون خلية نائمة فى تنظيم القاعدة. وصدرت أحكام بالسجن على المجموعة بعدما أدين أفرادها بالتحضير لعمليات إرهابية ضد سفن تابعة للناتو فى مضيق جبل طارق. وفى ظل ما تناقلته الصحف

المغربية حول وجود ضابط إماراتي بين منفذى الاعتداءات، قام رئيس الوزراء المغربى جطو بنفى ذلك قائلًا: "إن الإرهابيين الأربعة عشر الذين نفذوا العمليات الانتحارية فى 16 مايو فى الدار البيضاء جميعاً مغاربة، وإن لثى عشر انتحارياً منهم لقوا حتفهم، فى حين يقع لثنان آخران رهن الاعتقال"⁽²¹⁾، وقد أعلن فى البداية مصرع ثلاثة عشر واعتقال آخر.

ورغم أن التحقيقات الأولية لم تشر إلى علاقة مباشرة لمنفذى الاعتداءات بتنظيم القاعدة، إلا أن وزير الخارجية المغربى محمد بن عيسى أعلن أن هذه المجموعة كانت على علاقة مع مجموعات مرتبطة بشبكة القاعدة، مشيراً إلى أن مؤشرات كثيرة تدل على أن بعض الأشخاص المعتقلين كانت لهم بشكل أو بآخر، اتصالات مع أشخاص آخرين متورطين فى المؤامرات الإرهابية للقاعدة.

وسبق الاعتداءات توزيع منشور أصولى شديد اللهجة، يدعو إلى قتل جميع الكفار ومن يحميمهم فى بعض الأحياء الشعبية من الدار البيضاء، دون أن يحمل توقيعا، ونشرته صحيفة الأحداث المغربية. ويذكر أن مدينة الدار البيضاء تعكس تبايناً كبيراً بين الدعة التى ينعم بها أقلية، والفقير الذى يعانى منه غالبية السكان، ولا تزال المدينة تجذب النازحين من الأرياف الذين ينضمون يومياً إلى صفوف سكان الأحياء المهمشة من عاطلين وشعاذين وبغايا، ويعانى الشباب فى تلك الأحياء من البطالة التى بلغت نسبتها بالمدينة 20%، مما يجعلها أرضاً خصبة للمتطرفين. وحى سيدى مؤمن أحد أحياء المدينة الفقيرة، ويعتبر معتقل جماعة الصراط المستقيم الأصولية التى قيل أن منفذى اعتداءات الدار البيضاء ينتمون إليها. وقد أشارت مصادر التحقيق أن معظم هؤلاء كانوا شباباً غير متعلمين من هذا الحى، وينتمون إلى هذه الجماعة وإلى جماعة السلفية الجهادية اللتين تدعوان للعودة إلى الأصول. ونتيجة لذلك قام الملك محمد السادس بزيارة الحى، وقام بتكثيف مشروعات كبيرة به، أبرزها مشروعات سكنيات

(اليقين ومبروكة) سيقامان في سيدي مؤمن، والأحياء المجاورة له. ويأتى ذلك في إطار برنامج لبناء 46 ألف وحدة سكنية لنوى الدخل المحدود، والتصدى لانتشار الأبنية السكنية العشوائية. وذكرت السلطات في الدار البيضاء أن 178 ألف عائلة، أى 28% من سكان المدينة يعيشون في مساكن غير صحية.

وكان للقصر الملكي قد أعلن عقب الاعتداءات أن هذه الأعمال الإرهابية ترمى إلى نسف أسس مجتمعنا القديمة، مضيفاً أن التفجيرات من فعل شبكة دولية للإرهاب يعترّم المغرب ضربها بلا هوادة⁽²²⁾.

وبلاحظ هنا، ومع أن هذه الأعمال الإرهابية لها ارتباط بالإرهاب الدولي، أن الأرضية مهدت لها داخل المغرب، وخاصة في مدينة الدار البيضاء التي يعاني فيها الشباب مشكلات الفقر والبطالة، علاوة على انتشار التفاوت الاقتصادي في المدينة. وقد جاء إعلان السلطات المغربية، ليؤكد أن المنفذين كلهم مغاربة، أى لم تتم الاستعانة بعناصر خارجية للإعداد والتنفيذ، وحتى عندما تم القول بأن من بين المجموعة المنفذة ضابط إمارتى، نفت السلطات ذلك. وهذه الاعتداءات لم تستهدف منشآت أجنبية حيوية كالسفارات أو ما شابه ذلك، وإنما استهدفت أماكن يرتادها أجنب مع مغاربة مثل "كلسا أسبانيا" أو دار أسبانيا، وهو نادى اجتماعي يضم مطعماً، ويرتاده الأسبان والمغاربة، ويوجد فى المبنى الذى توجد فيه غرفة التجارة الأسبانية فى وسط المدينة التى يرتادها رجال الأعمال الأسبان. وذلك على عكس حوالت إرهابية أخرى تمت كتفجيرات الرياض السابقة لتفجيرات الدار البيضاء، وحادث الاعتداء على المحمرة "U.S.S. COOL" فى اليمن.

وعقب وقوع التفجيرات سارعت المنظمات الإسلامية المعترف بها، أو التى بغض النظام الطرف عنها إلى التبرؤ من منفذى الاعتداءات. وتقول نادية ياسين ابنه الزعيم الروحي لجمعية العدل والإحسان، عبد السلام ياسين "إن موقف المجموعات

المتشددة التي تروج للعنف كوسيلة عمل يفسر (بالغضب) الذي نشعر به، والممازجة السياسية، بل وحتى الجهل". وقد نددت الجماعة بالاعتداءات، وكذلك فعل حزب العدالة والتنمية الإسلامي الذي اعتبر الاعتداءات جريمة إرهابية وحشية⁽²³⁾.

وعلى الرغم من ذلك، كانت التحقيقات المغربية تتجه إلى المجموعات الإسلامية الأصولية المتورطة في التفجيرات، وقامت السلطات المغربية بإحالة محمد الفيزازي^{*}، منظر السلفية الجهادية إلى النيابة للتحقيق معه. وكانت صحف مغربية قد اتهمته بأنه من الأشخاص الذين ينشرون أفكاراً متطرفة تحض على الجهاد والعنف، وبأنه قام بتحديد أهداف لاعتداءات جديدة، وتوجيه رسائل مشفرة إلى الإرهابيين، ولكن الفيزازي قال إنه يدين الاعتداءات، وأكد رفضه التفسيرات الرسمية لدوافع الانتحاريين، معتبراً أنهم استهدفوا مصالح إسرائيلية وغربية.

وفي 21 يونيو، تمت إحالة أربعة وثلاثين مشتبهاً في انتمائهم إلى منظمات إسلامية متطرفة إلى نيابة طجعة بتهمة التحريض على العنف، وينتمي اثنا عشر منهم إلى جماعة التكفير والهجرة الإسلامية المتطرفة. وسبق ذلك في 19 يونيو، إحالة اثنين وعشرين متطرفاً إلى نفس النيابة، وفي 7 يونيو، أعلنت النيابة أن عدد المتهمين في اعتداءات الدار البيضاء بلغ نحو المائة⁽²⁴⁾.

ولا شك أن اعتداءات الدار البيضاء أبرزت التحدي الذي يواجه المغرب بين التصميم على مكافحة الأصولية التي تدعمها مشاعر معادية للولايات المتحدة، والحرص على علاقات متميزة معها، خاصة بعد أن عزز العدوان الأمريكي على العراق من انتشار الأصولية في المغرب.

في إطار التحقيقات التي أجرتها السلطات المغربية في الأحداث، تمت إحالة 27 - متهماً إلى غرفة الجنايات بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، علاوة على 21 آخرين.

واعتقلت السلطات روبر ريتشارد الفرنسي الملقب بأبو عبد الرحمن في طنجة بتهمة الإشراف على تدريب عناصر إرهابية أخرى بقصد التحضير للقيام بأعمال إجرامية بطنجة وفاس، وكذلك تكوين عصابة إجرامية لها علاقة بتنظيم إرهابي. وهو الأجنبي الوحيد المتهم بالتورط في الأعمال الإرهابية بعد أن تمت مبايعته أميراً عام 2002 بطنجة، حيث منح أسلحة، ودرب أفراد مجموعته على أساليب حربية، وعلى كيفية صناعة المتفجرات⁽²⁵⁾.

وكذلك تم القبض على إسماعيل العسيري الملقب بأبو حذيفة بمراكش. والذي ينتمي إلى أسرة محافظة تتكون من 11 فرداً. وكان يرتد خلال وجوده بمدينة فاس اللباس الأفغاني، ويطلق لحيه. وكان يتمتع ببنية قوية، ويحرص على أداء التمرينات الرياضية، وبعد أحداث الدار البيضاء تخلص من زيه ولحيته، وارتدى الجينز⁽²⁶⁾. واعتقلت قوات الأمن ثلاثة عناصر وصفت بالنشطة في تيار السلفية الجهادية، ومنها مصطفى ضبت من مواليد 1974 بالدار البيضاء، وكان عضواً بجماعة العدل والإحسان قبل أن يصبح عضواً فاعلاً في السلفية، وكانت له علاقة جيدة بعبد العزيز البراق، وعمر الحدوشي، وعصام بشير، وعبد الكريم الشاذلي، ومحمد القيزازي (مؤسس جماعة أهل السنة والجماعة)، ومحمد بو النيت⁽²⁷⁾.

وكشفت التحقيقات عن مصادر تمويل العمليات الإرهابية في 16 مايو، حيث أفادت المصادر أن التمويل تم عبر عناصر تقيم في المغرب، وأخرى خارجية. وذكرت المصادر أن محمد محفوظي (إمام مسجد بمدينة ميلانو الإيطالية)، كانت له علاقة جيدة ببعض عناصر السلفية الجهادية في المغرب، وسبق له تقديم دعم مالي تحت غطاء العمل الخيري، لعناصر مغربية ولغابرية يقيمون في بريطانيا، وبعض الدول الاسكندنافية (الدانمارك والسويد)، إضافة إلى علاقة عضو بارز في تنظيم القاعدة هو

أبو مصعب الزرقاوى (أرذنى الجنسية) ببعض المغاربة فى الخارج⁽²⁸⁾.

الانتحاريان الناجيان من تفجيرات الدار البيضاء للمحكمة:

"أردنا التراجع عن تنفيذ العمليات، فتم تهديدنا بالقتل".

واصلت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء محاكمة المتورطين فى تفجيرات الدار البيضاء. واستنطق القاضى خلال الجلسة التى استمرت حتى منتصف الليل ثلاثة متهمين، ضمنهم انتحاريان كانا قد شاركا فى العمليات وهما: محمد العمارى الناجى من الهجوم على فندق فرح، ورشيد جليل الذى ألقى القبض عليه على بعد أمتار من نادى الرابطة اليهودية، بعد أن تخلص من كيس المتفجرات الذى كان يحمله على ظهره. ويظهر من خلال أجوبة محمد العمارى على أسئلة القاضى أن مساره الحركى بدأ مع "جماعة التبليغ والدعوة"، ثم "جماعة الصراط المستقيم"، وصولاً إلى الجماعة الأخيرة التى خططت ونفذت تفجيرات الدار البيضاء، والتى عرفها باسم "جماعة أهل السنة والجماعة". ونفى العمارى أن يكون قد سمع عن "جماعة السلفية الجهادية"، وقال إن حماسه للجهاد بدأ مع انتمائه لجماعة "الصراط المستقيم"، وأميرها الميلودى زكريا، وحضوره للقاءات التى كانت تنظم فى منزل إبراهيم فردوس، وهو أحد أبرز نشطاء هذه الجماعة. وأشار أن هذه الاجتماعات كان يحضرها ما بين 15 و20 شخصاً، وتروج خلالها مواضيع تحت على الجهاد. وقال إن إبراهيم فردوس هو الذى أخبره بأن الميلودى زكريا هو أمير الجماعة.

وسأله القاضى: "وصفت فى محاضر الشرطة القضائية أساليب جماعة التبليغ والدعوة بالجمادة بالمقارنة مع السلفية الجهادية، فماذا يمكن أن نقول لنا عن الفرق بين جماعة الصراط المستقيم التى كنت فيها والجماعة الأخيرة التى انتقلت لها؟". وأجاب العمارى بأنه لا يميز بين الجماعتين الأخيرتين.

وعن سؤال حول بداية للتفكير في التنفيذ، قال العماري: "لم يكن يخطر في ذهني أن أقوم بمثل هذه الأشياء حتى التقيت بعبد الفتاح بوقضيان"، وأوضح أن عبد الفتاح الذي يشبهه لأنه قتل في عملية مهاجمة فندق فرح كان هو مسير المجموعة التي نفذت التفجيرات. ورغم نفيه أن يكون بايع عبد الفتاح، أو أنه كان يعلم بأن هذا الأخير أمير جماعة، قال عنه إنه كان الأمر الناهي في هذه المجموعة، وأنه كان مكلفاً بكل شيء.

وعن التحضيرات لعمليات 16 مايو (آيار)، قال العماري إن عبد الفتاح بوقضيان كان ينظم دروساً في بيته يتحدث فيها عن الجهاد والشهادة واليهود. وقد داوم العماري على هذه الدروس نحو أربعة أشهر قبل بداية التفكير في التنفيذ. وقال إن عبد الحق الصباغ هو الذي تحدث أول مرة عن طريقة سهلة لصنع المتفجرات باستعمال قنينة غاز صغيرة، ولكن محمد المهني، وعادل الطايح هما اللذان تمكنا من الحصول على الوصفة من الإنترنت. وأضاف أنه سمع أن سعيد عبيد هو الذي دبر المال، لكنه بجهل مصدره وكميته.

ونفى العماري أن تكون له أية علاقة بعبد الحق، الذي مات بعد اعتقاله، والذي يشبهه في كونه الأمير الوطني للجماعة التي نفذت التفجيرات، وقال إن عبد الفتاح هو الذي عرفه عليه، وأن محمد أبو بلال الفاسي الذي يسكن في دوار السكوية، والذي كان قد زاره عبد الحق، هو الذي أعطاه هاتف هذا الأخير بهدف التوسط له في الزواج في مدينة فاس، وهو الهاتف الذي وجنته الشرطة للقضائية في مذكراته، مضيفاً أن تصريحاته بشأن عبد الحق عند الشرطة القضائية كانت تحت التعذيب، وأنه كان مستعداً لقول أي شيء ليتوقفوا عن ضربه.

وأضاف العماري أن عبد الفتاح طلب منه وضع بيته في حي المسيرة رهن إشارة المجموعة، وقام عبد الفتاح بجلب المسحوق المتفجر الذي قال إنه صنعه في

دكان تملكه والدته، كما أحضر إلى منزل العمارى أكياس السفر التى عُبئت فيها المتفجرات، وقال: "كانت توضع المسامير أولاً، ثم يوضع عليها المسحوق المتفجر، وبعد ذلك يقوم محمد المهنى بتركيب الأسلاك الكهربائية، والبطارية والتحكم".

وفى ليلة الخميس - للجمعة اجتمعت المجموعة التى تضم 14 عضواً، والتى نفذت العمليات التفجيرية فى بيت العمارى، وقال إنهم قدموا فى نحو الساعة العاشرة ليلاً، وقضوا الليلة فى بيته، وفى الغد لم يخرجوا لأداء صلاة الجمعة، حيث ظلوا فى البيت، فيما خرج العمارى وحده للصلاة، وجلب أكلات خفيفة والتمر والحليب للمجموعة، وخلال اليوم شاهدوا شريطاً للمصرى حسن أيوب يتحدث عن الجنة والنار. وفى المساء كانوا قد حلقوا لحاهم، وغيروا ثيابهم، وتجهزوا لتنفيذ المهمة. وأخبر العمارى القاضى أنه لم يكن مقتنعاً بذلك العمل، وأنه حاول التراجع، وعندما أخبر الآخرين ببيته فى التراجع، قال له محمد مهنى بأن ذلك غير ممكن، فلما أن يمضى قدماً فيما عزم عليه المجموعة، أو يقتلوه حتى لا يبلغ عنهم.

وبعد صلاة المغرب، انقسموا إلى مجموعات، وحمل كل واحد منهم كيسه المتفجر، وسكبنا لمولجة من يعترض طريقه، وعبوة ناسفة صغيرة، وولاعة مسجائر لإشعالها بها إن اقتضت الضرورة. وخرجوا بعد أن تواعدوا على اللقاء فى الجنة. وذهب العمارى ضمن مجموعة من أربعة أشخاص تضم عبد الفتاح على متن سيارة تاكسي باتجاه فندق فرح. وهناك أمره عبد الفتاح بأن يتقدم، ربما لما لاحظته عليه من تردد، وقال العمارى للقاضى: "طوال الطريق كانت الفكرة الوحيدة التى تسيطر علىّ هى الهروب. وعند بلوغ باب الفندق أمرنى عبد الفتاح بالتقدم، فانتظرت حتى التفتت الحارس إلى الجهة الأخرى، ثم هرولت إلى الدخول فألقيت كيس المتفجرات الذى على ظهري، وواصلت الركض، غير أن الانفجار ورائى جعلنى أسقط، وأفقد الوعى.

وخلال استنطاقه من طرف القاضي، أشار العمارة إلى أن العملية كانت مستنفذ يوم 9 مايو، لكنها تأجلت حتى 16 مايو لسبب لا يعلمه. وهو ما أكدته المتهم الثاني الذي استنطقه القاضي، وقال رشيد جلال الذي كان ضمن المجموعة التي هاجمت نادي الرابطة اليهودية بالدار البيضاء وتمكن بدوره من الفرار في آخر لحظة، أن عبد الرزاق الرتيوي هو الذي أخبره في يوم 9 مايو بأن المجموعة كانت تعزم تنفيذ عمليات انتحارية خلال ذلك اليوم، غير أنها عدلت عن ذلك بسبب خلاف بين أعضائها، وتراجع بعضهم عن المشاركة في العمليات. وقال رشيد جلال الذي حضر الاجتماعات التي كان ينظمها عبد الرزاق الرتيوي في مكانه. وكانوا يناقشون أمور الدين، ويشاهدون ضمنها شريط "عشاق الشهادة" الذي يدور حول الحرب في الشيشان. وبعد الانتهاء من استنطاق المتهمين الثلاثة، نادى القاضي على ستة متهمين آخرين قدموا ضمن ملف منفصل، ثم أعطى الكلمة لدفاعهم لكي يطرحوا الدفوعات الشككية. وفي هذا الإطار التمس الأستاذ مصطفى الأزهرى دفاع المتهم خالد مرسل، تأجيل جلسة محاكمته حتى يبيت المجلس الأعلى للقضاء في الطلب الذي قدمه من أجل تغيير هيئة الحكم استناداً إلى مبدأ الشك للمشروع، وقال الأزهرى إن الهيئة سبق أن بتت في قضية "السلفية الجهادية"، وأصدرت فيها أحكاماً قاسية ضمنها 10 اعدامات، و 8 أحكام بالمؤبد، وأضاف: "نعتقد أن هذه المحكمة سبق وشكلت قناعتها خلال المحاكمة السابقة ليوسف فكرى ومن معه، وترسخت لديها أفكار ومواقف حول السلفية الجهادية، وإنه لا يمكنها الانسلاخ عن ما ترسب لديها من أفكار خلال الحكم الأول. لذلك وضعنا طلباً لدى الغرفة الجنائية بالمجلس الأعلى بسحب هذا الملف من هذه المحكمة، وإحالته إلى محكمة أخرى من أجل التشكيك المشروع، حيث نعتبر أن هذه المحكمة لم تعد محايدة". كما طعن دفاع المتهمين في علنية الجلسة، وقال المحامي إن الجلسة تعقد في

سرية تامة مخالفة ما ينص عليه للقانون المنظم لمسير الجلسات، وهو ما يترتب عليه البطالان. وأضاف الدفاع أن الحاضرين في القاعة كلهم موجودون لصفتهم المهنية، وبينهم صحفيون ورجال أمن ومحامون، ولكن ليس بينهم من يمثل العمومية بمفهوم القانون أي أن تكون القاعة مفتوحة في وجه العموم الذي لا شأن له بالقضية. وأثار هذا الدفع جدالاً بين المحامين الذين أشاروا إلى أن عائلات المتهمين منعوا من دخول المحكمة، وبقوا خارجها على بعد أمتار منها في زنقة بأبو، خلف مبنى المحكمة، حيث حبستهم قوات الأمن. وبينت النيابة العامة أن امتلاء القاعة بالحضور قد أوفى بغرض العلنية، وبعد المدولة قضت المحكمة بتوفر شرط العلنية في الجلسة، وبرفض طلب التأجيل الذي تقدم به دفاع المتهم خالد مرسل، وضم باقي الطلبات للجوهر. وقررت مواصلة المحاكمة صباح يوم الغد⁽²⁹⁾.

ارتبطت بعض العناصر الخارجية بتفجيرات الدار البيضاء وأبرزها:

الفرنسي بيار روبير:

أعتقل بيار روبير الملقب بأبو عبد الرحمن (31 عاماً) في يونيو 2003، في طنجة، ووجهت له تهمة تكوين عصابة إجرامية، والمشاركة بالمس بسلامة الدولة وارتكاب اعتداءات الغرض منها التخريب والتفجير في عدة مناطق⁽³⁰⁾.

وكان روبير "أبو عبد الرحمن" قد كون خلية للقيام بعمليات داخل المغرب بعد أن انضم إلى السلفية الجهادية عام 2002، وقد منع روبير أعضاء خليته من ارتداء القمصان، وطالبهم بحلق لحاهم للعمل بحرية. وقد تمت مبايعة روبير أميراً عليهم⁽³¹⁾.

وأثناء المحاكمة تم توجيه عدة اتهامات، أبرزها صنع المتفجرات، وتدريب وتأطير الانتحاريين الذين كانوا يقومون بعمليات إرهابية في أكثر من موقع.

ويعد روبير من أخطر المتهمين التابعين للسلفية الجهادية بسبب خبرته في

المتفجرات التي تلقاها في أفغانستان، وتمكن في وقت قياسي من الاتصال بنشطاء من السلفية الجهادية، وتشكيل مجموعة من الخلايا السرية، ونجح في إقناع العديد منهم بأن يصبحوا انتحاريين.

وكشفت التحقيقات عن وجود علاقة قوية بين روبر و مجموعة عبد الغني بن الطاوس، أمير جماعة سلفية متشددة بمنطقة الدار البيضاء، وعبد الرحمن عطشان، ورشيد لماريز الذين صدرت في حقهم أحكام بالسجن 20 سنة و 10 سنوات وسبع سنوات على التوالي، وعرض عليهم القيام بعمليات انتحارية في الدار البيضاء وفاس. وقد تعلم روبر اللغة المغربية الدارجة، ولكنه أثناء التحقيقات أصر على التحدث بالفرنسية.

ودخل روبر الإسلام عقب زيارته لتركيا في منتصف التسعينيات، وطوال إقامته في المغرب، ظل محتفظاً بملامحه الأوروبية، علاوة على شعره الأشقر وعينه الزرقاوين، وحتى عندما أُعتقل عقب أحداث الدار البيضاء، ظل محافظاً على ملامحه، ولباسه الأوروبي. وكان يزاول تجارة السيارات المستعملة، وظل يحافظ على مظهره حتى في تنقلاته بين طنجة وفاس لإعداد المتفجرات، واستقطاب الانتحاريين، وإعدادهم عبر التدريبات العسكرية.

وقد حضر المتهم الفرنسي بعض دروس محمد الفيزازي، وتمكن من أدوات النحر والصراف⁽³²⁾.

بيريك بيكار:

فرنسي متهم في تفجيرات الدار البيضاء، تم اعتقاله لمدة شهرين للتحقيق معه في الحادث، وأسقطت عنه التهمة، وقد ذكرت بعض الصحف أن بيكار دخل المغرب متسللاً عبر الحدود المغربية- الجزائرية⁽³³⁾.

يأتى من أنطونى بيرى:

بريطانى، تمت محاكمته أمام المحاكم المغربية، للاشتباه فى تورطه فى أحداث الدار البيضاء. وقد أوضح بيرى أنه دخل المغرب لتعلم اللغة العربية، ومبادئ الإسلام، والزواج من مغربية، والهروب من متابعات القضاء الإنجليزى بسبب المتاجرة فى الحواسيب الشخصية بالموق السوءاء بلندن، وكذا لأن له سوابق فى الاتجار بالمخدرات. وقال بيرى أنه دخل المغرب عام 2002، برفقة أصولى مغربى يدعى "على"، ينتمى لجماعة دينية متشددة فى بريطانيا. ثم عاد إليها بعد أحداث 16 مايو. وزار عدة مدن مع على، وذهب معه إلى طنجة، ثم استقر فى فاس، وأجر منزلاً للسكن، وشرع فى استقبال مجموعة الأصوليين المعروفين بشددتهم، ومن بينهم ميلودى وزكريا، وذكر أنه كان يشاهد معهمشرطة فيديو تحض على الجهاد.

ووجهت إلى بيرى تهم تكوين عصابة إجرامية، والانتماء إلى منظمة غير قانونية، والتحريض على العنف، واستحسان العمليات الانتحارية التى نفذتها خلية تنتمى للسلفية الجهادية المتشددة، واعتبارها جهاداً وتمثل الإسلام الحقيقى⁽³⁴⁾.

وقد أعلن وزير العدل محمد بوزيغ فى ندوة صحفية بالرباط، على هامش تقديم نتائج أشغال المجلس الأعلى للقضاء، أن عدد الأشخاص المتابعين فى قضايا الإرهاب قبل وبعد فاجعة 16 مايو 2003، وصل إلى 1042 شخصاً. منهم 634، أحيوا بعد أحداث الدار البيضاء، ويوجد منهم 260 محالين على قضاة التحقيق، و115 شخصاً معرضون على غرف الجنايات، بينما الباقون تروج ملفاتهم أمام القضاء، أو تم البت فيها.

ويتوزع لئماء المتهمين على⁽³⁵⁾:

« السلفية الجهادية 699 متهم.

« التكفير والهجرة 119 متهم.

- « التبليغ والدعوى 20 متهماً.
- « العدل والإحسان 120 متهم.
- « أهل السنة والجماعة 16 متهماً.
- « القاعدة 11 متهماً.
- « الصراط المستقيم 17 متهماً، إضافة إلى 6 متابعين من المذهب الشيعي، يبدو أنه لم يتم الفصل في ملفاتهم بعد.
- ولقد وزير العدل في أجوبته على أسئلة الصحفيين أن فاجعة 16 مايو لها بصمات وارتباط بالخارج سواء على مستوى التمويل، أو طريقة العمل والأسلوب، حيث تم تأطير أشخاص لا علم لهم، ولا دين، ولا سياسة. وأوضح أن هناك تأثيراً لأشخاص كانوا في أفغانستان يستعرضون أفلام العمليات الاستشهادية، مؤكداً أن المغرب بلد التسامح والتعايش، وأن محاربة مثل هذه التيارات لا تقتصر على المحاكمات، بل لابد من اعتماد مناهج التربية والتعليم، إضافة إلى تكوين حلقات للمحكومين، خصوصاً وأن عدداً من المتابعين تراجعوا عن تصريحاتهم.
- وسوف نتعرض لجانب من المحاكمات التي تمت في أحداث الدار البيضاء، على النحو التالي:
- أصدرت محكمة الاستئناف بالدار البيضاء أحكامها في قضية "السلفية الجهادية" التي يتابع فيها 31 شخصاً بتهم تكوين عصابة إجرامية، والقتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، ومحاولة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، والضرب والجرح بالسلاح الأبيض، والاختطاف والاحتجاز، والمرقات الموصوفة، والتزوير في وثائق إدارية واستعمالها، وإتلاف وثائق إدارية وبنكية، وإخفاء جثة والتمثيل بها، وإضرار النار عمداً، وتزوير صفائح السيارات، وعدم التبليغ.

وأدانت المحكمة 10 متهمين، من بينهم يوسف فكرى زعيم تنظيم "التكفير والهجرة" بالإعدام، كما قضت بالمؤبد فى حق ثمانية متهمين، وحكمت على سبعة آخرين بالسجن سنتين مع النفاذ، وعلى خمسة متهمين بالسجن 10 سنوات مع النفاذ، بينما أدانت متهماً واحداً كان يتابع فى حالة سراح بالسجن، سنة واحدة نافذة، سبق له أن قضاها فى السجن قبل أن يتابع وهو فى حالة سراح.

نص الحكم: الحكم بالإعدام فى حق: يوسف فكرى، ومحمد دمير، وصالح زارلى، وعبد الرازق فوزى، وكمال الحنوشى، وبوشعيب كرماج، ولكبير الكتبى، وبوشعيب مغدر، وعمر معروف، والعربى دقيق. والحكم المؤبد على: عبد الرحمن المجذوبى، وميلود منظور، ومصطفى الكرىمى، واليزيد أجرفو، والحسين البرغاشى، ومراد سرورف، ومحمد جوك، ورشيد أمرين. والسجن 20 سنة على: محمد الشادلى، وأحمد أخريف، وسعيد بوليفة، ومحمد البدوى، وحمد الشطبى، وكمال الشطبى، وعمر نظيف. والسجن 10 سنوات على: نور الدين الرغباوى، وعبد العزيز الحدادى، وخالد السالك، ورشيد السعدونى، ومولاي الحسن الأدرىمى. والحبس سنة واحدة وغرامة 500 درهم على: أنور إسماعيل.

واستقبل المتهمون الأحكام الصادرة فى حقهم بالتهليل والتكبير والحمدلة، وكان فكرى أول من نطق بالحمدلة عندما سمع الحكم الصادر فى حقه. وقال: "فى سبيل الله والحمد لله والله أكبر" (36).

إن تشكيل النواة الأولى للسلفية الجهادية تم فى بداية 1997، من طرف مجموعة من الأصوليين المتطرفين انفصلوا عن جماعة "الصراط المستقيم" بعد أن انضموا إليها عام 1995.

ويذكر أن مجموعة من سنة أصوليين تزعموا الانفصال، اثر خلاف مع

الميلودي زكريا، وكرد فعل على موافقه، ويتعلق الأمر بسعيد أكميز، وحسن الزيتوني، ورضوان شوقي، وخالد النقيري، وعبد العالي كريش، وعبد الإله الصبار مع عبد العالي كريشة في تشكيل مجلس تنسيق مع شيوخ العلم بالدار البيضاء.

وقد عمد هؤلاء الأصوليون إلى تقسيم مدينة الدار البيضاء إلى ست مناطق رئيسية، وضعوا على رأس كل واحدة منها رئيساً، فأقاموا منطقة أولى بسيدى مؤمن بترأسها كل من عبد الإله الصبار وعبد العالي كريشة، ومنطقة الهراويين بترأسها محمد بجاوي، ومنطقة كاريان السكوية بترأسها المدعو سعيد، ومنطقة الألفة بترأسها محمد أبو القعقاع. ومنطقة الحى المسمى بترأسها عبد الصمد مويكر، ومنطقة عين السبع بترأسها سعيد أكميز رقة عبد الله إبراهيم.

وكان الهدف من تقسيم المدينة إلى ست مناطق هو تسهيل مأمورية منظرى وأقطاب "الملفية للجهادية" أثناء مجيئهم للدار البيضاء، لإلقاء الدروس الدينية على أعضاء هذا التنظيم. وأعترفت مجموعة من المتهمين، من بينهم سعيد أكميز، بأن الشيوخ الذين حضروا فى تلك الجلسات بمختلف مناطق الدار البيضاء الست هم: عصام بشير، الموظف فى اتصالات المغرب وكان مختصاً فى دورة الإيمان والكفر، وأبو حفص، وعبد الكريم الشادلى، ومحمد الفيزازى، وكان كل المنظرين يحضرون طيلة الأسبوع، ولمرات عديدة، وكانت نفقة إقامتهم تكف من أموال الخلية المضيفة، ويتمحور أغلب مواضع الدروس حول الدعوة إلى الله تعالى، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والجهاد فى سبيل الله سبحانه، وجهاد النظام الحكم والمؤسسات والأحزاب، والدعوة إلى زوال النظام العلماني وتعويضه بمجتمع إسلامي يدعو إلى تطبيق الشريعة.

وقد عمد بعض الأصوليين المتطرفين إلى إنشاء تنظيمات سرية، وضعت نصب أعينها ضرب اليهود المغاربة، والأجانب داخل المغرب. وترغم هذه الحركة

مصطفى ضببت، واليزيد أوجرف، وتم تأسيس أول تنظيم في بداية 1998، استند خلاله التكوين الأمني والعلم الشرعي إلى شخص يدعى سعيد، بينما تكلف ضببت بالجهاز العسكري، واسند الإعلامى لمصطفى أسمر وبوجمعة مسنعين، وتكفل أصولى مغربى مقيم فى بريطانيا بالتمويل.

وتولى مصطفى ضببت الجوانب الأمنية والعسكرية، حيث عمد إلى رفع الحس الأمنى لدى كل فرد من أفراد التنظيم، وكثف مصطفى ضببت لرجال الأمن المغربى عن بعض الطرق التى لقنها لاتباع للتنظيم، كتأمين الهواتف ويمكن معرفة ما إذا كان الخط الهاتفى مراقباً من طرف الشرطة أم لا بواسطة الاتصال بأحد التقنيين لدى اتصالات المغرب، والتستر بالولائم لتغطية حضور اجتماع سرى، وتغادى كل عمليات التتبع والمراقبة عن طريق إسقاط المفاتيح، وتغادى للكلام مع للركاب فى وسائل النقل العمومية، وتغادى الوقوف أمام المناطق الحساسة كاللكنكات العسكرية وإدارات الأمن، وتغادى تصحيح معلومات الغير. واستمرت هيكلة للتنظيم نحو أربعة أشهر، وتميزت بعمليات استقطاب عناصر جديدة من الشباب الملتزم الراغب فى الجهاد للحصول على قدر كاف من الإلتحاق.

وفى عام 2000، أنشئ تنظيم ثان فى منطقة الهيروين، واعتمد فى إنشائه على نفس الطريقة التى اتبعها فى إنشائه الخلية الأولى. وقد شرع أعضاء التنظيم فى وضع خطط للهجوم على مجموعة من المصالح الأمنية، للحصول على أسلحة لاستخدامها فى عمليات إرهابية. وفى عام 2002، بدأت آخر الترتيبات للهجوم على إحدى اللكنكات العسكرية، لتتوقف العملية بعد اعتقال مجموعة من أتباع "السلفية الجهادية" بسيدى مؤمن، ومن بينهم: محمد دمبر ويوسف فكرى، المحكوم عليهما بالإعدام⁽³⁷⁾.

وكانت محكمة فاس قد حكمت على 29 من أعضاء جماعة الجهادية السلفية بالسجن لفترات تصل إلى 30 عاماً، لإدانتهم بتهم تشمل الانتماء إلى تنظيم إجرامى،

والخطف والتحرير على العنف، وقضت المحكمة بالسجن 30 عاماً في حق المسمى مصطفى الناقى، وحكماً بالسجن 15 سنة في حق كل من: إدريس صالح، ومحمد زعانة، وعبد الغنى بوعسرية المعروف باسم أسامة، فيما قضت المحكمة بـ 10 سنوات سجناً نافذاً في حق خمسة أفراد آخرين، من بينهم: محمد بندالى الذى حكم عليه أيضاً بدفع ما مجموعه مليونان و340 ألفاً و480 درهماً لإدارة الجمارك، و10 آلاف درهم لفائدة أحد الضحايا الذى انتصب طرفاً مننياً فى الدعوى. وأدانت المحكمة كذلك 16 آخرين بخمس سنوات سجناً لكل منهم، ومن بينهم: مصطفى طهراوى الذى يعانى من خلل عقلى، وسمحت المحكمة بنقله إلى مستشفى بن الحسن للأمراض النفسية، لتلقى العلاجات، وقضت المحكمة على المتهمين على التوالى بسنتين وسنة واحدة حبساً نافذاً، فيما قضت على اثنين آخرين بثلاثة أشهر حبساً نافذاً مع أداء غرامة مالية قدرها 1000 درهم لكل واحد منهم. وفى تازة (320 كلم شرق الرباط)، أيدت محكمة الاستئناف العقوبات الحبسية والغرامات الصادرة عن المحكمة الابتدائية فى حق مجموعة مكونة من ستة أشخاص تابعين لتيار "السلفية الجهادية"، وكانت المحكمة الابتدائية قد أصدرت أحكاماً بالسجن لعشرة أشهر نافذة على المسمى عبد الحق لحنيلي (أستاذ وقائد المجموعة)، فيما حكمت على زميله عبد الكريم قريوح بـ 18 شهراً من السجن النافذ، وقضت فى حق أعضاء المجموعة الأربعة الآخرين بأن يؤدوا غرامات مالية بقيمة 5000 درهم لكل واحد منهم⁽³⁸⁾.

حكمت محكمة بالرباط على ما يعرف بـ "مجموعة أغادير العشرة" بالحبس مدى الحياة على اثنين منهم، وعلى الثمانية بـ 90 سنة سجناً. وأدانت المحكمة بعد مداولات دامت أزيد من ساعتين: عبد الله بوعمير، وأحمد لبرجكى بالمؤبد (مدى الحياة)، ومؤاخذتهما بالمتسوب إليهما، ويعزم مؤاخذه المتهم الأول بجمع وتبوير أموال

بنية استخدامها في عمل إرهابي. وكان الاثنان معاً متهمين بتهمة تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية، والاعتداء عمداً على حياة شخص في إطار مشروع جماعي يهدف إلى المس الخاطر بالنظام العام، والمس بسلامة الدولة، وتأسيس عصابة بقصد نهب الممتلكات المملوكة لفئة من المواطنين، والتحريض على ارتكاب أعمال إرهابية، وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق، وممارسة نشاط غير مرخص به. واعترف بوعمر بفعل الاعتداء على كبي فرانسواز المواطنة الفرنسية المقيمة بمدينة أغادير (جنوب الريط)، بدافع السرقة بدون نية قتلها. وأشار القاضي التناقض الذي وقع فيه المتهم بين واجب الالتزام الديني، واللجوء إلى السرقة باستعمال السلاح الأبيض، وهو ما اعتبره تنصلاً من الإجابة الصريحة عن الدوافع التي أدت إلى القيام بقتل المواطنة الفرنسية.

وفي ملف آخر، أصدرت المحكمة الابتدائية أحكاماً تتراوح ما بين سنتين وثلاث سنوات حبساً في حق مجموعة تمارة الأولى المنتمية إلى جماعة التكفير والهجرة، والمكونة من 15 شخصاً بعد إدانتها بتهمة: زعزعة عقيدة مسلم، وعقد اجتماعات بدون ترخيص، وبذلك أدانت المحكمة كلاً من: حسن العربي، والمكي الصديق بثلاث سنوات سجنًا نافذاً، وأداء غرامة مالية قدرها ألف درهم لكل منهما بعد إدانتها بالتهمة المنسوبة إليهما. كما أصدرت حكماً بالحبس لمدة سنتين في حق: عبد القادر الزلاكة، والحاج دحان، وعلى الدحوي، وعلى الأخرشي، ومحمد القراقي، وعلى القراقي، والحسن بوطيط، وحمدى بن صالح، ومحمد وكريم أحمد، وأحمد القراقي، والعربي بن حمو، وعلى أحرشي، ومحمد بن بلاج، وأداء غرامة مالية قدرها ألف درهم لكل منهم⁽³⁹⁾.

مجموعة تمارة الثانية:

تنتمي المجموعة إلى جماعة التفكير والهجرة، وقد أدانتها محكمة الرباط بتهمة

استعمال وسائل الإغراء لزعزعة عقيدة مسلم، وعقد اجتماعات بدون ترخيص مسبق⁽⁴⁰⁾. وتضم المجموعة الأولى: محمد العماري الملقب "أبي الزبير" والذي سبق للأجهزة الأمنية أن أوقفته على مقربة من فندق "قرح" بعد أن فر من مكان التجسس، وضبطه رجال الأمن بعد أن أصيب بجروح وبحوزته قنينة بلاستيكية تحتوي على مسحوق متفجر يمتد منها فتيل. واعترف العماري أنه تراجع عن تفجير نفسه في آخر لحظة عندما أصيب بالدعر بسبب قوة الانفجار الذي شاهده، وهو يستعد لتفجير نفسه، وقال لرجال الأمن إنه كان من بين أعضاء الشبكة التي ساهمت بشكل أساسي في الإعداد لتفجيرات الدار البيضاء، وكان على علم بباقي العمليات التي كانت تستهدف مدناً أخرى، واعترف أنه اعتاد استقبال عبد الحق بنتاصر الملقب بـ"مول السباط" في منزله بحي المسيرة في الدار البيضاء، ليلقي على أتباع تيار السلفية الجهادية دروساً تحرض على القيام بعمليات انتحارية ضد المصالح الأجنبية في المغرب، وقال إن مول السباط استطاع تأسيس وتأطير مجموعة من الخلايا في الدار البيضاء، ووضع على رأس كل واحدة منها أميراً، وشرع في وضع الخطط النهائية لضرب خمسة مواقع في الدار البيضاء، ثم مواقع أخرى في الصويرة وأغادير ومراكش وطنجة.

وقدم إلى جانب العماري للمحاكمة: رشيد جليل، وباسين لحش، وعبد الغني الشافعي، والمختار باعود، وخالد مراسل، وعبد الصمد الولد، وإبراهيم العشري، وعبد الرزاق الرتيوي، ومحمد ماح، وأحمد مخفي، وصالح الدين الحداد، ومصطفى حيرة، وسعيد بنعش، وعبد الحق أحمدان، وروبير ريتشارد، وعمر قاسي، وعبد الإله الصبار، وعبد الحق الصبار، وسعيد اندري، والحسين ليت وأعراب، وصالح مسحي، وبوشعيب نهار، والحسين المرابطي، وعبد الهادي الداوي، ورشيد جديل، وخالد ايت شهاب، وعزيز الشافعي، والمحجوب كرميط، ومحمد رفيع، وميدي على البويري،

وعبد الحق البويرى، وعبد اللطيف امرين، وحسن اللطاوسى، وحسن بـتـحـفـو، وسعيد الملولى، وهشام للبوحاجى، وإدريس الناجى، وجواد المشكل، وإسـمـين الأبيـض، ورضوان شوقي، ومحمد منعم، وسعيد امزىل، وعبد الرحيم مدرآك العسال.

وقال مصدر أمنى لـ "الشرق الأوسط" أنه إلى جانب العمارى، والرتيوى وينتاصر، يبقى الفرنسى انطوان من بين أخطر العناصر التى وقفت بشكل مباشر وراء تفجيرات الدار البيضاء. وأضاف المصدر أن الفرنسى كان المنسق الرئيسى بين خلية فاس التى يرأسها مول السباط وهى للعقل المدبر لتفجيرات الدار البيضاء، وبين خلية طنجة التى أطلق عليها اسم "أسود خلدن"، وضمت حسن الحداوى، والحسين الهاشمى، ويوسف الخمال، ومحمد الزيدى. وقد نظم الفرنسى عدة معسكرات لفائدة أعضاء الخليتين، لإعدادهم لتنفيذ هجمات انتحارية على مواقع بالمغرب، حيث دربهم على استعمال السلاح النارى والأملحة البيضاء، وكان يعلمهم كيفية صناعة المتفجرات، ويستعد برفقة أتباعه لتنظيم هجمات وعمليات هجومية على القوافل العسكرية المغربية، للحصول على الأسلحة لاستخدامها فى العمليات الإرهابية.

وأُسـفـرت التحقيقات عن أن جميع المتهمين الـ 52 كانوا ينتمون إلى "السلفية الجهادية" و"الصراف المستقيم" و"التكفير والهجرة" وهى تيارات أصولية متشددة تكفر المجتمع المغربى والمؤسسات العمومية والبنوك، وكل من يتعامل معها، وتعتبر وسائل الإعلام من المحرمات، وكانوا يتلقون دروسهم من طرف مجموعة من الأسماء المغربية الأصولية البارزة أمثال: محمد الفيزلى، وأبو فحـص، والميلودى زكريا، شيخ تيار الصراف المستقيم الذى حُكم أمام المحاكم المغربية، وحسن الكتانى، وعمر الحدوشى وعبد العزيز البراق، وعبد الكريم الشانلى، وعصام البشير.

وقد ركز منفذو عمليات 16 مايو (أيار) الماضى على التجمعات السكنية

الصفحية لاستقطاب الانتحاريين، إذ ينحدر معظمهم من أحياء طوما، والسكوبلة والرحامنة، الصفحية، وكشف مصدر أممي مسئول لـ "الشرق الأوسط" أن جميع المتهمين سلكوا نفس الطريق قبل أن يتحولوا إلى انتحاريين وانتحاريين احتياطيين، وقال: "لقد ثبت من خلال التحقيق مع المتهم خالد مرسل أنه كان شخصاً عادياً قبل أن ينضم لتيار السلفية الجهادية الأصولي المتشدد متأثراً بمجموعة من الشباب كانوا يرقبونه بحسب المسيرة، ومن بينهم للعماري، وباعود، إلى أن وصل لمرحلة التبعية بأفكار التيار السلفي الجهادي والانتماء إليه، خاصة بعد توطد علاقته بالعماري، وحضور الجلسات التي كانت تعقد بمنزل هذا الأخير، وصولاً إلى الاقتناع بالجهاد والاستشهاد عبر ضرب المصالح اليهودية والأجنبية"، وقد قال مرسل للمحققين: "كنت مستعداً لضرب مجموعة من المواقع، لأني أريد محاربة للطاغوت، واعتبر ذلك فرض عين على كل مسلم".

وعندما تبين للعماري أن مرسل وصل إلى درجة التبعية بالأفكار الجهادية التي تؤله إلى تنفيذ عمليات انتحارية، قرر العماري مرافقته إلى مدينة فاس، وهناك عرفه على أميره "مول السباط"، وقرر مول السباط بعد ذلك وضعه على رأس المجموعة التي ستنفذ عمليات انتحارية بمدينة طنجة في مرحلة لاحقة تأتي بعد نجاح العمليات الانتحارية المبرمجة بمدينة الدار البيضاء.

واستنتج المصدر الأمني أن العماري كان عضواً نشطاً في الخلايا التي كانت تترصد للقيام بعمليات انتحارية، وكان صلة الوصل الرابطة بين أميره "مول السباط" والشباب المستقطب الذي كان يحاول ضمهم إلى جانبه وإقناعهم، ثم مرافقتهم إلى فاس لتقديم البيعة لـ "مول السباط"، وأن العماري يستعمل كل وسائل الإقناع والتأثير، بدءاً من مدهم بالكتب التي تدعو للعنف، والأشرطة الصوتية والمرئية التي كانت تعرض على الجهاد.

مجموعة العماري:

محمد العماري: الانتحاري الذي لم يفجر نفسه أمام فندق فرخ، منحدر من دوار طومة بجامعة سيدي مومن.
ياسين لحش: الملقب بـ أبو إبراهيم (22 سنة)، بائع متجول، وهو انتحاري احتياطي.

رشيد جليل: الملقب بـ "أبو أنس"، لحام، كان مهياً لتنفيذ العمليات يوم 8 مايو، غير أنه تراجع في آخر لحظة، وتأجلت العمليات إلى 16 مايو نفسه.
وقد حكم هؤلاء من أجل تكوين عصابة إجرامية، والقتل العمد مع سبق الإصرار، والمس بسلامة الدولة الداخلية بارتكاب اعتداءات الغرض منها إحداث التخريب والتفجير في منطقة أو أكثر، والتخريب العمدى للمنشآت بواسطة متفجرات، والإيذاء المؤدى إلى عاهة مستديمة، والإيذاء المؤدى إلى جروح.

مجموعة بعود:

المختار بعود: من مواليد 1978، كان انتحارياً مهياً للقيام بعملية في الصويرة.
خالد مراسل: بائع لماء الأعشاب، من مواليد 1974، انتحاري احتياطي.
عبد الرزاق الرتيوي: يقال، من مواليد 1958، متزوج وأب لخمسة أبناء.
عبد القني الشافعي: بائع متجول، انتحاري احتياطي.
إبراهيم العاشري: الملقب بولد المراكشية، بائع سمك، من مواليد 1981.
عبد الصمد للولد: عاطل، من مواليد 1975.

وتويعت عناصر هذه المجموعة من أجل تكوين عصابة إجرامية، والمشاركة في جناية المس بسلامة الدولة الداخلية بارتكاب اعتداءات الغرض منها إحداث التخريب

والنقل في منطقة لوكش، والمشاركة في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، والمشاركة في الإيذاء العمد المؤدى إلى عامة مستكينة، والإيذاء العمد المؤدى إلى جروح.

مجموعة أيت شهاب

خلال أيت شهاب: الملقب بأبو علال، من مواليد 1980 بالدار البيضاء، مهنته لحام.
عزيز الشافعي: طالب جامعة، من مواليد 1980 بالدار البيضاء.
المحجوب كريمط: الملقب بولد إدريس، من مواليد 1982 بالدار البيضاء، مهنته خياط.

محمد ربيع: الملقب بالفلسطيني، مهنته عشاب.
سيدى على البويرى: الملقب بعبد العلى، من مواليد 1975 بالدار البيضاء، بائع متجول.

عبد الحق مهيم: من مواليد الكارة 1974 بالدار البيضاء، مهنته صباغ.
عبد اللطيف امرين: الملقب بأبو حمزة، مزداد بالدار البيضاء سنة 1978، بدون مهنة.

وتوقع هؤلاء من أجل تكوين عصابة إجرامية، والمشاركة في جنائية المس بمسألة الدول الداخلية بارتكاب اعتداءات الغرض منها إحداث التخريب والنقل في منطقة أو أكثر، والمشاركة في القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد والمشاركة في محاولة القتل العمد مع سبق الإصرار والترصد، والمشاركة في الإيذاء العمد المؤدى إلى عامة مستكينة.

مجموعة جماح:

محمد جماح (1977)، وأحمد مخفى (1975)، وصالح الدين الحداد (1977)،

وكان الأخير أفرج عنه في السجن بعد قضاء عقوبة سجنية من أجل اقتراحه جرائم المارقة الموصوفة، والاعتصاب، لينضم إلى التيار السلفية الجهادية، وتبنى أفكاره كما هيا نفسه، واستعد للقيام بعمليات انتحارية حينما يطلب منه ذلك، واستحسن وبارك العمليات الإرهابية التي اهتزت لها مدينة الدار البيضاء، بحسب بيان صادر سابقاً عن الوكيل العام للملك لدى محكمة الاستئناف بالدار البيضاء.

ومصطفى حيرية (1971)، وسعيد بن يعيش (1976)، وعبد الخالق محييدات (1984)، وعمر قلبي (1985)، ورشيد جليل (1975)، وعبد الإله الصبل (1970)، وعبد الحق الجليل (1986)، وسعيد اتيري (1976)، والحسين ليت وأعراب (1970)، وصالح حسني (1979)، ولحسين المرابطي (1978)، وعبد الهادي الرلوي (1983).

مجموعة الطاوسي:

حسن الطاوي: من مواليد سنة 1980، عازب، يقطن بالدار البيضاء وهو من أتباع ما يسمى بتيار السلفية الجهادية، ومن أجل تمويل عمليات الاعتداءات التي كان ينوي القيام بها أتباع هذا التيار، كان يقوم بأعمال عنف على الأشخاص، ويسلبهم أموالهم، كما كان يقوم بعمليات سطو على بعض المؤسسات العمومية، لتحقيق الهدف نفسه الذي سعى من أجل تحقيقه إلى تحضير بعض التفجيرات بغية تنفيذ العمليات الانتحارية، وكان من العناصر المرشحة لتفجير فندق فرح بالدار البيضاء، إلا أنه تخلى عن ذلك في آخر لحظة.

حسن بن حفود: من مواليد سنة 1984 بالدار البيضاء، ويقطن بها، عازب، بائع متجول، وهو من العناصر التي تبنت الفكر السلفي الجهادي. واقتناعاً منه بضرورة القيام بمثل تلك العمليات التي وقعت في الدار البيضاء يوم الجمعة 16 مايو،

بارك هذه الأحداث، واستحسنها فور تلقيه نبأ حدوثها، ولدى استعداده للقيم بأعمال مماثلة، قرر القيام بعمليات اعتداء على الأشخاص من أجل سلبهم أموالهم لتوظيفها لهذه الغاية.

سعيد ملولي: اسمه الحركي أبو مصعب وأبو حفصة، مولود بالدار البيضاء سنة 1981، ويقطن بها، متزوج، كهربائي، وهو من المتشبعين بالأفكار المتطرفة، ولهذا الغرض أبدى استعداده الكامل للقيام بعمليات انتحارية على شاكلة تلك التي وقعت بمدينة الدار البيضاء، وكان ينتظر تلقي التعليمات لتنفيذها، كما أنه استحسن العمليات الإرهابية التي وقعت يوم الجمعة 16 مايو، وباركها، وابتعد دوره لتنفيذ عمليات مماثلة.

هشام العلمي: مولود سنة 1976، متزوج، إسكافي، وهو ينتمي كذلك إلى تيار ما يسمى بالسلفية الجهادية، وكان يحضر الجلسات التي يوطرها مشايخ هذا النهج، من أمثال: أبو حفص، والفيزازي، والكتاني، وقد قدم بيعته لأمرير جماعته عبد الحق بنتاسير المدعو مول السباط، وفي هذا الإطار، هيا نفسه للقيام بعمليات انتحارية بمدينة أغادير، كما أنه بارك، واستحسن العمليات الانتحارية التي استهدفت مدينة الدار البيضاء.

محاكمات للأفراد:

تم تقسيم المتهمين إلى 13 ملف في وقائع أحداث الدار البيضاء، وقد طالب الدفاع ضم الملفات لكونها تتعلق بنفس الوقائع والتهم، غير أن المحكمة قررت إبقاء الملفات منفصلة. وقد تمت معالجتها تباعاً خلال مرحلة استنطاق المتهمين من قبل المحكمة. وبعد ذلك قسمتها إلى مجموعتين كبيرتين، حيث خصصت يوماً للاستماع إلى دفاع 4 ملفات، وتخصيص يوم للاستماع لمرافعات 9 ملفات، وذلك يعود للاعتبارات الأمنية، ومشكلة اكتظاظ قاعة المحكمة.

وفي أثناء المحاكمات، استبعدت النيابة العامة حالة العدول الإرادي بالنسبة

للانتحاريين محمد العمارى ورشيد جليل، اللذين شاركوا فى تنفيذ التفجيرات، مشيرة إلى أن تراجعهما فى آخر لحظة لم يكن إرادياً أو تلقائياً، وإنما لظروف خارجة عن إرادتهما، فبالنسبة للمتهم محمد العمارى الذى كان ضمن المجموعة التى هاجمت فندق فرح، قال ممثل النيابة العامة إن هذا الأخير صرح أمام المحكمة أن المجموعة الانتحارية التى تضم 14 شخصاً اجتمعت فى بيته قبل موعد تنفيذ العمليات بنحو 24 ساعة، وهناك تم الإعداد وتجهيز المتفجرات قبل انطلاقهم فى مجموعات من 4 أشخاص باتجاه الأهداف المحددة لهم. وخلال تلك المدة التى قضوها فى بيته، كان العمارى يخرج ويدخل بكل حرية، وجلب لهم الطعام، كما خرج وحده لأداء صلاة الجمعة فى الحى، وكان بإمكانه أن يترجع، ويبلغ عما يتم الإعداد له فى منزله، وتوجه العمارى ضمن مجموعته إلى فندق فرح، واستغل الحارس، ودخل مهرولاً يتبعه الآخرون، غير أن الانفجار الذى دوى خلفه ففقه تولزته، وجعله يسقط أرضاً، ويسقط منه كيس السفر المحشو بالمتفجرات، قبل أن يقوم، ويحاول الفرار، ليتم القبض عليه من قبل رجال الأمن. وكذلك بالنسبة لرشيد جليل، فقد كان هذا الأخير ضمن المجموعة التى اتهمت بضرب مركز الرابطة اليهودية، غير أن انفجار أحد مرافقيه باغته على مقربة من الهدف، وأصابته شظايا الزجاج المتطاير، فألقى بالكيس الذى كان على ظهره، ولاذ بالفرار. كما كان رشيد جليل الذى يتقن فن التيكواندو، مشرقاً على الإعداد البدنى للانتحاريين عبر تلقيهم فنون الحرب والرياضة فى منطقة الواد المالح شمال الدار البيضاء.

أما المتهم ياسين لحنش، فقد كان مكلفاً بالاستقطاب، حيث تشير التحقيقات إلى أن الأمير الوطنى للمجموعة عبد الحق بنتامير الملقب "مول السباط"، كان قد عينه أميراً تربوياً، وتلخص مهمته فى الطواف بالمساجد، واستقطاب الشباب النشطين فى المراكز الأصولية الأخرى، كجماعة التبليغ والدعوة، وجماعة العدل والإحسان،

وجماعة الصراط المستقيم، وجماعة السلفية التقليدية، والذين يلمس فيهم ميولاً للعنف، وينظم لهم دروساً في منزله، ينشطها منظرو "السلفية الجهادية"، قبل تنظيمهم في خلايا يستكمل فيها إعدادهم لتنفيذ عمليات انتحارية.

وأشار ممثل النيابة العامة إلى أن المجموعة كانت تشكل عصابة إجرامية محكمة التنظيم، موزعة إلى خلايا على رأس كل واحدة منها أمير، وكلها بايعت عبد الحق بنتاسير أميراً وطنياً لها، كما يوجد أمراء مكلفون بمهام معينة مثل عمر المراكشي الذي كان مكلفاً بالتنسيق مع مجموعات خارج البلاد في السعودية وأفغانستان، وقال إن تحضير المتفجرات تطلب نحو 3 أشهر بعد حصول المجموعة على تركيبتها من الإنترنت. وحول عبد الفتاح بوليقضيان، وهو أحد منفذي الهجوم على فندق فرح، فقد حول منزله إلى مختبر، تمت فيه تركيب المتفجرات قبل نقلها إلى بيت العماري، وقال ممثل النيابة العامة إن تركيب المتفجرات التي تم استعمالها في عمليات الدار البيضاء هي نفسها التي كان المتهمون في قضية الخلية النائمة بالمغرب التي جرى تفكيكها، قد كشفوا عنها في تحقيقاتهم. ويبدو أن تفجيرات الدار البيضاء أعادت فتح ملف الخلية النائمة التي كانت نفس المحكمة قد أدانت فيه ثلاثة مواطنين سعوديين والزوجتين للمغريبتين لأثنين منهم، وفي هذا الإطار تم مؤخراً اعتقال عبد المجيد الكارح صهر أحد السعوديين المتهمين في قضية الخلية النائمة، والذي كانت المحكمة قد استمعت إليه من قبل كشاهد في تلك القضية، وحدد تاريخ يوم 3 سبتمبر لتقديمه للمحاكمة في إطار الملفات المرتبطة بتفجيرات الدار البيضاء⁽⁴¹⁾.

وقد أصدرت محكمة الاستئناف بالرباط حكماً بالسجن على زكريا بوغرارة المدعو "سيف الإسلام" 10 سنوات، وغرامة قدرها 500 ألف درهم، وحجز أمواله لفائدة الدولة على خلفية تفجيرات الدار البيضاء في 16 مايو 2003.

وكانت المحكمة قد أصدرت حكمها على أعضاء ينتمون إلى ما يعرف بـ "مجموعة وجدة"، وثلاثة صحفيين يتابعون بتهمة نشر مقال لأحد أعضاء "السلفية الجهادية"، يشيد فيه بتفجيرات الدار البيضاء، والمتابعون هم: يوسف بوغرارة بـ 5 سنوات وغرامة قدرها 500 ألف درهم، ومحمد الهردي مدير جريدة "الشرق" الصادرة بمدينة وجدة بـ 3 سنوات وغرامة قدرها 10 آلاف درهم، وإيقاف الجريدة التي يديرها لمدة 3 أشهر. كما صدر حكم على مصطفى قشنى مدير جريدة "الحياة المغربية" الصادرة بمدينة وجدة وبسنة وغرامة قدرها 5 آلاف درهم، وعبد المجيد بن الطاهر رئيس تحرير جريدة "الشرق" بسنة وغرامة قدرها 5 آلاف درهم، وحدد رئيس الجلسة ثمانية أيام لى تقدم هيئة الدفاع بنقض الأحكام الصادرة لدى المجلس الأعلى. وطبقاً لمصادر قضائية، فإن محاضر التحقيق تشير إلى أن زكريا بوغرارة كان يتلقى مبالغ مالية من جهات أجنبية، وكان يتم صرفها على تمويل أنشطة "السلفية الجهادية"⁽⁴²⁾.

كان عبد الغنى الطاوس (أمير الدار البيضاء) يعمل سابقاً أستاذاً فى التعليم الثانوى، وكان يلقب بأمير الدار البيضاء. وواجه الطاوس تهماً منها، تأسيس عصابة إجرامية، والمس بآمن الدولة الدخلى، إلى جانب الاعتداء عبر ارتكاب أعمال إرهابية وتكوين فرق عسكرية، مع التجمع غير القانونى والقيام بنشاط قمعى غير مخصص له. وإلى جانب عبد الغنى بن الطاوس واجه الاتهامات ذاتها كل من عبد الرحيم عطشان أستاذ التعليم الثانوى بالدار البيضاء، ورشيد اماريز الذى كان يشغل منصب فقيه فى الكتاتيب القرآنية، وتحول إلى داعية بمنطقة الشاوية، وحسب محضر الضابطة القضائية، فإن هذا الأخير كان على اتصال مع بيير روبيير الذى طلب منه التكليف بمهمة التحريض على العنف فى الشاوية، واستقطاب عناصر جديدة للتنظيم⁽⁴³⁾.

أما المتهمون حمى صلاح، ووشعوب نهار، والحسن لمرابى، وعبد الهادى الراوى، وعز الدين غراف، فاجمعوا فى تصريحاتهم للشرطة لتجنبوا إلى تيار السلفية الجهادية من طرف أعضاء ينتمون لنفس التيار، فأصبحوا يحضرون جلسات يعقدها هؤلاء بمنازل بعضهم، تحت على الجهاد والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر بالقوة، وكان يتحدث خلالها بعض أقطاب السلفية الجهادية، أو البعض من عناصر خلايا الدار البيضاء، من أمثال: الحسن المرابى، وعبد الهادى الراوى، وسعيد بنعيسى، وأكسدا مشاركتهم فى عمليات تعزيزية عملاً بمبادئ هذا التنظيم فى حق بعض الأشخاص الذين تم ضبطهم من طرفهم فى حالة سكر أو رفقة بعض الفتيات.

ويبقى محمد العمارى، وعبد الرازق الرتوى أحد أهم العناصر التى لعبت دوراً مهماً فى الإعداد لتفجيرات الدار البيضاء، وقد اعترف هذا الأخير للشرطة بأنه كان على علم مسبق بالمخطط التفجيرى الذى استهدف 5 مناطق وسط الدار البيضاء، وعرض عليه سعيد عبيد المشاركة فى عمليات انتحارية كان مقرر أن تتم، واستهدفت - قبل التعديل - ضرب مواقع عمومية، وأخبره أن جميع عناصر خليته مصممون على تنفيذها، وأنه المنسق بين مجموعات تتألف كل واحدة منها من أربعة انتحاريين، سيتولون فى البداية الهجوم بواسطة أسلحة بيضاء، للتخلص من حراس هذه الأماكن حتى نتاح أمامهم إمكانية الولوج إلى داخلها وبالتالى تفجير أنفسهم.

وقد صدرت أحكام الإعدام على ثلاثة من الانتحاريين الذين عدلوا عن تفجير أنفسهم فى اللحظة الأخيرة. وهم الحارس اللبلى محمد العمرى 23 عاماً، وعامل اللحام رشيد جليل 27 عاماً، والبائع المتجول ياسين الأحنش 22 عاماً، أما الحكم الرابع، فقد صدر بحق حسن طاووسى 24 عاماً، أما "المنظرون" الإسلاميون الأربعة الذين مثلوا أمام محكمة الاستئناف فى الدار البيضاء، فقد صدرت بحقهم أحكام بالسجن تراوحت

بين المؤبد على أدهم، وثلاثين عاماً على الثلاثة الآخرين.

وكان الأول، وهو ميلودي زكريا متهماً بلعب دور رئيسي في عمل المجموعات المنطرفة في المغرب، وكان معروفاً بخطبة العدائية ودعوته إلى الجهاد ضد الحكام، وكان يرأس جمعية "الصراط المستقيم" المتورطة مباشرة في هذه الاعتداءات.

أما الثلاثة الآخرون فهم: محمد فيزازی، وهو مدرس في الـ 55 من العمر، وعبد الكريم شانلي، 43 عاماً، وهو دكتور في الفلسفة، وعمر حدوشي 42 عاماً، وهو بائع متجول. وقد لوحقوا بتهم: "المس بالأمن الداخلي للدولة، وتشكيل عصابة إجرامية، والتخريب والتحريض على العنف".

وصدرت الأحكام بالسجن المؤبد على غالبية الانتحاريين الذين وضعوا كاحتياط لإرسالهم بعمليات انتحارية في مدن مغربية أخرى.

وقد ردد الموقوفون خلال تلاوة الأحكام هتافات التكبير، وكذلك فعل أفراد عائلاتهم الذين كانوا في قاعة المحكمة، مما أدى إلى إقحام فرق مكافحة الشغب التي كانت مرابضة بالخارج لقاعة المحكمة، وتم إخلاء القاعة بسرعة من الجمهور، والصحافيين الذين حضروا للنطق بالحكم، وبعد أن سيطر رجال الأمن على الوضع، أخرجوا المتهمين من الباب المخصص لذلك.

وقال أحد محامي الدفاع، عبد الرحيم حكم، أن الأحكام جاءت أقصى مما كنا نتوقع، وأن المتهمين أصيبوا فعلاً بالصدمة.

ومن جهة أخرى، رأى مسئول في جمعية "العدل والإحسان" الإسلامية المغربية، أن الأحكام في قضية التفجيرات "قاسية جداً"، وتعكس "توجهاً أمنياً". وقال المسئول في الجمعية الإسلامية الأكبر في المغرب، فتح الله رسلان، أن الأحكام قاسية جداً.

ومن الملاحظ أنه خلال المحاكمات، حاول دفاع بعض المتهمين درء التشبهة

الجنائية الكاملة عن بعض موكلهم، وحاولوا الاستناد إلى أن ما فعله هؤلاء المتهمون يندرج في إطار المعتقدات الفكرية، فعلى سبيل المثال، أوضح محامي أمير جماعة التكفير والهجرة، أن جرائم القتل التي ارتكبها، كانت بسبب سبب الذات الإلهية والملئة والدين، وأنه إذا كان القانون يجرم تلك الأعمال، فهي في اعتقاده شرعية مستنداً إلى أفكار لا تدعو أن تكون تأويلات وتفسيرات للدين، اعتقد هو أنها من صلب الدين. وأشار المحامي إلى أن مفاهيم: التعزيز، والقيء، والغنيمة هي مصطلحات فقهية، تم استعمالها بطريقة سيئة، وبعيدة عن مجالها الحقيقي⁽⁴⁴⁾.

الإفطار المفارقة ومصورهم في الأحداث

بعد وقوع تفجيرات الدار البيضاء في 16 مايو 2003، مثل نحو 700 شخص أمام القضاء المغربي، بعضهم مشتبّه في صلته المباشرة في الهجوم، والآخرين ينتمون لجماعات كانت تعد للقيام بأعمال عنف في البلاد، وكانت الحكومة المغربية قد ذكرت أن بعض المشتبه بهم لديهم صلات غير مباشرة بتنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن⁽⁵⁶⁾، وأن بعض الانتحاريين عادوا أخيراً من الخارج وهم على علاقة بمجموعة إسلامية مغربية محظورة، وقد صرح وزير العدل المغربي أن بعض الانتحاريين، عادوا من دول أجنبية، دون تسمية هذه الدولة. وأنهم مرتبطون بجماعة الصراط المستقيم إحدى الجماعات الأصولية في المغرب، وأن الخلية التي نفذت الاعتداءات مرتبطة بشبكة دولية.

وقد سبق ذلك اعتقال السلطات المغربية في مايو 2002، أعضاء فسي خلية تابعة لـ "القاعدة" بقيادة ثلاثة سعوديين يشتبه في أنهم خططوا لاعتداءات في المغرب، وضد سفن تابعة لحلف الأطلسي في مضيق جبل طارق، وضمت الخلية سبعة مغاربة، كما ذكر أسامة بن لادن في فبراير 2003، في شريط صوتي - نُسب إليه - اسم

المغرب كحليف تقليدي للولايات المتحدة في العالم العربي، بين الدول الكافرة⁽⁵⁷⁾، وأضاف ابن لادن أن المغرب كان مع (السعودية والأردن ونيجيريا وباكستان واليمن) على لائحة الدول المرتدة، وقد دعا ابن لادن مسلمي هذه الدول إلى التعبئة من أجل التحرر من الأنظمة الخاضعة للولايات المتحدة⁽⁴⁵⁾. ويذكر أن عبد الله تبارك الذي سيتردد اسمه في محاكمتين على الأقل في المغرب، إحداهما لـ "خلية القاعدة" المهتمة بالتخطيط لضرب سفن الأطلسي في جبل طارق، والأخرى للمتورطين في هجمات الدار البيضاء الانتحارية، يقبع الآن في معتقل جولينتامو إلى جانب مغاربة آخرين.

ولم يقتصر أمر مشاركة مغاربة في الإرهاب على "خلية هامبورج" في ألمانيا، وإنما شمل عواصم أوروبية أخرى، شهدت اعتقال رعايا مغاربة، للاشتباه في انتمائهم إلى جماعات إرهابية، أو بسبب تطرفهم (اعتقل بعضهم لشبهات خاطئة في بعض الأحيان). وفي هذا الإطار سجل توقيف سعيد منصور وأطلاقه أخيراً في الدانمارك، كما وردت أسماء مغاربة في أسبانيا وإيطاليا والسويد، إلا أن الانتماء إلى "القاعدة"، أو إلى تنظيمات متطرفة لا يقتصر على الناشطين المغاربة الملتزمين سياسياً وعقائدياً، وإنما يطاول عاملين في الأجهزة، وقد يكون العميل المغربي الذي اخترق صفوف "القاعدة" لدى إقامته شهوراً طويلة في باكستان وأفغانستان، وأرسل تقارير عن توقعاته بشن "القاعدة" هجوماً كبيراً قبل 11 أيلول، من قبيل الوجه الآخر للعملة، فقد قال العميل "بايو" الذي يعتقد أنه يقيم اليوم في الولايات المتحدة، أنه نبه الأجهزة الأمريكية من خلال تقارير في سياق التعاون الأمن إلى احتمال حدوث شيء، لكن في غير حجم هجمات 11 سبتمبر وضخامتها. وكانت "القاعدة" قد اختارت المغرب لتنفيذ هجمات إرهابية ضد بواخر تعبر البحر المتوسط، كما أن المغرب كان واحداً من البلدان التي عرفت أحداثاً إرهابية، مثل: هجمات الدار البيضاء التي تشابه في طابعها الانتحاري

أحداث 11 سبتمبر مع فارق في الأهداف والتخطيطات والإمدادات.

وفي آيار (مايو) من العام 2002، أعلنت السلطات المغربية، تفكيك خلية للقاعدة تضم رعايا ينحدرون من أصول سعودية، قدموا إلى المغرب للقيام بهجمات ضد منشآت سياحية ومدنية في مراكش والدار البيضاء، وأخرى تطاول تفجير بسواخر غربية ترسو أو تعبر مضيق جبل طارق في الساحل المتوسطي شمالي المغرب. وقد كان ذلك هو الحادث الأول من نوعه الذي ملط الأضواء على أسلوب تنظيم "القاعدة" لجهة الاستقطاب، ورصد الأهداف، وطريقة العمل، مما حدا بمسؤولين أمنيين ببارزين من واشنطن، وباريس، وعواصم عربية إلى زيارة المغرب، والمشاركة في تحقيقات حول ذلك الصيد الذي كان يؤمل بأن يقود إلى تفكيك خلايا ناشئة أخرى، وتبيين من خلال التحقيقات أن النشاط في تنظيم القاعدة هم الذين يحددون الأهداف التي يعتزمون ضربها، وأن مصادر التمويل، وطرق الاتصال ترتدي طابعاً عنكبوتياً قد يعرف من أين ينتهي، لكن يصعب رصد من أين يبدأ. وحتى حين اعترف أحد المتهمين في خلية "القاعدة" - زهير اللبتي - أنه بايع أسامة بن لادن، وأنه تحدث إليه عن رغبته في "الاستشهاد"، قال إنه ترك لديه الانطباع بأن اختيار الأهداف، ومواقع العمليات يبقى من اختصاص من ينفذ، لكن في إطار توجيه من قلعة عسكريين ومدنيين ينسحبون إلى التنظيم، ويتلقون المعلومات والمعطيات الكافية حول أي عملية، وإن كان الجانب السياسي فيها يظل مغيباً عند المنفذين، لذلك فقد ردد معتقلون من الأفغان المخاربة، وغيرهم ممن استطاعوا التقرب إلى أسامة بن لادن أو أبرز مساعديه، أن البعد الديني وحده يظف الأهداف.

وبعما كان تاريخ المغرب يزخر بوجود حركات يطلق عليها الزوايا الدينية، لنشر الموعظ وتسهيل المعاملات، كما المرابطون والموحدون، فإن الزوايا الجديدة إن صح التعبير، طاولت جماعات أقل دراية بأمور الفقه والعلوم الدينية، لكنها أكثر تشدداً

إلى درجة هدر دم أحد المواطنين لمجرد أنه كان خارجاً من مطعم برفقة امرأة. وارتبطت الظاهرة كذلك بتقاليد جديدة، ففي أحياء شعبية في المدن المغربية كان اللباس الأفغاني لدى الرجال وارتداء العباءة السوداء لدى النساء تعبيراً عن موقف، تماماً كما انتشرت ظاهرة الأشرطة والكتب والملصقات الدينية في زمن قياسي. وقال أحد المفكرين المغاربة تعليقاً على الظاهرة إن "نقل الصورة الأفغانية هدف" في إشارة إلى غزو الأسواق الشعبية، وانتشار الكتابات الدينية على بعض سيارات الشحن⁽⁴⁶⁾.

أعضاء خلية هامبورج المغربية:

عبد الغنى المزودي

اتهم عبد الغنى المزودي بالتورط في هجمات 11 سبتمبر، ودعم خلية هامبورج، ويعتقد أن العلاقة الوثيقة التي ربطت المزودي بأعضاء خلية هامبورج، أهله للمعرفة المسبقة بموعد عمليات 11 سبتمبر.

ويذكر أن عبد الغنى المزودي، ولد في 6 ديسمبر (كانون الأول) 1972 في مراكش، لعائلة تنتمي إلى الطبقة الوسطى المغربية ذات الاتجاه الإسلامي المعتدل، وبقي في مسقط رأسه حتى نبهه البكالوريا، قبل التوجه إلى ألمانيا عام 1995، حيث أقام في مدينة مونستر لفترة وجيزة، ومن ثم في هامبورج لدراسة الإلكترونيات، حيث تقاسم المزودي شقة مع مغربي آخر يدعى منير المتصدق، وأكد المزودي أن عائلته في مراكش على علاقة بعائلة المتصدق. ودرس الاثنان الهندسة الكهربائية في جامعة هامبورج حيث كان الانتحاريان محمد عطا، ومروان الشحي وهما مسجلين.

وقد ترك المزودي جامعة هامبورج عام 1997، وبدأ دراسات مماثلة عام 1998 في مدرسة العلوم التطبيقية في المدينة ذاتها، حيث كان يدرس الانتحاري الثالث

زياد الجراح. وقيل عام تقريباً من الاعتداءات، تقاسم المزدوى غرفة مع زكريا الصابر، المطلوب دولياً بسبب تورطه في الاعتداءات في شقة تقع في 54 مارينشتراسة، حيث كان يقطن الشحي وعطا منذ 1998.

منير المتصدق

ولد المتصدق الذي يبلغ من العمر 28 عاماً في المغرب، وهو متزوج وأب لولدين، وقد وصل إلى ألمانيا في 1993، ليدرس هندسة الكهرباء في هامبورج، حيث التقى محمد عطا في 1995. وقد نفى أثناء التحقيق أن يكون اتبع دورات تدريب في أفغانستان، لكنه تراجع خلال المحاكمة ليقر بذلك.

وكان المتصدق من أفراد الخلية المكلفين بالدعم اللوجستي، أي التمويل وتأمين المساكن، إلى جانب إخفاء غياب الأعضاء الآخرين خلال إقامتهم في معسكرات التدريب في أفغانستان. وكان أول متهم في صدر عليه حكم في قضية الاعتداءات، وهو السجن 15 عاماً في هامبورج لمشاركته في قتل 3066 شخصاً، وقد صف المتصدق بأنه من "العناصر المؤسسين" للخلية، وكان يملك توكيلاً من الشحي لحساب مصرفي استخدم في تمويل دورات الطيران التي اتبعتها الانتحاريون في الولايات المتحدة.

سعيد بهاجي

مولود في ألمانيا في 15 يوليو (تموز) 1975، لأب ألمانية وأب مغربي، صدرت مذكرة توقيف دولية بحقه قبيل الاعتداءات، وكان مثل المتصدق، مكلفاً بالشئون اللوجستية للخلية. عرفه المتصدق بمحمد عطا، وقد سدد إيجار الشقة التي كانت تستخدمها الخلية في هامبورج، وتقاسمها مع عطا، ورمزي بن الشبية. وقد زار بهاجي أفغانستان في بداية عام 2000.

زكريا الصبار

ولد في الثالث من إبريل 1977 في المغرب، وجرى البحث عنه على الصعيد الدولي، ودوره - مثل ابن الشبية - غامض، إذ كان يريد التوجه في بداية 2001 إلى فلوريدا (الولايات المتحدة)، لكن السلطات الأمريكية رفضت منحه تأشيرة دخول، وقد كان وصوله إلى ألمانيا في 1997، حيث درس في هامبورج في بداية عام 2000، وعاش في شقة مع عطا وابن الشبية، ودرس مع زياد الجراح⁽⁴⁷⁾.

أبو حذيفة أحمد رفيقي "شيخ الأفغان المغاربة"

حكم عليه بالسجن لمدة عام في قضية السلفية الجهادية، في يوليو 2003، وقد ورد اسم الشيخ محمد عبد الوهاب رفيقي، الملقب بابي حفص، وهو ابن الشيخ أبو حذيفة ضمن الأسماء المرتبطة بتفجيرات الدار البيضاء⁽⁴⁸⁾.

وكان رفيقي يعمل ممرضاً في مصلحة التخطيط الكهربائي بمستشفى ابن رشد في الدار البيضاء، قبل أن يلتحق عام 1989 بأفغانستان خلال مقاومة الاحتلال السوفييتي، حيث تقرب من أسامة بن لادن زعيم تنظيم القاعدة، عن طريق حارسة الشخصى، المغربي عبد الله تبارك، والمعتقل حالياً في جوانتانامو.

ورغم أن رفيقي استمر بالمغرب منذ عودته من أفغانستان عام 1997، إلا أن اتصالاته بهذا البلد، وتنظيم القاعدة لم تنقطع، وقد ورد ذكر رفيقي في محاضر التحقيق في قضية الخلية النائمة لتنظيم "القاعدة" بالمغرب، والتي جرى تفكيكها، إذ صرح أحد المتهمين السعوديين في هذه القضية بأن رفيقي توسط له في الزواج من مغربية بنوصية من عبد الله تبارك.

وذكر اسم رفيقي في محاكمة يوسف فكرة ومجموعته، حيث نسبت محاضر التحقيق في هذه القضية أن المتهمين الذين اتفقوا على ضرب مصالح يهودية بالمغرب،

لجأوا إلى رفيقى من جل استشارته، والحصول على إجازته في القيام بذلك العمل.

عبد المجيد الكارح

صهر أحد السعوديين الثلاثة الذين حوكموا بالمغرب في عام 2002، ضمن المتهمين في قضية الخلية النائمة للقاعدة. وأحد المتهمين بتجيرات الدار البيضاء⁽⁴⁹⁾.

وكانت المحكمة المغربية قد استمعت إلى الكارح كشاهد في قضية "الخلية النائمة"، حيث أكد الكارح في شهادته أنه رافق الثبتي في رحلة إلى شمال المغرب، شملت كلاً من الناظور والفنيدق، وتعرف هناك على تجار مغاربة، وقد وصف تلك الرحلة بأنها "عائلية"، وتهدف إلى تعريف الثبتي الحديث الزواج بمغربية (بهيجة هيدور) بالمغرب، وأشار إلى أنهما خلال تلك الرحلة كانا بصحبة زوجته فاطمة هيدور وأمهما، كما اعترف الكارح، وهو موظف سابق في وزارة العدل المغربية في شهادته، أن الثبتي كان قد أبدى اهتمامه بمحركات الزوارق المطاطية، والدراجات المائية من نوع "جيت سكي"، خلال مرافقته في نزهة بالقوارب في نهر أبي رقاق قرب الرباط.

وكانت محاضر التحقيق في قضية الخلية النائمة لتنظيم "القاعدة" في المغرب قد نسبت إلى الكارح قوله أنه خلال الرحلة إلى الناظور عرف الثبتي بأشخاص قادرين على مساعدته من أجل دخول مدينة مليلة المغربية المستعمرة من طرف أسبانيا، والتي كان ينوي الدخول إليها من أجل الاستطلاع، وبحث إمكانية اتخاذها مقراً ونقطة انطلاق لعمليات ضرب البواخر البريطانية والأمريكية في مضيق جبل طارق. كما أشارت المحاضر إلى مرافقة الكارح للثبتي خلال مسعاه لشراء القوارب المطاطية، والسؤال عن أثمانها، سواء في مدينة سلا للمجاورة للرباط أو في شمال المغرب.

على العلام

تدرب العلام في أفغانستان على جهاد السوفييت عام 1990، وعاد إلى المغرب

حيث كانت تربطه علاقة بكل من أبو حذيفة "شيخ المغاربة الأفغان"، وعبد الرحمن الراكركي، وزكريا أبو غرارة، والقطراني، وعبد القادر الحشاني. وقد تم توجيه تهم له تتعلق بالتخطيط وإعداد أعمال إرهابية، والتشجيع بأفكار السلفية الجهادية الحركية التي تحدث على الجهاد، وضرب المصالح اليهودية والأمريكية في المغرب، وكذا تزوير جوازات سفر لتسهيل مأمورية البعض للذهاب إلى بريطانيا والالتقاء بابي فتادة الفلسطيني، للتزود بأفكار جهادية جديدة.

وخلال التحقيقات اعترف للعلام بذهابه إلى أفغانستان عبر المغرب، مروراً بالسعودية وباكستان، وتدريبه على أنواع من الأسلحة، مثل الكلاشينكوف، وعلى مختلف المهام القتالية، بجانب ممارسته للتصوير بالفيديو، لصالح مكتب مشروعات تعميم أفغانستان في مخيمات اللاجئين بباكستان، وحصوله على تأشيرات قانونية بتركية من سفارة المغرب في باكستان⁽⁵⁰⁾.

عمر معروف "الدانماركي"

مغربي الأصل، دانماركي الجنسية، حكم عليه بالإعدام ضمن عشرة متهمين آخرين في مجموعة يوسف فكرى زعيم جماعة التكفير والهجرة في أعقاب تفجيرات الدار البيضاء⁽⁵¹⁾.

الجماعة الإسلامية المقاتلة

يضم ملف الجماعة الإسلامية المقاتلة المغربية ثمانية أفراد، جميعهم من جنسية مغربية، وهم متهمون بالانتماء إلى ما يسمى "الجماعة الإسلامية المقاتلة المغربية" التي يعتقد أن الأفغان المغاربة أسسوها في أفغانستان أيام حكم طالبان، بهدف قلب النظام في المغرب. وحسب محضر الضبطية القضائية، فإن نور الدين نفيعا الملقب بـ"أبي معاد"

أحد عناصر المجموعة الثامنة، قد سبق له أن التقى بزعماء تنظيم "القاعدة"، خاصة أسامة بن لادن، وأمين الظواهري.

وتضم المجموعة إضافة إلى نفيعا، كل من: صلاح الدين بنيعيش المقلب بـ"أبي محجن"، وعبد الله نبيل المقلب بـ"صهيب"، وعبد اللطيف مورايق المقلب بـ"مالك الأندلسي"، وعبد الرحيم الزيواني المقلب بـ"ناصر"، وتوفيق الرجاتي، ومحمد أديب المقلب بـ"عبد الرحمن"، ويتابع هؤلاء بثم تكوين عصابة إجرامية لإعداد وارتكاب أعمال إرهابية لها علاقة بمشروع يهدف إلى المس الخطير بالنظام العام، والمشاركة في تزوير جوازات سفر واستعمالها، وتدبير أموال بنبة تمويل أعمال إرهابية، وممارسة نشاط في جمعية غير مرخص لها، وعقد اجتماعات عمومية بدون تصريح مسبق⁽⁵²⁾.

أوضاع الحركات الإسلامية بعد أحداث الجدار البيضاء

ارتبط ظهور الحركات الإسلامية في المملكة المغربية بالظاهرة العامة التي انتشرت في العالم الإسلامي منذ أوائل السبعينيات، وارتبطت بدورها بعدد من المؤثرات الداخلية والخارجية. فقد ظهرت تنظيمات إسلامية سعت إلى كسر احتكار الملك الحسن للمجال الديني، ولكنها لم تمثل بأي حال من الأحوال بديلاً سياسياً محتملاً للنظام. وكذلك أنت فترة الأزمات الحادة التي أثرت على شرعية العرش المغربي نتيجة تعدد المحاولات الانقلابية في السبعينيات، حيث قادت هذه المحاولات إلى التشكيك في الركائز التقليدية لشرعيته، هذا إلى جانب فشل ما يسمى بالليبرالية الواقعية التي وقع عليها الاختيار كاستراتيجية للتنمية من قبل الطبقة الحاكمة. ويضاف إلى ذلك الفراغ الذي عرفته الحياة السياسية في المغرب أوائل اسبعينيات، نتيجة حملات القمع الموجهة

ضد المعارضة، لتهيئة ظروف مواتية لظهور حركة إسلامية، وقد بلغ أوج قوة التنظيمات في الفترة من 1977 حتى 1981، إلا أنها بدأت منذ التسعينيات تشهد نوعاً من التراجع، حيث استمر النظام المغربي في حرصه على ضبط العلاقة بين السدين والسياسة بما يدعم السلطة الحاكمة.

ويقول د. سليمان اللضحان، أن البحث عن نشوء التيار التكفيري، يستلزم تتبع نشوء الأفكار الرئيسية التي تمثل العمود الفقري لفكر التكفير، وحين ننظر إلى المكون الرئيسي لفكر هذا التيار نجد أن له مكونين:

1- نظرية البراءة:

البراءة من المشركين، وتشمل عدائهم، وتكفير من أعانهم، أو استعان بهم على المسلمين، ولهذه الرؤية أصل في الشريعة، إلا أنهم توسعوا في استعمالها في سبيل تكوين مجتمع طهراني مثالي، هذا التوسع والتضخيم للبراءة من المشركين بدأ مع الخوارج الأولين في براءاتهم من العقيدة عن قتال خصومهم، ومع الشيعة في البراءة من أعداء آل البيت. وقد وصلت هذه الأفكار إلى فكر التيار التكفيري المعلى من خلال تنظير متأخر من علماء الدعوة في نجد، وخاصة حمد بن عتيق في كتابه "النجاة والقتال من موالاة الأتراك، وأهل الإشراك". وبقيت تلك النظرية في إطار التنظير تنتظر مناخاً ملائماً للتحويل إلى تطبيق على أرض الواقع.

وبداية من حرب الخليج الدولية، ومجيء القوات الأمريكية، وما صاحب ذلك من صراعات وانشقاقات في التيار الإسلامي، ساد تياران في نقل تلك الأفكار إلى التطبيق العملي: أحدهما التيار المسمى محلياً بـ (الجامعيين)، فقد استعملوا تلك النظرية مع خصومهم الإسلاميين، وأعلنوا البراءة من المبتدعة، ودعوا إلى إحياء منهج السلف - كما يرونه - في التعامل مع المخالف والبراءة منه. والتيار الثاني: التيار

الجهادى الذى خرج لتوه منتقياً من انتصاره على الاتحاد السوفيتى فى أفغانستان، وذهب يبحث عن ميدان آخر، فكان هذا الميدان الجديد الدول العربية التى ينتمى إليها هؤلاء الشباب.

2- نظرية الحاكمية:

وهى تكفر من لم يحكم بما أنزل الله، والتكفير المطلق لهم قال به جمهور من العلماء، وسيتوسع التيار كى يشمل ما تركه الشارع متاحاً خاضعاً للمصلحة، ثم يفسر كل مخالفة للشارع بأنها حكم بغير ما أنزل الله، وأن الحكم بغير ما أنزل الله كفر. وهذه النظرية لها تاريخ فى الخوارج، وبدأت تتبلور فى منظومة فكرية مع أطروحات أبو الأعلى المودودى، وسيد قطب.

وكانت حركات الإسلام السياسى فى المغرب سابقة فى النشأة على غيرها من الحركات المماثلة فى دول المغرب العربى، فقد تأسست حركة "الشبيبة الإسلامية" فعلياً فى 1969، أى قبل الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى الجزائر، وحركة النهضة فى تونس. وفى عام 1975، دشّن الجناح الجهادى للحركة عملية تأديب اليسار، وتصفية رموزهم باغتيال عمر بن جلون أحد قادة حزب الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية، وهو الحادث الذى عجل بتفكيك الحركة، لأن الدولة كانت مستعدة لمواجهة خطر أصولية تصطدم بأصوليتها، فالملك فى الدستور المغربى هو "أمير المؤمنين وحامى حمى الملة والدين"، وبالتالي فإن أى تعبير عن المعارضة، إذا ما ظهرت، يتم عادة فى الجانب السياسى من دون الجانب الدينى الذى تتركز فيه لفتصايدات الملك المدعومة بمبدأ البيعة.

وكانت الحركات الإسلامية تستتر وتنشط سرّاً، أو تلتحق بكتيبة التنظيمات المعارضة للسرية. وتحيط بها سرية المعلومات بشأن مرجعيتها وأساليبها فى التنظيم والعمل، وإن ظل العنف السمة الغالبة عليها، فبعض المراجع تتحدث عن وجود 20

حركة أو تنظيمًا، وأخرى تتحدث عن 150 مجموعة سرية أصولية، أو ذات اتجاه إسلامي في المغرب. وقد أمكن إحصاء 29 حركة أصولية وإسلامية هي:

- 1- حركة الشبيبة الإسلامية.
- 2- جماعة العدل والإحسان.
- 3- جماعة الإصلاح والتجديد.
- 4- جماعة التبيين.
- 5- منظمة المجاهدين بالمغرب.
- 6- تنظيم جند الله.
- 7- حزب التحرير الإسلامي.
- 8- تنظيم الجهاد المقدس.
- 9- حركة الشباب الإسلامي الثوري.
- 10- جماعة التبليغ والدعوة.
- 11- جماعة الوعظ والإرشاد.
- 12- جماعة الدعوة الإسلامية.
- 13- جماعة الدعوة إلى الخير.
- 14- أنصار الإسلام.
- 15- الدعوة إلى الحق.
- 16- جماعة الدعوة إلى الخير وأهل السنة.
- 17- جماعة البعث الإسلامي.
- 18- دار القرآن.
- 19- أهل اللواء.

- 20- إخوان الصفا.
- 21- جمعية الدعوة إلى الله.
- 22- جماعة الدعوة المحمدية.
- 23- جمعية ميثاق الإسلام.
- 24- جماعة شباب النهضة الإسلامية.
- 25- جمعية إنقاذ الوعظ والإرشاد.
- 26- أنصار الله.
- 27- أمل الدين.
- 28- البونتشيشيون.
- 29- جماعة حماس.

ولا تتعدى الحركات الأصولية التي تنطبق عليها صفة التطرف في أحسن الأحوال عشر حركات، بينها "الشبيبة الإسلامية، ومنظمة المجاهدين في المغرب، تنظيم خير الله، حزب التحرير الإسلامي، تنظيم الجهاد المقدس، حركات الشباب الإسلامي الثوري". والمقياس في ذلك هو الأسلوب الذي يميز بين ما هو ديني وما هو ميساسي، لأنه يوجد داخل الحركات المذكورة جمعيات ظرفية، كالبونتشيشيون، وأمل الله، أو دعوية، كجمعية التبليغ والدعوة، وثقافية، كجمعية البعث الإسلامي. وهذه وغيرها مما يماثلها، كحركة الإصلاح والتجديد تتبع أسلوب الاستيعاب، على عكس تلك المتطرفة، أو الجهاد التي تعمل بأسلوب الإقصاء والوصاية، واحتكار تمثيل الشرعية الدينية بتشكيلها باسم المجتمع والدولة.

ولا تقتصر الأصولية على هذه الحركات المنظمة عادة، فإلى جانبها من يعمل منفرداً، مثل: عبد الباري الزمزمي، وعبد العزيز بن صديق. والمتطور من هذه

الحركات هي: حركة الشبيبة الإسلامية، والجماعة الإسلامية، حركة الإصلاح والتجديد، وحركة العدل والإحسان.

ويرتبط ظهور الحركات في المغرب باسم عبد الكريم مطيع "سيد قطب المغرب"، ورغم أن مصير الأخير كان الإعدام، فإن الأول أفلت من الحكم بالإعدام. ولم ترتبط نشأة هذه الحركات بالثورة الإسلامية في إيران، ولكن يمكن القول أن هزيمة 1967، واتفاقيات كامب ديفيد، لعبتا دور المحرض على نشوء العديد من الحركات الأصولية، مثلما عرفت أحداث 1991 الدافع إلى عودتها للمساحة السياسية.

ويقول د. محمد ضريف، الأستاذ بالجماعة المحمدية بالمغرب: "إن الجماعات الإسلامية الموجودة بالمغرب هي: جماعة العدل والإحسان، وحركة التوحيد والإصلاح، حركة البديل الحاضري، الحركة من أجل الأمة، وتختلف قوة وحجم كل جماعة بينهم. وهناك فاعلون دينيون آخرون يريدون إثبات وجودهم منهم من يسمى بعلماء الدعوة (ليسوا رسميين) مثل: إدريس القطاني الذي كان ضد التحالف مع أمريكا بعد أحداث 11 سبتمبر، وهو ليس عضواً في أي جماعة، ويتعاطف مع جماعة العدل والإحسان. وهناك من يسمون بخطباء الجمعة الذين أصبح لهم دور سياسي يتمثل في الاهتمام بشئون المسلمين، وصاروا من خلال خطبهم يشكلون تياراً دينياً مغرباً إضافة إلى التيار السلفي".

وفي حرب الخليج الثانية عندما دخلت القوات العراقية الكويت، ظهر ما يسمى بجماعة علماء المغرب الأحرار، حيث أصدروا بيانات يحرمون فيها التحالف مع أمريكا ضد ضرب العراق، وانتقدوا السياسة الرسمية التي تنتهجها السلطة، وكان منهم إدريس القطاني، وأحمد الربوني رئيس حركة التوحيد والإصلاح.

ويعد الإسلاميون هم الخصم الرئيسي للسلفيين في المغرب، وكتابات عبد الرحمن المقرأوي، ومحمد الفيزاوي موجهة ضد الإسلاميين، وقد استعادت السلطة من

السلفيين لتقود حرب ضد الإسلاميين، ولم يدخل الحسن الثاني في حرب ضد أى تيار، بل كانت تتم محاربتهم بالوكالة، حيث تم توظيف العلماء رسمياً لمواجهة الإسلاميين ومن خطباء الجمعة بالتحديد، لأن الخطر كان يأتى من جماعة العدل والإحسان باعتبارها جماعة كبيرة ومنظمة.

وعن الخريطة الإسلامية يقول د. مصطفى الخلفى: "إن الجزء الذى تشكل منذ السبعينات فى الحركة الإسلامية تبلور فى أربع توجهات كبرى:

1- التوجه المرتبط بحركة التوحيد والإصلاح، والذي تأسس أو جاء نتيجة عملية توحيد بين مجموعة من التنظيمات فى عام 1996، وجزء منه بمثابة استمرار لحركة الشبيبة الإسلامية التى ظهرت على يد عبد الكريم مطيع. وهذا توجه معتدل يؤمن بخيار المشاركة السياسية، ويعمل فى أطر المؤسسات، ولا يطرح قضية المشروعية الدينية للحكم.

2- توجه جماعة العدل والإحسان بمرشدها الأستاذ عبد السلام ياسين، وقد تبلور منذ نهاية السبعينيات وبداية الثمانينيات، ويؤمن نظرياً بالمشاركة السياسية، لكنه يعتبر أن شروطها غير متوفرة، لأن قواعد اللعبة محددة سلفاً من طرف الحكم، وبحكم أن الهيئات المنتخبة لا تملك من الصلاحيات ما يكفى، حتى تنفذ برامجها.

3- التوجه الذى انبثق عن حركة الشبيبة الإسلامية، ففى التسعينيات خرج منها تنظيمان أساسيان: حركة البديل الحضارى، والحركة من أجل الأمة، وهما حركتان مستقطبان جزءاً من النخبة، لكنهما مازالتا فى طور الامتداد والانتشار، ولم تتحولا بعد إلى حركات جماهيرية فاعلة فى الشأن السياسى، باستثناء حركة البديل الحضارى، فإن لها حضوراً من خلال القطب الديمقراطى مع بعض الفعاليات اليسارية والامازيغية.

4- التيار السلفى أو الموجة السلفية: كان هناك تيار سلفى داخل الحركة الوطنية، ومن علمائها الشيخ محمد بن عربى العلوى، والفقيه الحمداوى، وغيرهما. وفى التسعينيات عرف نوع من الانتماء على يد الشيخ نقى الدين الهللى، وغيره. وكان من تأثيرات الحركة السلفية أن حركتى الشبيبة الإسلامية، والتوحيد والإصلاح على مستوى المنهج الإسلامى كانتا حركتان سلفيتين، لكنها أقرب إلى الإخوان، بمعنى أن المنهج النقدى سلفى، والمنهج الحركى إخوان.

وقد ارتبطت هذه الموجة بالتحويلات التى طرأت على الحركة السلفية فى العالم، وخرجت منها ثلاث دوائر كبرى دخل المدرسة السلفية فى العالم.

أ- للترجى التقليدى الذى لا يطرح قضية الحكم، والذى يسميه البعض نقداً لسلفية الولاة، وارتبطت بالسلفية السعودية. وقد انتشر ذلك التوجه فى المغرب فى بداية التسعينيات، وركز على محاربة البدع، وعدم الحديث فى قضية الحكم وحاكمية الشرعية، وحاكمية الله. وتميز بشدته على الحركات الإسلامية، واعتباره أن العمل الجماعى المنظم الذى تقوم به الحركات الإسلامية بدعة.

ب- داخل هذه الحركات نشأ تيار علمى انشق عليها فى بداية التسعينيات، وبدأت تنشأ سلفية علمية معتلة إصلاحية، استقطبت عدداً من رموز الذين كانوا تلامذة الشيخ نقى الدين الهللى فى السبعينيات والثمانينيات. ومن مزاياها أنها لا تدخل فى مواجهات مع الحركة الإسلامية، وتعمل على تأكيد الخط الإيجابى والإصلاحى داخل الطرح السلفى.

وهذه الموجة الإصلاحية كانت جزءاً من موجة إصلاحية عالمية داخل التيار السلفى ظهرت فى الأردن على يد أبو رحيم، والعسقس الذى تحدث عن أدعياء السلطنة. وظهرت فى السعودية مدرسة الشيخ سفر الحوالى، وسليمان العودة وغيرها.

ج- والتوجه الثالث يظهر في وجود السلفية التي تركز على قضية الحكم، التي يسميها البعض بسلطوية الغلاة، وهي تطرح قضية الحكم والتكفير، وكانت جزءاً من موجة عالمية ارتبطت بتنظيمات الجهاد في مصر، والجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر (سلفية ثائرة)، وأبرز رموزها، محمد الفيزاوي الذي أصدر كتيب "عملاء لا علماء".

وقد برز هذا التوجه في منتصف التسعينيات في المغرب، وتفاعل مع بعض الفتاوى والأفكار التي يفرضاها أبو قتادة الفلسطيني في لندن، والشيخ أبو عاصم المقدس في الأردن، وغيرهما. وتثور إشكاليات داخل هذا التيار مثل تكفير مرتكب الكبيرة التي يستحلها، ومسألة شرط الاستحلال من عدمه، ويسمى هذا التيار نفسه بـ"أهل السنة"، وقد عرف بعد أحداث 11 سبتمبر دفعة قوية عقب فتوى تحريم التعاون مع الأمريكيين، ومن رموزه: أبو حفص، والحدوشي، والشيخ حسن الكتاني، وهي مجموعة غير متفاعلة مع توجه للشيخ الفيزاوي، وتحاول أن تنشئ خطأ إسلامياً ذا خصوصية مغربية.

وقد برز في الحركات الإسلامية في المغرب جيل جديد معظمه من الشباب دون الثلاثين من العمر، وهم من لفئات النقطة في المناطق الشعبية والمهمشة، ولهم قدرة على الاستقطاب في صفوف هذه الشرائح، بالإضافة إلى استقطاب بعض الشباب الذين يملكون قدراً من العلم في الشريعة والسنة النبوية⁽⁵³⁾.

أبرز الحركات الإسلامية المعتدلة:

< حركة الشبيبة الإسلامية

نشأت في ظل مناخ البحث عن حل لمشاكل الأمة العربية بعد فشل الحل القومي بانحدار الناصرية، وتميزت بهدفين:

1- اعتماد الشريعة الإسلامية.

2- محاربة اليسار الذي وجد انتشاره في ذلك المناخ.

وكانت الشبيبة الإسلامية هي عبد الكريم مطيع الذي استخدم مختلف التكتيكات، لتلاقى ضربات السلطة، وحرف أنظارهم عن أهدافه السياسية. والتقى مع أحد أهدافها وهو محاربة الإلحاد الذي يبنه اليسار الماركسي. وبعد هروبه للخارج انقسمت الحركة، ليخرج منها "جماعة التبیین"، وجمعية أخرى ذات منحى ثقافى باسم "جمعية الشروق". وأسس عبد العزيز النعمانى للقائد السابق لجناح الحركة الجهادى "منظمة المجاهدين بالمغرب". كما أسس مطيع نفسه جناحاً جهادياً جديداً أسماه "قِصَل الجهاد"، وقد طبقت السلطة حتى 1985 مجموعتين تنتميان إليه وهما مجموعتا 71 و 26 الإسلاميتان.

ومن هذه للحركة، خرجت الجماعة الإسلامية بقيادة عبد الله بنكيران فى 1981، حيث ظلت تتأرجح بين خيارى السرية والعلنية لسنوات، تخللتها اعتقالات عدة فى صفوفها حتى 1983 حين اتسمت شعوبها الداعية إلى نبذ العنف والإرهاب والعمل السلمى فى نطاق الشرعية، واستبدلت اسمها بحركة الإصلاح والتجديد منذ بداية 1992.

« حركة الإصلاح والتجديد

انبثقت عن الجماعة الإسلامية كأحد أهم فصيلين إسلاميين فى المغرب، وعملت على السعى لاكتساب الشرعية، لعدم الترخيص لها للعمل بين الأحزاب والقوى السياسية المعترف بها علنية.

ويقول عبد الله بنكيران، أن الجماعة الإسلامية نشأت عام 1981، بعد مفارقتها للشبيبة الإسلامية، وتأثرت الحركة فى بدايتها بالمنهج الذى اتبعه أبو الأعلى المودودى، ثم تغير اسمها إلى الإصلاح والتجديد. حيث أن الحركة تريد القيام بالإصلاح بطريقة تدريجية، ومن الناحية الدينية تنمية حركة تجديدية تريد المحافظة على الهيكل العام للمجتمع، وإحداث التغييرات الضرورية فى سياق الفكرة الإسلامية

المبنية على التجديد الذى لا يخرج عن صلب الشرعية والدين، ولكن يقبل التغيرات والتطورات المطلوبة المسابرة للعصر، والمرتبطة بالأصل الإسلامى. ولم تنجح الحركة فى إنشاء حزب سياسى⁽⁵⁴⁾.

وفى أعقاب منع هؤلاء من إقامة حزب، التحق بعضهم بحزب العدالة والتنمية، واندمجوا فيه بعد أن اشترط عليهم زعيمه عبد الكريم الخطيب دخولهم كأفراد لا كتتظيم⁽⁵⁵⁾.

« حركة التبليغ والدعوة

هى حركة دعوية خالصة، تكتفى بالعمل بالمساجد، وأصولها نأتى من باكستان والدول المحيطة مثل بنجلاديش، وبالرغم من أنها حركة لا تعمل بالسياسة إلا أن السلطات المغربية تضيق عليها كثيراً لأنها من أصول أجنبية.

والحركات الإسلامية بالمغرب جمعيات، إذ لم يسمح لأحد بتشكيل حزب سياسى. ويعتمد النشاط السياسى الإسلامى فى المغرب على أدبيات جماعة الإخوان المسلمين، وأفكار حسن البنا وسيد قطب، لكنهم يرفضون تماماً استخدام المساجد للدعوة السياسية، ويعتبرونها أماكن لها قسيميته، ولا تستخدم سوى فى العبادة. ويستخدمون الجمعيات الثقافية التى يسعون دائماً إلى إنشائها، كواجهة لنشاطهم، يقومون فيها ندواتهم وهى منتشرة بكثرة بالمغرب. حتى أن جماعة التوحيد والإصلاح لها وحدها 60 جمعية.

وتنشط الجامعات الإسلامية من خلال مؤسسات اجتماعية، تهتم بالصحة والتعليم وتقديم معونات للفقراء⁽⁵⁶⁾.

وتشير المصادر إلى ظهور تيار شيعى حديث على خلفية الإعجاب بحزب الله ولكنه يبعد تماماً عن أفكار حزب الله، ومرجعيتهم ليست للشيعنة القديمة حيث يأخذ بكل خزعات للتراث الإسلامى. ولا ينتقى منه إلا الأموأ ويبدو عليه التحجر للفكرى والتعصب.

وظهرت مؤخراً: حركة "المنصرون"، وهم بالآلاف رغم أن المغرب ليس بها مسيحيون، وأغلب سكانه مسلمون بينهم 5 آلاف يهودى. وهى تمد بدعم من السفارة الأمريكية. وتعتبرهم الحكومة مرتكبين عن الإسلام، ولا تعترف بهم⁽⁵⁷⁾.

وتنشط فى طنجة تيارات أصولية مختلفة، حيث تؤدى كل التيارات الأصولية من حركة القومية والإصلاح المعترف بها إلى الجهات والجماعات غير المعترف بها كالعدل والإحسان والتبليغ وحزب التحرير، إضافة إلى مجموعات من الحركات المستقلة التى تشكل بشكلها بعض أتباع الشيوخ ومنها أهل السنة والجماعة الذين يقتنون بالشيخ الفيزازى أبرز الرموز الأصولية المتشددة. ولم يرتبط أحد من الأصوليين بأحداث عنف، ومعظم الصراعات ناجمة عن صراع مصالح.

وبعد تفجيرات الدار البيضاء نفى الشيخ محمد الفيزازى وجود أى تيار أو جماعة أو جمعية باسم "السلفة الجهادية" فى المغرب، واعتبر أن ذلك فبركة إعلامية. فى حين قال أحد نشطاء العدل والإحسان، عيسى أنرفى، أن الإسلام بعيد عن مثل هذه التصرفات⁽⁵⁸⁾.

أبرز الحركات الإسلامية المتشددة:

﴿ الصراط المستقيم

يتزعم هذه الحركة زكريا الميلودى الذى أمضى عقوبة السجن لمدة عام فى الدار البيضاء بعد أن أدين بتهمة الأمر بجلد "مفسد فى الأرض"، وأعتقل بداية عام 2003، فى إطار التحقيقات فى أوساط الإسلاميين. والميلودى كان من قوات الحسى سابقاً (حى سيدى مؤمن معقل الجماعة). وقد ولد لعائلة كبيرة العدد، وترك المدرسة مبكراً، ليعمل بائعاً متجولاً، وبعد ذلك بفترة أطلق لحيته وسمى نفسه "أميراً" وسط جماعة صغيرة من المجاهدين فى سبيل الله.

ويرى بعض المهتمين بشئون الجماعات الإسلامية بالمغرب أن هذه الجماعة انشقت عن جماعة التكفير والهجرة المعروفة بأنها تقيم الحد على من تعتبرهم خارجين على الشريعة الإسلامية. وتتعيش هذه المجموعة من تهريب المخدرات، وفرض الإتاوات، والأعمال الإجرامية الأخرى، وتسعى إلى السيطرة على المساجد في سيدي مؤمن والضواحي الفقيرة الأخرى، كضاحية المسيرة وحى للامريم، وتعتمد هذه الجماعة إلى غسل أدمغة الشباب في الحى عن طريق ما يصفونه بالتربية الإسلامية.

ويلف سيدي مؤمن حزام واسع من أحياء الصفيح يغطي 30% من المساحة، وتطلنه حوالي 13 ألف أسرة. ولم تشهد هذه المنطقة استثماراً عمومياً واحداً، وتوجد بها مدرستان ابتدائية وإعدادية، ولا توجد مراكز للشباب ولا دور ثقافة. والأسرة الواحدة يمارس أفرادها أنشطة متباينة، ما بين تاجر مخدرات، ومطرب، وفنّاء ليل، مما يجعل المشاجرات يومية داخل الحى⁽⁵⁹⁾. وتتجاهل الأحزاب المغربية هذا الحى باستثناء حزب الاستقلال⁽⁶⁰⁾. وفي أعقاب اعتداءات الدار البيضاء، قالت السلطات المغربية إن بعض المهاجرين الانتحاريين لهم علاقة بجماعة الصراط المستقيم التي حاولت خلال العام الماضي (2002)، فرض رؤيتها المتشددة للإسلام، وفي بعض الأحيان باللجوء إلى العنف، وقد تشكك البعض في قدرة هذه الجماعة على تنفيذ هذه الهجمات، حيث لا يوجد ما يثبت تورطها في ذلك. ولكنه أعلن أن ثلاثة من المعتقلين ينتمون للجماعة⁽⁶¹⁾.

وفي ديسمبر 2002، مثل 14 من عناصرها أمام محكمة الدار البيضاء بتهمة القتل العمد مع سبق الإصرار، لقتلهم بعض الرجال الآثمين في حى سيدي مؤمن، وعوقب زعيم التنظيم بسنة سجن، وأُخرج عنه في إبريل 2003، ولكنه أعيد للسجن في قضايا السلفية الجهادية، والسلفية الجهادية غير الصراط المستقيم، والتكفير والهجرة

التي تنسب إلى شكري مصطفى في السبعينيات، وهي تكفر السلطة والمجتمع، وتدعو إلى هجرهما، وأتباعها لا يعملون في مرافق الدولة باعتبارها كافرة، ولا يصلون في المساجد التي يعتبرونها غير شرعية، ولا يقيمون صلاة الجمعة باعتبار أنها لا تجوز إلا في أربعة مساجد (الحرم، النبوي، قباء، الأقصى)⁽⁶²⁾.

« جماعة السلفية الجهادية

المقصود بالسلفية الجهادية هو ذلك التيار من الوهابيين الذين رفضوا وجود القوات الأمريكية في الجزيرة العربية بعد حرب الخليج الثانية. وتعتقد أجهزة الأمن أن لهم امتدادات في الوطن العربي، وفي المغرب هناك سلفيين وهابيين مازالوا يناصرون السعودية مثل عبد الرحمن المفراوى، وهناك سلفيون بدعوا ينتقدون هذه السلفية مثل الفيزازي الذي أيد بصراحة أسامة بن لادن واعتبره صحابي القرن العشرين، وبارك أحداث 11 سبتمبر. وعند الإعلان عن تكوين خلية لتنظيم القاعدة عاد الحديث عن السلفية الجهادية، ثم وقعت انتقالات في إطار ما يسمى الآن «مجموعة الدار البيضاء للتكفير والهجرة» من خلال ما يسمى بالأمير يوسف فكرى الذى أرتكب بعض الأعمال الإجرامية، وهى جماعة ليست منتظمة، وهناك سلفيون، ليس فقط في المغرب، بل في جميع أنحاء العالم الإسلامى يسمون أنفسهم بأهل السنة والجماعة، وهو انتماء عقدي وليس فكرياً، وهم سنيون حيث أن السلفية منهج. وكان السلفى الجهادى قبل أحداث 11 سبتمبر يعنى الذى يكفر المجتمع المتطرف، ولكن بعد الأحداث أصبح بالنسبة للسلطة هو الذى يناصر ابن لادن، وبارك اعتداءات 11 سبتمبر.

يتزعم الجماعة محمد عبد الوهاب الرهيقى المدعو "أبو حفص"، 28 سنة، وهو ابن أحمد الرهيقى المدعو "أبو حنيفة"، أحد الأفغان المغاربة، وكان قد أيد هجمات سبتمبر 2001، وحوكم بالسجن 16 شهراً، واستفاد من العفو العام.

ويرجع تأسيس هذه الجماعة إلى التسعينيات 1992، على يد الفيزازي، الذي برز آنذاك كقائد للسلفية في المغرب. وفي عام 1993 أصدر "رسالة الإسلام إلى مرشد جماعة العدل والإحسان"، وأعلنت الجماعة إدانتها للدول العربية التي شاركت في التحالف الدولي الذي قادت الولايات المتحدة ضد العراق في حرب الخليج، ومن بين تلك الدول المغرب والمملكة العربية السعودية. وتدعو الجماعة إلى التطبيق المتشدد لحدود الشريعة الإسلامية ضد من يعتبرونهم مرتدين عن الإسلام⁽⁶³⁾.

والشيخ محمد الفيزازي من مواليد قبيلة مرنية بضواحي تازة (شمال شرق المغرب) عام 1949، درس القرآن في المساجد العتيقة بالبادية، ثم تلقى الدراسة العادية في المدارس الرسمية، وتخرج من مدرسة المعلمين بالرباط عام 1970. أهتم بالدراسات الشرعية، ونال الإجازة في علوم الحديث، ومارس الخطابة والوعظ من عام 1976 في طنجة، وألف ما يناهز 20 كتاباً، ويعد من أبرز رموز الحركة الإسلامية في المغرب، وقد أدان تفجيريات الدار البيضاء، ونفى اعتقاله جراًها، ونفى أي وجود لتيار السلفية الجهادية في الساحة المغربية من حيث هو تيار أو كيان أو جماعة ذات أهداف، ونفى نسبة زعامة للتكفير والهجرة له. ولوضح الشيخ الفيزازي في حديث له مع الشرق الأوسط في 27 مايو 2003 أنه يعارض الحكومة المغربية دون اعتراض من أحد.

وقال الفيزازي، أنه قبل عامين أسس جمعية أهل السنة والجماعة، وهي جمعية ذات أهداف دينية بحتة، وحتى الآن لم ترفض لنا السلطات بالشكل الذي نريد العمل به في وضوح النهار. وقد منعت من الخطابة في المساجد وإلقاء الدروس بها، نظراً لموقفنا من العدوان الأمريكي على الشعب الأفغاني⁽⁶⁴⁾.

وفي مايو 2002 اكتشفت السلطات المغربية عدداً من الخلايا التابعة لتنظيم القاعدة نسبت إلى السلفية الجهادية. وتيار السلفية يتسم بالضعف، والسلفيين عموماً ليس

لهم مذهب محدد المعالم كالمذاهب الفقهية، أو الفرق الكلامية، لأنها تيار عام يشمل العالم الإسلامي منذ عهود التابعين، وأشهر بالانتساب إلى السلف والصحابة وعدم تشكيله لحزب أو جماعة. ولكن السلفية في المغرب غير ذلك حيث أنشئت جمعيات عديدة مثل دور القرآن وكلها تتباين في رموزها ووسائلها وقدرتها على تجنيده للأتباع، وشهدت السلفية تطوراً، فمن السلفية التقليدية (الولاء)، إلى السلفية الوسطية (الإصلاحية) التي تهتم بالإصلاح مع عدم التشدد، أو الخروج على الحاكم والنصح له، إلى السلفية الغلاة (الجهادية) الذين غالوا في مفهوم الجهاد حتى يجوزونه ضد الحكام والسائحين⁽⁶⁵⁾.

وعلى عكس جماعة الصراط المستقيم التي يتركز مقلتها في مدينة الدار البيضاء، تعد طنجة وفاس هما موطن تيار السلفية الجهادية، ففي طنجة يقطن الشيخ محمد الفيزاوي أبرز رموز الحركة الإسلامية في فاس، وبالتحديد في حي بالخياط الواقع في الضاحية الشمالية من المدينة، حيث يعيش بعض أنصار السلفية الجهادية، وأغلبهم من الملحنين، وينعت الحي "بقندهار" في إشارة إلى الانتشار الخطير لأتباع الحركة الذين تجاوزوا حدود الدعوة إلى العنف والتطرف فيما يسمونه مساجد. ويمارسون القصاص لمرتكبي تجارة المخدرات، ويمدون لضرب ضحاياهم بالسلاح الأبيض، وقد بسطوا هيمنتهم على حي العوينات بالمدينة من خلال القيام بمهام غربية، والتدخل في اختصاص الشرطة، وأيضاً في الحسنى في فاس (شمال غرب)، ومنطقة البورنيات، وكلها أحياء لا تهتم أيضاً السلطات المغربية بها، ولا تحظى بنصيب وافر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمشروعات الخدمية، ولا تشملها التغطية الأمنية بشكل مكثف مما يسمح للمتطرفين بفرض نظامهم الخاص، وإنشاء معسكرات تدريب على فنون القتال، ومركز للتكوين الأيديولوجي، أو ما يعرف بمركز تقوية الإيمان⁽⁶⁶⁾. وكان أمراء السلفية الجهادية يبيحون السرقة، وضرب المؤسسات والمصالح،

للحصول على المال مثل: عبد الإله صينو الملقب بأبى على، والمزداد الذى كان يحضر لعمليات سرقة من خلال التردد والتجسس على البنوك، ومختلف المصالح المالية من أجل السطو عليها.

ولتخذ السلفيون مراتب تحولت إلى جوامع تقام فيها ليالى الذكر، وكانت المجموعة تدعو للقتل وتستبيح دماء الأبرياء. وكانوا يمولون نشاطاتهم من السرقات التى تقوم بها عناصرهم، ومن المداخل التى كانوا يحصلون عليها من منخرطى الودانيات التى يؤسسونها.

ولهم طقوس خاصة فى الصلاة والدعاء، وتشيع الجنائز التى تختلف عن المذهب المالكي، وتتقاضى إلى حد كبير مع تعاليم الدين الإسلامى الذى ينبذ العنف والتطرف وقتل المسلم بغير حق. وفى مدينة فاس التى تحتضن حوالى خمسة آلاف من عناصرهم، تنشط هذه العناصر، وكذلك فى مدن أخرى مثل: الدار البيضاء، ومكناس، ووجدة. وينتمى معظم شيوخهم مثل: عبد الوهاب الزهينى "أبو حفص"، والسده أبو حنيفة، وحسن الكتانى، ومحمد الفيزازى إلى المدينة (فاس)، وقبل أحداث الدار البيضاء تم إغلاق جوامع كانت تنشط فيها هذه العناصر⁽⁶⁶⁾.

وترفض عناصر الجماعة أداء صلاة الجمعة بالمسجد، بل يؤدونها بمنزل أحدهم، ويعتبرون الاحتفال بعيد المولد النبوى الشريف، وقراءة الفاتحة والدعاء بعد الصلاة، وقراءة القرآن بشكل جماعى، والأذان ثلاث مرات بصلاة الجمعة بدعة. وتمثل آخر مبادئها فى الجهاد لتطبيق الدين الإسلامى، ومحاربة الزنادقة والملحدين، واعتبار نشاط الأحزاب السياسية والجماعات الإسلامية الأخرى منافقين وكفار خالدين فى النار. ويتبنى أتباعها مبدأ الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والتحريض ضد السلطة باعتبارها عدو. وكان السلفيون يستغلون الدين لأغراض

شخصية، ويعمدون لاستقطاب الشباب، ويمنعون نسائهم من الخروج إلى الشارع، ويحثّين على ارتداء الحجاب والخمار⁽⁶⁷⁾.

وسبق جماعة السلفية الجهادية في مدينة فاس، حركة الكتانين، وجماعة الزيتونيين. وشهدت مدينة فاس في الستينيات والسبعينيات وبداية الثمانينيات انتشاراً واسعاً لجماعة الزيتونيين في أحيائها. ويعتقد البعض أن السلفية، وجدت من رماد هاتين الجماعتين، خاصة بعد اعتقال معظم عناصرها ووفاتهم في السجن. وخلال الفترة الزمنية المذكورة، شهدت فاس انتشار ما سمي بأنها بأتباع الزيتونيين الذين تبقى سلوكياتهم أقرب إلى السلفية، وكان الزيتونيون امتداداً للكتانين أتباع الشيخ الكتاني. وفي عام 1984، وبعد أحداث العنف، طالت حملة الاعتقالات عناصر الزيتونيين، وكان الزيتونيين يعيشون بشكل جماعي، ويحرمون الأكل في مواسم غير تقليدية (بدوية)، ويرفضون كل ما هو رومي أو أجنبي. وكان منطق الحلال والحرام أكبر متحكم في تصرفات أفراد الجماعة، وكانوا يرفضون إنجاز الوثائق الإدارية الخاصة بهم في الإدارات العمومية، ويرفضون استخراج تصاريح لدفن الموتى⁽⁶⁸⁾.

◀ جماعة التكفير والهجرة

ويترعها يوسف فكري، 25 سنة، ألقاب الروحي الذي تلقبه بعض الصحف المغربية بـ"أمير الدم". التحق فكري بجماعة التبليغ والدعوة في 1994 في غرب مراكش، قبل أن يؤسس التكفير والهجرة المتشددة، ويغير مظهره على الطريقة الأفغانية بعد إطلاق لحيته.

بدأ مسيرته في أكتوبر 1998 باغتيال عمه عبد العزيز فكري في مدينة اليوسيفية بتهمة معايشة البغايا، واعتدى على شخص ثان بالمدينة، وانتقل عام 1999 إلى جبل ثيرقاع في ضواحي مدينة الناطور (شمال شرقي المغرب)، حيث قام بقتل أحد

المرشحين للهجرة المبرية بدعوى أنه شيوعى. وعاد للدار البيضاء حيث تحالف مع صديقه محمد دمير، واعتدى بالضرب على شرطى بقماس.

وفى صيف 1996 بدأت هذه المجموعة فى تنفيذ فتاويها بهدف تطبيق الشريعة الإسلامية بحد السيف، حسب فهمها، وأتى فكرى بثلاث عمليات إجرامية فى حى سيدى مؤمن بالدار البيضاء، تمثلت فى تصفية أحد أفراد عائلته، إضافة إلى شرطى، وموثق رميت جثته فى بئر مهجورة.

ومحمد دمير من الأفغان المغاربة تم اعتقاله بعد مداممة دموية فى حى سيدى مؤمن بالدار البيضاء، بينما سقط يوسف فكرى فى يد الشرطة بطنجة⁽⁶⁹⁾.

وارتبط ذكر هذه الجماعات الثلاث، بعد تفجيرات الدار البيضاء، بسجلها من العمليات الإجرامية التى وقعت فى مدن: الدار البيضاء، وفاس، ومكناس، وطنجة، وتطوان، والناطور، واليوسيفية، والتى قام بها فاعلوها بدعوى أنها جهاد فى سبيل الله، ومحاربة للمنكر. وتنشط المجموعات الثلاث خارج إطار الحركة الإسلامية.

ومن العرض السابق يلاحظ أن:

أعتمدت السلطة السياسية آليتين ضد بعض مكونات التيار الإسلامى، الأولى آلية الإقصاء، ويتم ممارستها انطلاقاً من تيارين:

أولاً - رغبة السلطة السياسية فى تحديد القوة الانتخابية لجماعة العدل والإحسان، وذلك بعدم الاعتراف بالجماعة كجمعية ذات صبغة سياسية، أو الاعتراف بالدائرة السياسية التابعة للجماعة كحزب سياسى، مما يجعل الجماعة خارج اللعبة الانتخابية.

ثانياً - رغبة السلطة السياسية فى عدم التخلّى عن بعض ثوابت خياراتها والمتمثلة أساساً فى عدم الترخيص لبعض مكونات التيار الإسلامى بتشكيل حزب سياسى.

أما آلية الاحتواء، فتتمثل في دفع بعض إسلامي حركة التوحيد والإصلاح إلى العمل سياسياً من خلال حزب العدالة والتنمية بزعامة د. عبد الكريم الخطيب، رغم التناقضات بين التيارين⁽⁷⁰⁾. وهو ما يمكن تفسيره كأحد أسباب العنف، ويمكن إجمال الفرضيات الموصلة لانفجار دائرة العنف في ضوء العناصر الموضوعية الآتية:

- تنامي المد الأصولي في المغرب بدعم سياسي من الداخل، ولوجيستي متنوع الجهات والأيدولوجيات من الخارج.

- السياسات الاقتصادية المتبعة منذ 1984، والتي أضرت بأوضاع الطبقات الدنيا، وأجحقت حقوقهم في التعليم وتوفير السكن والخدمات الصحية، وهيات من ثم لظهور طبقة من المرابين والمنتهجين، سواء بالانفتاح الاقتصادي على أوروبا أو بالموارد الوطنية وعلى خلفية المصالح.

- التيه السياسي الذي يعيشه المجتمع في ضوء ضعف الشعور بالمواطنة وبالمسؤولية أمام الجماعة، وانعدام ما يحفز على المشاركة في العمل السياسي (رداء صورة السياسي والحزبي الذي لا يرى في غير صورة الانتهازي الوصولي لخدمة مصالحه)، وحتى في عمليات الاقتراع لانتخاب نواب للبرلمان، أو مستشارين محليين (نسبة للمشاركة في الانتخابات النيابية الأخيرة لم تتجاوز 47%، ولم ترتفع إلى ذلك إلا بسبب المشاركة المكثفة في البادية).

- تدمير النسيج الثقافي، وخلق وعي زائف، واختراع قضايا هامشية لإغواء التحديث، وحماية التقليدي والعتيق بدعوى المحافظة على الشخصية ومكونات الهوية. هذا من دون استعادة الفرضيات الكبرى التي ربطت المد الأصولي، وانفلات جماعته في البلدان العربية بطبيعة البنية الذهنية العربية وثقافتها التقليدية، وانكسار النموذج القومي، وفشله في مشروع الإصلاح، ووقوع الدولة في تبعية شاملة للسياسات

المفروضة عليها من الخارج حتى اصطدم الناس معها باكراهات اقتصادية، وبعوائد استهلاكية شتى أفقدتهم معنى الانتماء إلى الوطن والإحساس بمسئولياتهم⁽⁷¹⁾.

والذي يعني هنا الجدل القائم بين دعاة الحداثة، والإسلاميين حول نموذج المجتمع الذي يرغب كل من الجانبين في فرضه بالمغرب، ففي 25 مايو نظمت في الدار البيضاء تظاهرة وطنية ضد الإرهاب، شارك فيها حزب العدالة والتنمية الإسلامي، وجميع أحزاب الغالبية النيابية، داعية جميع القوى المعارضة للإرهاب للمشاركة فيها. ودعا حزب العدالة جماعة العدل والإحسان للمشاركة الكثيفة بها، ولكن العديد من سكان الدار البيضاء نددوا بأى مشاركة للإسلاميين "المعتدلين"، ولاسيما حزب العدالة والتنمية المتهم بالتواطؤ مع الإسلاميين الناشطين، في حين رأى آخرون أن الحزب يستخدم النظام الديمقراطي، لتنمير الديمقراطية من الداخل. ولكن دعاة الحداثة يتهمون الإسلاميين بالرجعية والسلطوية، في إشارة إلى فرض نظام أخلاقي من خلال تدخلاتهم في الحياة الاجتماعية، ومنها الحملات التي شنتها جماعة العدل والإحسان على الشواطئ خلال صيف 2001، لمكافحة "الرنيلة"، وسنهدت النساء في ثياب البحر، والحملات الكلامية ضد دور السينما، وتعليم الفرنسية، والتظاهرات الإسلامية ضد حفل للممثل الهزلي الفرنسي لوران جيرار الذي ألهم بتأييد الصهيونية. ويرفض هذا الاتجاه هذه الممارسات التي يعتبرها تتعارض مع قيم الإسلام، وتسيء إلى المسلمين المتدينين.

وبعد تفجيرات الدار البيضاء سوف يعمل أهل اليسار في البلاد على النيل من الحركات الإسلامية، مما يوجب الصراع بينهما أصلاً، والذي أدى نتيجة شن صحفهم حملات إعلامية للإسلاميين أدت إلى اعتقال بعضهم في هذه التفجيرات. وسوف يحاول اليساريون سحب البساط من تحت أقدام الحركات الإسلامية، خصوصاً التي تتألف في صناديق الانتخابات.

أما الحركات الإسلامية المتشددة كالسلفية، والصراط، فالسلطات بدأت فى الكشف عن تنظيماتهم، وأماكن تواجدهم بهدف القضاء عليهم قضاءً مبرماً، وتجرى حالياً محاكمات لكل خلية من تلك الخلايا على حدة.

وقد تؤدى الاختلافات بين التيارات الأصولية المغربية (اختلافات أحياناً فى ثوابت الدين) إلى أحد أمرين:

أولهما: توحيد هذه التيارات فى مواجهة الحملات الأمنية والإعلامية العنيفة ضدها.
وثانيهما: تعميق الانقسامات والاختلافات، خاصة بين الحركات المعتدلة والتي تنضوى تحت أقدام النظام، والمتشددة التي تنتهج العنف طريقاً للخلاص.

الهوامش

- 1- د. هدى منيكس، التحول الديمقراطي في المغرب، مجموعة محاضرات أُلقيت على صنية تمهيدي ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001-2002 ص 5-10.
- 2- المرجع السابق، ص 22.
- 3- د. مصطفى الخلفي، الأزمة السياسية بالمغرب، وخيارات الإسلاميين، إسلام أون لاين 2002/4/24.
- 4- أحمد تهاى، الانتخابات المغربية: تحدى الاستمرارية والتغيير، مجلة الديمقراطية، العدد (9)، شتاء 2003، ص 165-176.
- 5- وكالة الأنباء الفرنسية 2003/5/30.
- 6- الشرق الأوسط 2003/6/2.
- 7- الجزيرة نت، 2002/9/25.
- 8- حوار مع عبد العزيز رباح، في الجزيرة نت 2002/9/25.
- 9- أحمد تهاى، مرجع سابق، ص 165-176.
- 10- الوسط، 1992/12/7.
- 11- الوطن العربي، العدد 1369، 2003/5/30.
- 12- الجزيرة نت، 2003/9/25.
- 13- د. مصطفى الخلفي، الأزمة السياسية بالمغرب وخيارات الإسلاميين.
- 14- موقع إسلام أون لاين، 2002/7/14.
- 15- موقع www.gawab.com
- 16- وكالة الأنباء الفرنسية 2003/5/28.
- 17- د. حسن سعد، إسكان الفقراء بالمغرب بين الإدماج والتنمية، 2003/6/30.

- 18- وكالة الأنباء الفرنسية، 9/9/2003 .
- 19- الصباح، 30/7/2003 .
- 20- الصباح، 25-29/9/2003 .
- 21- وكالة الأنباء الفرنسية، 18/5/2003 .
- 22- المصدر نفسه، 21/5/2003 .
- 23- المصدر نفسه، 18/5/2003 .
- 24- المصدر نفسه، 20/5/2003 .
- 25- وكالة الأنباء الفرنسية، 21/6/2003 .
- 26- الصباح، 5/6/2003 .
- 27- الصباح، 6/6/2003 .
- 28- الصباح، 8/7/2003 .
- 29- الصباح، 20/6/2003 .
- 30- الشرق الأوسط، 27/7/2003 .
- 31- وكالة الأنباء الفرنسية، 21/7/2003 .
- 32- الشرق الأوسط، 2003/8/29 .
- 33- الشرق الأوسط، 12/8/2003 .
- 34- الشرق الأوسط، 11/8/2003 .
- 35- الشرق الأوسط، 13/8/2003 .
- 36- موقع: العلم بالرباط على الإنترنت، 7/8/2003 .
- 37- الشرق الأوسط، 13/7/2003 .
- 38- الشرق الأوسط، 2003/7/8 .
- 39- الشرق الأوسط، 2/8/2003 .

- 40- الشرق الأوسط، 19/7/2003 .
- 41- الصباح، 23/7/2003 .
- 42- الشرق الأوسط، 12/8/2003 .
- 43- الشرق الأوسط، 6/8/2003 .
- 44- الشرق الأوسط، 12/7/2003 .
- 45- موقع إسلام أون لاين على الإنترنت، 18/7/2003 .
- 46- وكالة الأنباء الفرنسية، 18/5/2003 .
- 47- المصدر السابق، 21/5/2003 .
- 48- الحياة، 11/9/2003 .
- 49- الشرق الأوسط، 19/8/2003 .
- 50- الشرق الأوسط، 19/8/2003 .
- 51- الشرق الأوسط، 4/9/2003 .
- 52- وكالة الأنباء الفرنسية، 22/9/2003 .
- 53- نواف الشرعى، تفجيرات الدار البيضاء والرياض تطرح السؤال: كيف نشأ الفكر المتطرف فى مجتمعاتنا، وكيف يمكن إصلاحه، الشرق الأوسط 2003/6/17 .
- 54- القاهرة 2002/11/15 .
- 55- الوسط، العدد 45، 7/12/1992 .
- 56- نفس المصدر، 23/5/2003 .
- 57- الشرق الأوسط، 26/5/2003 .
- 58- الوطن العربى، العدد 1351، 24/1/2003 .
- 59- الوطن العربى، العدد 1352، 31/1/2003 .
- 60- وكالة الأنباء الفرنسية، 26/5/2003 .

- 61- الحياة، 2003/6/7.
- 62- موقع BBC ARABIC ، 20/5/2003 .
- 63- الوطن العربي، العدد 1369، 30/5/2003 .
- 64- الوطن العربي، العدد 1351، 24/1/2003 .
- 65- الشرق الأوسط، 27/5/2003 .
- 66- جريدة الصباح المغربية.
- 67- الصباح المغربية 20/6/2003 .
- 68- حميد الأبيض، متطرفون يحرمون التعامل مع غير المسلمين والعمل فى مصالح
مباحية. الصباح، 8/7/2003 .
- 69- الصباح، 8/7/2003 .
- 70- الشرق الأوسط، 2003/5/22.
- 71- يوسف فاورى، التطرف الراهن وخلفيات الإسلام السياسى فى المغرب، الحياة، العدد
14781، 2003/9/12.

حزب التحرير الإسلامي:

محاولة إحياء نشاطه في مصر

الفصل

الرابع

في إبريل عام 2002 اعتقلت السلطات المصرية أربعة بريطانيين، ونحو 50 آخرين من المتشددين المصريين، ووجهت لهم تهماً تتعلق بمحاولتهم إعادة إحياء نشاط "حزب التحرير الإسلامي" في مصر، بعد أن قضى عليه تماماً في النصف الأول من السبعينيات في القرن الماضي. ثم شملت الاعتقالات بعد توسيعها نحو مائة من المتشددين المصريين⁽¹⁾.

وتم إلقاء القبض على هؤلاء في عدة مناطق بالقاهرة والجيزة، إضافة إلى وجود بعض الجنسيات، وخلال التحقيقات تم رصد علاقاتهم بمراكز الحزب في ألمانيا وبريطانيا والنمسا، إلى جانب تلقيهم دعماً مالياً من الخارج، خاصة من مقر قيادة الحزب، وضبطت لديهم أعداد كبيرة من أجهزة الكمبيوتر⁽²⁾.

ونسبت لائحة الاتهام إلى المتهمين في القضية أنهم "انضموا إلى تنظيم سرى محظور يهدف إلى محاولة قلب نظام الحكم بالقوة، وروجوا بالقول والكتابة لأفكار جماعة أسست على خلاف أحكام القانون، تهدف إلى منع مؤسسات الدولة من ممارسة أعمالها، وروجوا أيضاً فيما بينهم وللغير دعوتهم إلى قلب نظام الحكم، وأباحوا الخروج عليه سعياً لإقامة ما أسموه بالخلافة الإسلامية، بجانب حيازة مطبوعات بغرض الترويج لأفكار الحزب، واستخدام محررات ومنشورات تثبت مبادئ التنظيم".⁽³⁾

وتمت إحالة المتهمين للقضاء في 4 أغسطس 2002، حيث جرت محاكمة جميع المتهمين حضورياً، باستثناء "محمد محمد عبدالفتاح"، وبدأت في أكتوبر من نفس العام محاكمة البريطانيين "رضا بانكهريست"، و"يان مالكولم"، و"ماجد نواز"، و23 مصرياً، أبرزهم "أحمد إبراهيم الجدامي"، و"علاء الدين الزناتي". وقد أكد المتحدث باسم الحزب من بريطانيا أن الثلاثة ينتمون إلى حزب التحرير.⁽⁴⁾

وبعد التحقيقات اختصر الاتهام على 26 شخصاً بينهم ثلاثة بريطانيين، وخلال جلسات المحاكمة طلبت هيئة المحكمة تقريراً من مجمع البحوث الإسلامية في شأن الكتب التي ضبطت في حوزة المتهمين، وما إذا كانت أفكار التنظيم مخالفة للشريعة الإسلامية.⁽⁵⁾

وقرر رئيس المحكمة، القاضي "أحمد عزت العشماوي"، تشكيل لجنتين واحدة دينية من علماء الأزهر، والأخرى قانونية من أساتذة الحقوق في جامعة القاهرة، لفحص الكتب والمطبوعات التي ضبطت في حوزة المتهمين، وبيان مدى مخالفتها أو تطابقها مع الشريعة الإسلامية، وهو ما لقي ارتياحاً من جانب المتهمين أنفسهم، ومحاميهم، وكذلك عائلاتهم، لكن هؤلاء ظلوا على استغرابهم، لأن المحاكمة - بحسب ما يقولون - تقوم على أسس فكرية، وليس لانتماء المتهمين إلى تنظيم إرهابي.

تعد تلك المرة الأولى التي يحاكم فيها أجانب لا يحملون الجنسية المصرية كجنسية أصلية، أمام القضاء المصري في قضايا العنف الديني. ووفقاً لمصادر قضائية فإنه تم استبعاد نحو 60 مصرياً آخرين خضعوا للتحقيق من جانب نيابة أمن الدولة في القضية نفسها، ولم يحل على المحاكمة إلا ألس 26 متهماً، وبينهم البريطانيون الثلاثة، وكذا تم استبعاد بريطاني رابع، حيث رأت جهات التحقيقات أن لا علاقة له بالتنظيم، أما البريطانيون الثلاثة الذين اتهموا في القضية، فهم "رضا بانكورست"، و"ماجد نواز"، و"يان مالكولم".

وأفادت مصادر اطلعت على التحقيقات أن المتهمين، بمن فيهم البريطانيون الثلاثة، اعترفوا بعضويتهم في التنظيم، واعتناقهم أفكاره، وأنهم عقدوا لقاءات وندوات في محافظات القاهرة والجيزة والإسكندرية والقليوبية، ناقضوا فيها تحقيق أهداف التنظيم، لكنهم نفوا أن يكونوا قد خططوا لارتكاب أى أعمال عنف على الإطلاق، كما لوحظ أن المضبوطات التي عثرت عليها السلطات معهم لم تشمل أسلحة ومتفجرات، وإنما كانت كلها عبارة عن كتب ومطبوعات، وبيانات تخص الحزب.⁽⁶⁾

وعقب انتهاء المحكمة من الاطلاع على تقرير مجمع البحوث الإسلامية بشأن فحص الكتب المضبوطة لدى المتهمين، تقرر التأجيل⁽⁷⁾، وسبق ذلك قيام المحكمة بفض 6 تقارير احتوت على تركة للديسكات والكتب التي ضبطت لدى المتهمين البريطانيين.⁽⁸⁾

تم تأجيل محاكمة المتهمين أكثر من مرة، نتيجة الاستماع إلى مرافعة النيابة تارة، وتأخر وصول المتهمين تارة أخرى. واستند رئيس نيابة أمن الدولة في مرافعته إلى أن التنظيم ما هو إلا جسر للوصول إلى الحكم، والخروج على كل الأنظمة في الدول العربية والإسلامية.⁽⁹⁾

وقد لاحظت جهات الأمن المصرية نشاطاً إعلامية واسعاً لـ "حزب التحرير الإسلامي" منذ منتصف العام للماضى، عبر بيانات إلى الصحف ووكالات الأنباء، بعضها تحدث عن الأوضاع فى مصر وأوزبكستان، وتضمن هجوماً شديداً على الولايات المتحدة. وضبطت السلطات المصرية فى حوزة المتهمين كمية من المنشورات والبيانات، ومطبوعات أخرى تحوى أفكار ومبادئ الحزب المحظور قانوناً فى مصر، وكان ثلاثة من البريطانيين الأربعة قد وصلوا إلى مصر بفرض الدراسة فى جامعة الأزهر، بينما حصل الرابع على تأشيرة سياحة للدخول إلى الأراضى المصرية.

وتؤكد السلطات المصرية أن المتهمين اعترفوا بعضويتهم فى "حزب التحرير"، وأنهم ذكروا أن مبادئ الحزب تعود إلى "تقى الدين النبهانى" الذى أسس الحزب فى الأردن عام 1953، والذى توفى عام 1974، وذكروا أن الحزب بعدها انقسم إلى ثلاثة أقسام، الأول: يقوده فى بريطانيا "عبد القادر زلوم"، وينشط بين المهاجرين الآسيويين، والثانى: كان يقوده الشيخ عمر بكرى، قبل أن ينشق عنه ليؤسس "جماعة المهاجرين" والثالث: ينتشر فى أماكن مختلفة من العالم بينها أوزبكستان.

وتعود جنود حزب "التحرير الإسلامى" فى مصر إلى بداية السبعينات من القرن الماضى، حيث نفذ أعضاءه أول هجوم مسلح فى ذلك العقد مدشنين بذلك ظهوراً بارزاً للجماعات المتطرفة، إذ شنت عناصر الحزب فى حزيران (يونيو) 1974 هجوماً استهدف "الكلية الفنية العسكرية" فى منطقة كوبرى القبة (شرق العاصمة) المصرية، بمساعدة أعضاء فى الحزب من طلبة الكلية، بهدف الاستيلاء على الأسلحة الموجودة داخل الكلية قبل الزحف إلى مقر اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، حيث كان الرئيس الراحل أنور السادات، يعقد اجتماعاً مع كبار مساعديه. وكانت الخطة الموضوعة تقضى بقتل السادات ومن معه، ثم التوجه إلى مقر الإذاعة والتلفزيون الذى لا يبعد

سوى أمتار قليلة عن المكان الموجود فيه السادات، لإعلان بيان إقامة الدولة الإسلامية. إلا أن الهجوم الذي أسفر عن مقتل 31 شخصاً من الجانبين قد فشل، ولأقت السلطات وقتها القبض على كل قادة وأفراد التنظيم.

وكان المواطن الأردني الجنسية الفلسطيني المولد "صالح سرية" قد غادر الأردن عقب أحداث "أيلول الأسود"، واتجه وزوجته إلى مصر، حيث أسس "حزب التحرير الإسلامي"، وعاونهُ عدد من المتشددين المصريين، ومنهم: "كارم الأناضولى، و"حسن الهلاوى" و"حسن السحيمى"، وأعدم "سرية" عقب فشل الهجوم على مبنى الكلية الفنية العسكرية، وحكم على باقى الأعضاء بالسجن.

ولا يؤمن التنظيم بارتكاب عمليات بشكل مكثف مثل تنظيمى "الجهاد" و"الجماعة الإسلامية"، اللذين ظهرا فى مصر فى مرحلة لاحقة، ويسعى أعضاؤه دائماً إلى محاولة تنفيذ انقلابات عسكرية للإطاحة بأنظمة الحكم، ولذلك فإنه يسعى دائماً إلى اختراق المؤسسات العسكرية، ومحاولة تجنيد عناصر منها.⁽¹⁰⁾

فى يونيو 1974، أعلنت السلطات عن كشف تنظيم سرى آخر مرتبط بـ "حزب التحرير الإسلامى"، وهو التنظيم السرى الذى نشأ فى الضفة الغربية فى أوائل الخمسينيات بأيدى فلسطينيين انفصلوا عن "الإخوان المسلمين"، وأقام خلايا له فى لبنان وسوريا ودول عربية أخرى.

وقد تم القبض على العشرات من أعضاء التنظيم فى فبراير 1975 بتهمة إعداد منشورات تدعو لإسقاط النظام وإقامة الخلافة.

وكشفت المعلومات التى أُلِّى بها المتهمون عن مخطط خطير لتأسيس قاعدة لحزب التحرير الإسلامى داخل البلاد، سعياً نحو الإطاحة بنظام الحكم، وإقامة الخلافة الإسلامية.

وقام بعض المتهمين بالتعرف على شخصيات عامة وسياسية من المعارضة، وطرح أفكار الحزب عليهم، ومحاولة كسب تعاطفهم والحصول على موافقتهم على إفساح المجال لعناصر الحزب، لاستخدام منابر إعلامية ليطرحوا من خلالها برامجهم.⁽¹¹⁾

واعتبر المحامي الأصولي الشهير "محمد عبد القوي عبد الجليل" (63 عاماً) هو زعيم التنظيم، وعقب إلقاء القبض عليه، تمت مواجهته بمعلومات عن اتصالات أجراها مع قادة في الحزب يقيمون في بريطانيا والنمسا ولبنان والأردن، وبأنه التقى في القاهرة البريطانيين الأربعة المتهمين في القضية، الذين أبلغوه بمخطط التنظيم للعمل على إعادة إحياء نشاط الحزب مجدداً. ويذكر أن "عبد القوي" أعتقل أكثر من مرة خلال السنوات الماضية، وفق قانون الطوارئ باعتباره من الخطرين على الأمن.⁽¹²⁾

الهوامش

- 1- الحياة، ملحق الوسط، العدد 562، 2002/11/4.
- 2- الأهرام، 2002/4/20.
- 3- الحياة، مرجع سابق.
- 4- وكالة الأنباء الفرنسية، 2002/7/27.
- 5- الحياة، 2003/3/16.
- 6- الحياة، مرجع سابق.
- 7- الأهرام، 2003/4/20.
- 8- الأهرام، 2003/3/16.
- 9- الشرق الأوسط، 2003/6/22.
- 10- الحياة، مرجع سابق.
- 11- الحياة، 2002/4/21.
- 12- الحياة، 2002/4/24.

تمويل الحركات الإسلامية

الفصل الخامس

البحث عن مصادر تمويل الحركات الإسلامية

يكتفه بعض النعوض، حيث لا يمكن حصر جميع هذه المصادر لعدة أسباب:

- 1- صعوبة تحديد الأموال التي تجمع سواء عبر التبرعات للأفراد، أو تقديم معونات من جانب بعض الدول لبعض للمنظمات العاملة في هذا المجال (دعوى - إغالة...الخ).
- 2- عدم وجود حسابات معلنة بهذه المنظمات.
- 3- عدم معرفة مصير أموال التبرعات، وصعوبة تحديد مسار هذه الأموال.
- 4- تشعب الحركة الإسلامية، وامتدادها إلى أكثر من بلد مما يجعل من معرفة مصادر جمع الأموال التي تتفقه ضرب من الخيال.
- 5- عدم القدرة على تحديد المنخرطين في هذه الحركة، خاصة الذين يقومون بالتمويل،

أو التبرع بالأموال لأفرادها.

6- صعوبة معرفة هويات الأفراد الذين يقومون بجمع الأموال إلا بعد إلقاء القبض عليهم، ومن خلال اعترافاتهم.

7- مساهمات بعض الدول - بصورة سرية - في دعم أنشطة الحركة على أراضيها، أو في دول أخرى، لتحقيق أهداف معينة.

8- استخدام هذه الحركة وسائل متعددة في نقل الأموال، إذ قد يتم ذلك عبر أفراد الحركة عيّنهم، أو عن طريق وسطاء، أو عبر تحويلات بنكية، أو من خلال المقايضة.

ومن هذا المنطلق سوف نحاول التعرض للنقاط الآتية:

أولاً: مصادر التمويل، حيث نتعرض لدور: الدول والأفراد والمؤسسات.

ثانياً: طرق نقل الأموال.

ثالثاً: القاعدة.. وتمويل الحركات الإسلامية.

رابعاً: مكافحة التمويل.

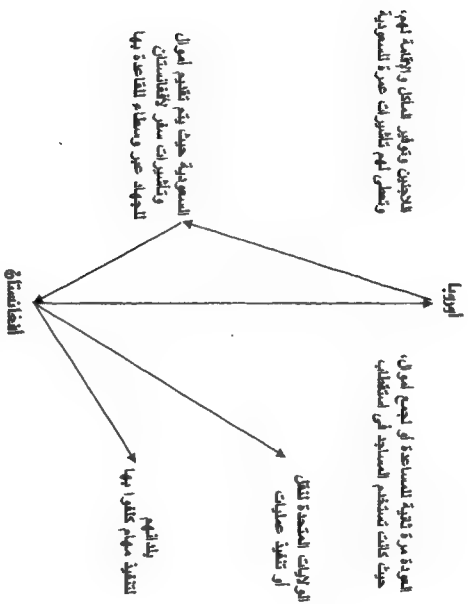
أولاً: مصادر التمويل

كان التمويل يأتي عن طريق جمع التبرعات بدعوى دعم الجهاد الأفغاني، وبالطبع عن طريق أسامة بن لادن وبعض مكاتب التصدير والاستيراد، التي كانت تمتلكها قيادات التنظيم في باكستان، بخلاف دعم مكتب هيئة الإغاثة فرع بيشاور الذي تولى رئاسته أيمن الظواهري، وبعض هيئات الإغاثة الإسلامية العالمية⁽¹⁾.

هذا إلى جانب نظام المقايضة، حيث كان يتم التعاون بين حركة طالبان والمافيا الروسية في صورة تبادل الأفيون بالأسلحة، حيث كانت طالبان تسيطر على أكبر مزارع للأفيون في العالم⁽²⁾.

إضافة إلى ذلك، كان يتم جمع الأموال من خلال التبرعات عبر المساجد، ومن الأثرياء في البلدان المختلفة، علاوة على التبرعات أو المساعدات التي كانت تقدمها بعض البلدان لهيئات الإغاثة في صورة مساعدات إنسانية، ودعم فني أو تعليمي. وقد استخدمت شبكة سرية من المهربين والجواسيس والسياسيين في نقل الأموال إلى العناصر المختبئة في طالبان، أو في بلدان أخرى.

ونقل هذه الأموال كان يتم عبر السفن، حيث كانت القاعدة تمتلك حوالي 50 سفينة، تستخدم في نقل مقاتلي القاعدة والأسلحة والأموال من منطقة لأخرى.



رسم كروكي يوضح كيفية تقديم التمويل

ومن المناسب هنا أن نتعرض لأبرز الدول التي أثّرت حولها المعلومات بشأن تقديم دعم للحركات الإسلامية.

1- السعودية:

طلب الأنثربول من المملكة اعتقال 214 سعودياً، للاشتباه في قيامهم بعمليات غسل أموال، وتجارة مخدرات، ونشاطات إرهابية. ويذكر أن السعودية من بعد أحداث 11 سبتمبر، قامت بمراجعة شاملة لجمعياتها الخيرية، وجمعت بالتنسيق مع وزارة الخزانة الأمريكية فروع عدد من الجمعيات، وممتلكات بعض الفارين والمشبوهين.⁽³⁾ وعقب تفجيرات الرياض، أشارت واشنطن إلى اعتقادها بأن تنظيم القاعدة سعودي المنشأ، وأنه يحصل على أمواله - بطريقة غير مباشرة - عن طريق الجمعيات الخيرية الإسلامية، وإن كانت للرياض لا تقوم بتمويل القاعدة، فإن الأموال السعودية تمول حماس وجماعة أبو سياف⁽⁴⁾.

وكانت السعودية قد نجحت خلال عقدى الثمانينات والتسعينات في بناء شبكة قوية تتمو باطراد، وتعمل بجهد على تغيير صورة الإسلام في قرى ومدن للعالم الإسلامي، وذلك من خلال الأعمال الخيرية، وتمويل بناء المساجد التي تقدم الخدمات الصحية والتعليمية للمجتمع في دول مثل النيجين، وإندونيسيا، ودول أفريقيا جنوب الصحراء، ووسط آسيا، وتقدم المنح الدراسية والتعليمية للقراء لدراسة الفقه الإسلامي، وتعاليم المذهب الوهابي، كما تمهّل سفر الحجيج من الدول الإسلامية الآسيوية والأفريقية لأداء الفريضة⁽⁵⁾.

ويذكر أن السعودية اعتمدت منذ سنوات أكثر من 70 مليار دولار، لنشر الفكر الوهابي، إضافة إلى الهبات الخاصة التي أنفقها أثرياء الوهابية. كما كشفت مصادر الخبراء للتابعون للكونجرس في تقريرهم أن المؤسسة الوهابية تمول أكثر من ثلاثة آلاف من الدعاة، وأكثر من ألف مدرسة ومسجد، وتقوم بطباعة 13 مليون نسخة من كتب الدعاية⁽⁶⁾.

وعقب أحداث 11 سبتمبر، أثارت قضية تقديم زوجة السفير السعودي في الولايات المتحدة تبرعات لاثنتين من منفذي هجمات 11 سبتمبر، وكشفت السلطات الأمريكية أن الأميرة هيفاء الفيصل، حولت مبالغ مالية إلى امرأة كان زوجها يرتبط بعلاقة صداقة مع المنفذين. وقد نفت السعودية أن تكون الأميرة مولتتهما عن قصد، بدفع ألفي دولار شهرياً. وأشارت السلطات إلى أن هناك اشتباه في أن حكومة الرياض قد استخدمت حساباً مصرفياً خاصاً بزوجة السفير السعودي في واشنطن، لإرسال عشرات الآلاف من الدولارات إلى طالبين سعوديين في سان دييغو بكاليفورنيا خلال عامي 2000، 2001. وخلصت التحقيقات إلى أن الطالبين عقدا صداقات مع المحاضر والحازمي، اللذين كانا يدرسان في جنوب كاليفورنيا وساعداهما في سداد إيجار مسكنيهما⁽⁷⁾. وقد طلبت وزارة الخزانة تجميد أرصدة حوالي 12 شخصاً معظمهم من السعوديين الأثرياء، وحدنتهم أجهزة الاستخبارات الأمريكية باعتبارهم الممولين الأساسيين لتنظيم القاعدة، وهؤلاء - وفق الأجهزة الأمريكية - قدموا عشرات الملايين من الدولارات إلى شبكة ابن لادن عبر سنوات من خلال توجيه الأموال إلى منظمات خيرية، وأعمال مشروعة في مختلف أنحاء العالم. وتضم القائمة، كتاب الصكوك المصرفية الذين قدموا المال إلى القاعدة، وليس الوسطاء، ومعظمهم من المغتربين السعوديين، ورجال الأعمال الأثرياء⁽⁸⁾. وفي أكتوبر 2002 اتهم مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي السعودية بغض الطرف عن نشاطات جمع التبرعات، لصالح القاعدة من خلال أفراد وجمعيات خيرية داخل المملكة⁽⁹⁾.

2- العراق:

مثلت جماعة أنصار السنة، التي تتخذ من أحد الأقاليم التي يديرها الأكراد بشمال العراق مركزاً لها، دليل على ارتباط العراق بدعم الحركات الإسلامية. فجماعة أنصار الإسلام تكونت تحت إلهام مبعوثين من زعيم القاعدة أسامة بن لادن، وهي

تتلقى مساعدات لوجستية، وأسلحة بما في ذلك الأسلحة الكيميائية من بغداد، ويشير بعض مقاتلي الجماعة أنها تكونت بأفغانستان عام 2001 بعد ضغوط مارسها كبار قادة القاعدة على المجموعات الأصولية الراديكالية من الأكراد، لتتأسس خلافتهم، وتوحيد تنظيماتهم تحت راية واحدة. ويمثل الأصوليون الأكراد غالبية مقاتلي الجماعة الذين يصل عددهم إلى 900 فرد. واعتبر وزير الخارجية الأمريكي أن وجود الجماعة بشمال العراق دليل على العلاقة بين القاعدة وصادام، وقال إنها أقيمت عن طريق أبو مصعب الزرقاوي أحد مساعدي ابن لادن.

وتنفي إيران مساعدتها لهذه الجماعة، في حين يقول المسؤولون الأكراد إن الأحزاب السياسية الإسلامية المحلية المشاركة لهم في إدارة كردستان، هربت أموالاً وأسلحة لأنصار الإسلام. أما بقية الأموال فإنها تصلهم من الجمعيات الخيرية. وربط البعض دعم العراق لهذه الجماعة بمشاهدة عناصر من الاستخبارات العراقية في الجزء الذي توجد فيه الجماعة بشمال العراق⁽¹⁰⁾.

3- إندونيسيا:

أشارت التحقيقات في تفجيرات بالي أن تنظيم القاعدة هو الممول الرئيسي للتفجيرات، وقدرت تكاليف العملية بنحو 25 ألف دولار، وصلت للمهاجرين عن طريق رضوان عصام الدين المعروف بـ"حنبلي"، وهو أحد أقطاب الجماعة الإسلامية، ويعتقد أنه كان أحد قنوات الاتصال الرئيسية بين الجماعة والقاعدة⁽¹¹⁾.

واعترف "وان مين وان مات" المسئول المزعوم للشئون المالية للجماعة الإسلامية بتقديم عشرة آلاف دولار و200 ألف بات (4800 دولار) إلى أحد المشتبه فيهم، للقيام بعمليات في إندونيسيا، وينكر أن "وان" مالبزى الجنسية⁽¹²⁾.

وقد قام مخلص - المشتبه به الرئيسي في تفجيرات بالي - بإرسال أموال إلى

الذين شاركوه العملية. ومخلص هو رئيس العمليات المزعوم للجماعة الإسلامية. هذا وقد حول بن لادن 74 ألف دولار لشراء 3 أطنان متفجرات، لعملية جزيرة بالي⁽¹³⁾.

4- المودان:

نفى مسئولون ما نشرته صحيفة واشنطن بوست الأمريكية حول إرسال القاعدة وحركة طالبان شحنات من الذهب إلى السودان في أغسطس وسبتمبر 2002، ونفت إيران أن تكون لعبت دور الوسيط في ذلك. وقال محققون أوروبيون وباكستانيون وأمريكيون أن الذهب أرسل عن طريق البحر من باكستان إلى إيران أو الإمارات، ومن هناك نُقل بطائرات مؤجرة إلى الخرطوم⁽¹⁴⁾.
المؤسسات:

نعرض هنا لبعض المؤسسات التي أتحت المعلومات بشأنها:

- شركة "مكيثة" الأمنية في لندن: وكانت تقوم بتدريب مسلمين على السلاح⁽¹⁵⁾.
- مؤسسة المستقبل اليوسني: وهي مؤسسة محلية تأسست أواخر عام 2000 على يد منيب زاهير كيتش، وهو داعية يبلغ من العمر خمسون عاماً. عمل مع الحزب الديمقراطي المؤسس من قبل الرئيس على عزت بيجوفيتش خلال فترة التسعينات، ثم التحق بعمل في السفارة اليوسنية بالكويت عامي 1994، 1996. وعند عودته إلى بلاده، عمل في قسم "الأيد" بوزارة الداخلية وهو جهاز يوسني خصص لملاحقة مجرمي الحرب، وكانت وظيفته إدارية بحتة. وبعد تدخل الكروات والأمريكيين في عمله، طرد من الداخلية اليوسنية في صيف عام 2000، وعندما علم أن مؤسسة البر تريد نقله إلى أعمالها الإغاثية في البوسنة، لقة موارد الدعم من المتبرعين للبوسنة والهرسك، جاء اجتياحه لتأسيس مؤسسة محلية ترعى ما تبقى من أعمال الإغاثة هناك، وقد وقعت

مؤسسة البر بروتوكولاً قانونياً معه في بداية عام 2001، ينص على دعم المشروعات المتبقية من كفالة الأيتام والمعاهد الدينية والعبادات لمدة عام فقط، وبعدها يتم إيجاد كافل لهذه المشروعات من خلال المؤسسات الحكومية الأوروبية الموجودة هناك. وعندما أغلقت البر الأمريكية في 14 فبراير 2001، استمر العمل في مكاتب المستقبل لليوسني الواعد، إلا أنها دُعمت من الأمن لليوسني في 13 مارس 2002⁽¹⁶⁾.

منظمة التوحيد: وهي حركة دينية وأيديولوجية، تدعو إلى دعم الجهاد في العالم، يرأسها أبو مصعب الزرقاوي أحد أتباع ابن لادن، وتهدف إلى إسقاط الحكومة الأردنية، وتوجد لها خلية في ألمانيا، وكانت المنظمة ترسل ما قيمته 40000 دولار شهرياً للزرقاوي في إيران⁽¹⁷⁾.

وفي 3 يوليو 2001، أعلن أردني من أصل فلسطيني متهم بالانتماء إلى منظمة التوحيد أنه تم جمع تبرعات في ألمانيا، لصالح مجموعات إسلامية في أفغانستان بينها تنظيم القاعدة. وقال شادي مصطفى عبد الله أن الخلية التابع لها، والتي تنتمي للتوحيد قد جمعت أموالاً في ألمانيا، وفي دول أوروبية أخرى، وأضاف أن أحد المانحين في ميونخ، قدم أموالاً للتوحيد مطالباً بنقلها إلى القاعدة، وأن المبلغ وزع في إيران، وذهب قسم منه إلى طالبان⁽¹⁸⁾.

ويذكر شادي أنه رفض أمراً للزرقاوي بتنفيذ هجمات داخل الأردن، ولكنه أبدى استعداداً لمساعدته في ألمانيا، فقام الزرقاوي بإعطائه 2000 دولار، وأمره بالعودة إلى ألمانيا. ومن هناك استطاع الحصول على مئات الآلاف من الدولارات لمصلحة الزرقاوي عن طريق تزوير جوازات السفر، وتهريب عناصر المقاتلين واللاجئين السياسيين إلى داخل البلاد، بجانب جمع التبرعات للخيرية من المسلمين. ويقول أيضاً إن هذه التبرعات كانت تأتي جزئياً من المساجد. وكان يتبرع بها رجال أغنياء معروفون بالإيمان، يعتقدون أن هذه الأموال ستصرف في خدمة أهداف دينية⁽¹⁹⁾.

منظمة الإغاثة الإنسانية الدولية: وتقع في ضاحية "اولينز"، التي تبعد نحو عشرين دقيقة عن قلب العاصمة "أوتاوا"، وتقيم بها نسبة كبيرة من المهاجرين نوى الأصول العربية. ويرأس المنظمة رجل أعمال كندي من أصل باكستاني يدعى "الخطر ممتاز". وتضم المنظمة رجال أعمال كنديين من أصل باكستاني ويمنى. وقد أوقفت المنظمة الكندية الدولية للتنمية CIDA عمليات التمويل للمشروعات التي تقوم بها الجمعية في عدد من الدول الإسلامية منذ عام 1996، بعد حادث الاعتداء على السفارة المصرية في إسلام آباد.

وكان حجم المبالغ التي تقدمها الوكالة الكندية للمنظمة يصل سنوياً إلى 300 ألف دولار، ولم يكن هذا المبلغ يمثل سوى عُشر ما تحصل المنظمة من تبرعات من المسلمين في كندا والتي تبلغ في المتوسط ثلاثة ملايين دولار سنوياً⁽²⁰⁾.

مؤسسة البر الدولية الخيرية: ويرأسها انعام محمود ارناؤوط السوري الأصل، وارناؤوط متهم من قبل السلطات الأمريكية (وزارة العدل) بالتزوير، والابتزاز، وتبييض الأموال، وتسليم هبات إلى مجموعات إرهابية، وهو مسجون في سجن شيكاغو الأمريكي. وقد أثار ارناؤوط إلى أن التهم التي أسندتها إليه وزير العدل الأمريكي محض افتراءات، وكشف عن نوعية الاتهامات، فقال أن ملخصها كالآتي:

- إرسال ماكينة أشعة اكس إلى للمجاهدين الشيشان عام 1995.
- شراء معدات لكشف الألغام في نفس العام للمقاتلين الشيشان.
- مساعدة مؤسسة البر الخيرية للمدعو ممنوح سالم (أحد أعوان ابن لادن) بتسفيره إلى البوسنة، وإستضافته هناك لمدة ثلاثة أيام.

وممنوح سالم سوداني الجنسية، عراقي الأصل، كان كبير مساعدي ابن لادن، وحاول الحصول نيابة عنه على مواد تستخدم لتطوير الأسلحة الكيماوية، ولارناؤوط

علاقة بابن لادن منذ الثمانينات.

وقد طالب موقع القوقاز على الإنترنت في عام 2000 قرانه بالتبرع لمساعدة مؤسسة البر الدولية الخيرية بالتبرعات، لأنها تساعد المجاهدين الشيشان. مجموعة البركة الصومالية: قرر الرئيس بوش بعد أحداث 11 سبتمبر تجميد أموال مجموعة البركة الصومالية، وقطع الاتصالات الخاصة بها عن طريق الأقمار الصناعية، بدعوى قيام شبكتها الخاصة بتحويل الأموال لمساعدة الإرهابيين. وكان وزير خارجية الصومال طالب بأن يتولى بنك أمريكي عمليات مجموعة البركة المالية التي جمعت أعمالها بسبب الاشتباه في صلتها بتنظيم القاعدة الإرهابي⁽²¹⁾. و في الصومال كذلك توجد منظمة الاتحاد الإسلامي التي تلقى بعض مقاتليها تدريباتهم في أفغانستان.

مؤسسة الحرمين في الإمارات: وهي تتبع وزارة الأوقاف السعودية، ويديرها أبو حمزة، وكانت تمويل بعض المجاهدين، إذ قام أبو حمزة بجمع نحو 600 ألف دولار وأشرف على إرسالها للخارج عن طريق شركات الصرافة. جمعية الإحسان الخيرية الهولندية الدولية: وترتبط هذه الجمعية ارتباطاً وثيقاً بمؤسسة الإحسان الإسلامية الأمريكية⁽²²⁾.

مؤسسة الراشد: وهي جمعية خيرية باكستانية لها صلات واسعة بالقاعدة، وقد اعتبرتها الولايات المتحدة من المنظمات الإرهابية، حيث كانت تضطلع بتسديد رواتب العاملين في مكتب طالبان للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر⁽²³⁾. الأفراد:

وضعت وزارة الخزانة الأمريكية أكثر من 215 اسماً لأفراد وشركات ومنظمات في قائمة تضم من تشبه في تمويلهم للإرهاب. وكانت الولايات المتحدة قد

طلبت من الأمم المتحدة حذف عدة أسماء لأفراد وشركات كانت قد أدرجت على لائحة عقوبات لارتباطها بأن لهم صلة بتمويل تنظيم القاعدة: ثلاث مؤسسات مالية هي إيران ماني، واير سيرفيس بنك، وجلوبال سيرفيس انترنشنال، وشركة "البركات"، ومقرها جميعاً الولايات المتحدة، بالإضافة إلى ثلاثة أفراد هم: جاراد جاما وهو أمريكي من أصل صومالي، وعبدى عبد العزيز، وعبد الرزاق عدن وهما من أصل صومالي أيضاً. لكنهما يحملان الجنسية السويدية⁽²⁴⁾.

وأشارت وزارة الخزانة الأمريكية أن الجهود الرامية لوقف عمليات تمويل الإرهابيين أصبحت ذات تأثير عالمي حقيقي، وأن القاعدة تعاني من نقص في مالىتها، وأن المبرعين المحتملين للقاعدة أصبحوا أكثر حذراً في تقديم أموال إلى منظمات يخشون من أن تحولها إلى جماعات إرهابية، وأن إجراءات الرقابة والتنظيم في القطاع المالى العالمى همشت الذين يؤيدون الجماعات الإرهابية ونشاطها.

وأشارت الوزارة إلى عدة ظواهر يجب للتعامل معها للقضاء على منابع التمويل، ومنها: استقلال الجمعيات الخيرية، واستخدام شبكات غير رسمية لتحويل الأموال خارج النظام المصرفى التقليدى، وخارج سيطرة الحكومات وهو المعروف بنظام الحوالات⁽²⁵⁾.

إضافة إلى ذلك، كان الأفراد يلجأون إلى وضع حسابات لهم فى بلدان لا علاقة لها بالإرهاب، أو بعيدة عن النظر. فقد أعلنت وسائل الإعلام اليابانية أنه تم اكتشاف ثلاثة حسابات مصرفية لأسماء مشابهة لتلك الأسماء الواردة على قائمة الأمم المتحدة الخاصة بالجماعات المرتبطة بطالبان فى أحد بنوك اليابان⁽²⁶⁾.

وسوف نعرض هنا لبعض هؤلاء، وذلك لصعوبة حصر جميع الأفراد.

أبو طلحة (محمد غالب زويدى): أحد أبرز الأشخاص المتهمين بتمويل شبكة القاعدة فى أوروبا. وأبو طلحة سورى الأصل، ويحمل الجنسية الأسبانية.

قام أبو طلحة بإرسال أموالاً إلى عدد من البلدان بما في ذلك ألمانيا، التي كانت مركز نشاط محمد عطا. وذكرت السلطات الأسبانية أن أبو طلحة كان يدير شبكة مالية لتمويل القاعدة شملت: بلجيكا، والولايات المتحدة، وألمانيا، والأردن، وسوريا، والأراضي الفلسطينية، وأنه كان يستخدم تجارة العقارات والبناء كغطاء لعملياته.

وقد أعلن محامى أحد أقرباء ضحايا هجمات سبتمبر أن تمويل عملية الإعداد لها، تم جزئياً بواسطة تبيض أموال قامت بجمعها شبكة من الشركات الوهمية فى السعودية وأسبانيا، أدارها المحاسب زويدي بأسماء شخصيات سعودية، ولكن دون علمهم. وأضاف المحامى أن الأموال التي استخدمت للإعداد لهجمات 11 سبتمبر، أتت من السعودية، وأن الزويدي كان محور عمليات تبيض أموال تستخدم لتمويل شبكات القاعدة فى أوروبا.

وقد أقام الزويدي فى السعودية منذ عام 1996 إلى 2001، حيث أنشأ عدة مشروعات خاصة كانت تتلقى هبات لم يكن معروف مصدرها، ثم تقوم بتحويل هذه الأموال بواسطة عقود وهمية إلى شركات أنشأها وأدارها الزويدي فى أسبانيا، وكان يعاد توزيعها من هناك على عناصر القاعدة فى أوروبا، وخصوصاً خلية هامبورج فى ألمانيا. وبلغ حجم عملية تبيض الأموال التي تمت عبر الشركات الأسبانية المتخصصة فى العقارات وأعمال البناء ما لا يقل عن 2.5 مليون دولار⁽²⁷⁾.

خالد بن محفوظ: أظهر التقرير الصادر عن أجهزة المخابرات الفرنسية، والذي أعد للبرلمان الفرنسى فى أكتوبر 2001، أن المصرفى السعودى خالد بن محفوظ كان مديراً سابقاً لبنك الاعتماد والتجارة، وأن أخته متزوجة من ابن لادن، وكان ابن محفوظ قد دفع عام 1995 مبلغ 225 مليون دولار غرامة فى تسوية تم التوصل إليها مع المحققين الأمريكين، لدوره فى فضيحة بنك الاعتماد والتجارة، قبل أن ينتقل ليعمل مديراً للبنك التجارى الوطنى، وهو أكبر البنوك السعودية.

ويقول التقرير الفرنسي، ومسئولون أمريكيون أنه في إبريل 1999، وضع ابن محفوظ رهن الإقامة الجبرية في أحد مستشفيات الطائف بعدما قام مسؤولون سعوديون بناء على طلب من الولايات المتحدة بالتنسيق في حسابات البنك، ووجدوا أن ملايين الدولارات كانت تمر عبر قنوات البنك، لتصل إلى مؤسسات خيرية تابعة لابن لادن⁽²⁸⁾.

الهرساوي: كشفت شهادة روبرت موللر مدير FBI أمام الكونجرس أن أحد الممولين المفترضين للقاعدة كانت لديه بطاقة ائتمان مشتركة مع خالد شيخ محمد الذي يعتقد أنه ضالع في عمليات المنظمة. وفي 25 أغسطس 2001 أصدر أحد مصارف الإمارات بطاقة ائتمان إضافية على حساب الهرساوي باسم عبد الرحمن أ. أ. محمد الذي يعتقد أنه شيخ المتهم بكونه العقل المدبر لهجمات 11 سبتمبر 2001⁽²⁹⁾. وقد قام الهرساوي المولود في السعودية بتحويل معظم الأموال المستخدمة في دفع تكلفة تدريب بعض منفذي هجمات سبتمبر على قيادة الطائرات، وكذلك نفقات معيشتهم، وشراء تذكرة الطيران لهم في الولايات المتحدة.

وتفيد السلطات أن خاطفي الطائرات، أعادوا أكثر من 25 ألف دولار إلى الهرساوي عبر تحويلها إلى مصرف في الإمارات العربية المتحدة، وهي كل ما تبقى عشية الهجمات⁽³⁰⁾.

عمر البيومي: أشار تقرير الكونجرس الأمريكي حول هجمات سبتمبر الذي نشر في 24 يوليو 2003 إلى أن المواطن السعودي عمر البيومي كان يتلقى دعماً غير محدود من السعودية، وأنه كان متبرعاً للخاطفين، حيث وقع عقد شقتهم في حي سان دييجو، وسدد مقدم الإيجار، وإيجار الشهر الأول عنهم في فبراير 2000⁽³¹⁾.

ويذكر أن البيومي الذي كان طالباً إلا أنه كان يتمتع بإمكانية فائقة على الحصول على تمويل غير محدود من السعودية، إذ ذكر مكتب التحقيقات الفيدرالي أن

البيومي جلب 400 ألف دولار من السعودية، لممجد كردى فى سان دييجو⁽³²⁾.
على عبد العزيز: ابن شقيق خالد الشيخ الشهير باسم عمار البلوشى، قام بتحويل ما لا يقل عن 120 ألف دولار إلى محمد عطا وشركته من منفذى هجمات 11 سبتمبر، لتمويل دروس الطيران التى تلقوها فى الولايات المتحدة، وتغطية تكاليف معيشتهم هناك⁽³³⁾.

مجدى إدريس: أحد قادة تنظيم الوعد، كان يكفل بنفقات المسافرين من يتم تجنيدهم إلى بيشاور، وقد سلم مجدى إلى أحد المسافرين إلى الشيشان ويدعى حازم الزهيرى مبلغ 1500 دولار قبل سفره للإمارات، للإنفاق منها حتى السفر إلى أذربيجان. وكان مجدى يقوم بجمع للتبرعات من أعضاء التنظيم الذين يتميزون بمكانتهم الاجتماعية المرموقة، حيث يرسل بها إلى الأردنى أبو حمزة المقيم فى الإمارات، وكان يتم إرسال هذه التبرعات عبر إحدى شركات الصرافة بمصر الجديدة⁽³⁴⁾.

خيرت الشاطر: المتهم الأول فى قضية سلمبيل، والذى استطاع من خلال علاقته، تكوين شركة كمبيوتر مع حسن ملك، وشركت شركته فى معارض السلع المسروقة باللقابات المهنية، ثم لحكرتها لسنوات عديدة حتى خلالها للشريكان مكاسب باهظة، وأصبح للشاطر عضواً فى بنك المهندس الذى يرأسه حسن صبور. وكذلك صار عضواً فى مكتب الإرشاد عام 1992 بسبب نفوذه العائلى داخل الجماعة (الإخوان المسلمين)، وارتبط بعبد اللطيف الشريف صاحب شركات الشريف لتوظيف الأموال، واشترى شقة للمرشد العام للإخوان "مصطفى مشهور" بعد زلزال 1992، وساهم فى شراء المقر الحالى للإخوان بالمنيل⁽³⁵⁾.

إبراهيم الجبرونى: أحد المتهمين فى قضية تفجير مركز التجارة العالمى بنىويورك فى 1993. كان يعمل رئيساً لمجلس إدارة مسجد أبى بكر الصديق فى نيويورك، وهو مسجد يمثل المهاجرون المصريون أغلب رواده، وقد دافع عن السيد نصير قاتل الحاخام كاهانا فى الولايات المتحدة، وسافر إلى السعودية لإقناع الموعوديين

بوضع صناديق تبرعات في المساجد، بهدف جمع ما يزيد على مائة ألف دولار، لتغطية الدفاع القانوني عن السيد نصير، كما وفر لفريق الدفاع عنه المواصلات والحرس الخاص⁽³⁷⁾.

ياسر السري: يرأس المرصد الإسلامي بلندن. قاد حملة تبرعات واسعة بين العرب المقيمين في أوروبا، لجلب المعونات المادية لأهالي المسجونين في قضايا الإرهاب، وكانت تلك المعونات، ترسل لهم على هيئة نفقاتهم شهرية عن طريق أصدقاء السري في البلاد العربية. وكانت عريزة عباس، شقيقة الإرهابي حسين عباس، مركز تلقى المعونات لتوزيعها بمعرفة أهالي المسجونين، وبلغت تلك الأموال حوالي مائة ألف دولار، وتوقفت بسجن السري.

وخلال حملات المداومة التي قامت بها السلطات المصرية، لبعض شقيق وخلال حملات المداومة التي قامت بها السلطات المصرية، لبعض شقيق المشتبه في تعاونهم مع السري، تم ضبط 14 ألف جنينة مصري، و 8 خطوط تليفون محمول بلجدي الشفق⁽³⁸⁾.

ثانياً: طرق نقل الأموال

صرح مسئولون أمريكيون بأن ملايين الدولارات كان يتم نقلها عن طريق الحوالات، وهو نظام نقل أموال يستخدم على نطاق واسع في الشرق الأوسط، وشمال أفريقيا، وآسيا، وكثيراً ما يكون الوسيلة الوحيدة لنقل الأموال. فبدلاً من نقل الأموال باستخدام وسائل يمكن مراقبتها كالتحويلات البرقية، يقوم سمسارة الحوالات بأخذ الأموال من العميل، ثم ينقلونها عن طريق الهاتف، أو البريد الإلكتروني بواسطة شريك أو ممثل لهم في المنطقة التي يريد العميل إيصال الأموال إليها، حيث يقوم الشريك بذلك بدفع المبلغ، وعندما تتم العملية، جرى التخلص من السجلات والوثائق.

ويستخدم للذهب عادة من قبل سماسرة الحوالات في موازنة حساباتهم، وعادة ما يكون لسماسرة الحوالات كميات من الذهب في مناطق متعددة من العالم. ويشير مسئول أمريكي إلى أنه لا يوجد في أفغانستان، أو الصومال نظام مصرفي تقليدي حيث يتم كل شيء باستخدام الحوالات. والذهب هو الوقود الذي تعمل به الحوالات⁽³⁹⁾.

فخروج أموال القاعدة، وطالبان من أفغانستان، ثم عبر عشرات المقابلات التي أجريت بين باكستان، والإمارات العربية المتحدة، وأوروبا، والولايات المتحدة. حيث تم شراء الألماس من سيراليون، ومن الكونغو الديمقراطية، إلى جانب شراء سلع أخرى بهدف كسب المزيد من الأموال.

ولما كان الذهب مستثنى من المتطلبات الدولية في الإقرار والإعلام عنه في المعاملات الحالية، فهو يعتبر السلعة المفضلة في غسل الأموال المجلوبة من تجارة المخدرات، مروراً بالجريمة المنظمة، إلى النشاط الإرهابي. ودبي هي إحدى المشيخات السبع التي تشكل الإمارات، وفيها واحدة من أكبر أسواق الذهب في العالم، وأقلها رقابة مما يجعلها ملجأ مثالياً. وهي إحدى أكثر الأسواق المصرفية انفتاحاً، إذ تعد العاصمة المالية لدولة الإمارات المتحدة، التي كانت إحدى ثلاث دول أقيمت على علاقات دبلوماسية مع طالبان حتى بعد 11 سبتمبر. وكانت دبي مركزاً مالياً للمجموعات الإسلامية المتشددة، إذ أنها في موقع تقاطع طرق استراتيجي للخليج، وجنوب آسيا، وأفريقيا. ويعتقد المحققون أن جزءاً كبيراً من الأموال التي استخدمت في هجمات 11 سبتمبر جاءت عبر دبي.

وتقول السلطات المالية في باكستان إن ما بين مليونين وثلاثة ملايين دولار كان يتم نقلها يومياً باليد من كراتشي في باكستان إلى دبي، وكان أغلبها مخصصاً لشراء الذهب. وكان أحد الذين نقلوا الذهب والأموال إلى دبي، قنصل طالبان في

كراتشي "كاكازاده" الذي نقل على الأقل 600000 دولار إلى دبي في الأسبوع الأخير من شهر نوفمبر. وكانت مباتك للذهب تنقل مباشرة من دبي إلى قندهار، تحملها طائرات شركة "آريان" شركة الطيران الأفغانية⁽⁴⁰⁾.

وكانت دبي على علاقة بتمويل الإرهابيين، وغسل الأموال على مدى طويل، وهو ما سبب خلافاً بينها وبين الولايات المتحدة، ويقول أحد المسؤولين الأمريكيين: "ليس هناك شك بأن الإرهابيين استخدموا دولة الإمارات العربية المتحدة"، ثم يتساءل: "لماذا؟"، ويعود فيقدم الجواب "إن دبي هي الموقع الأكثر ملاءمة".

ويقول مسئولون سابقون في إدارة كلينتون، أن وفدين أمريكيين رفيعين قاما بزيارة الإمارات أحدهما في يوليو 1999، والآخر في يناير 2000، بهدف أن تقوم دولة الإمارات باتخاذ خطوات ضد عمليات تمويل الإرهاب. وقال أحد المشاركين: "لم نصل إلى شيء"، في حين قال مسئول إعلامي إماراتي "إن هذه الزيارات كانت لتبادل المعلومات، بهدف تعزيز التعاون، وبحث قضايا محل اهتمام مشترك".

وبعد أحداث 11 سبتمبر، أصبحت الإمارات أكثر تعاوناً في متابعة المعاملات المالية المشكوك فيها، وقامت في شهر يناير 2002 بإصدار مجموعة من أكثر القوانين تشدداً في غسل الأموال في المنطقة.

وقد توصل المحققون بقيادة مصلحة الجمارك، بعد فحص بعض المعاملات التي قام بها كبار سماسرة وتجار الذهب في دبي، بهدف العثور على صلة محتملة بينهم وبين أموال طالبان أو القاعدة إلى أن هناك شحنات غير عادية من الذهب وصلت إلى الولايات المتحدة بعد 11 سبتمبر، وكانت مصلحة الجمارك تتفق في عمليات نقل الذهب التي قامت بها شركة "أري جولد"، وهي أحد أكبر العاملين في مبانك الذهب، وتجارة المجوهرات، وتقع الشركة في قلب سوق الذهب في دبي، وهي منطقة تضم عدداً من المباني التجارية، والمحال التي تتاجر بالذهب. وينفي صاحب الشركة أي صلة له للتعامل مع طالبان أو القاعدة.

وفي عام 1998 عثر محققون باكستانيون على شيكين، قيمة كل منهما خمسة ملايين دولار، دفعتهما "أري جولد" عام 1994 إلى "أسيف على فررداري" زوج بنظير بوتو" رئيس وزراء باكستان حينئذ، وكان ذلك لضمان عامين من الاستثمار في احتكار توريد الذهب إلى باكستان. ونفي صاحب أري جولد ذلك أيضاً⁽⁴¹⁾.

وقد كشف أصولي إماراتي يعمل كرجل أعمال في دبي عن مشاركته في حملة تبرعات مالية، لإنقاذ عشرات من المقاتلين العرب المحتجزين في الشريط الحدودي الفاصل بين باكستان وأفغانستان، تحت حماية رجال القبائل الذين لا يفرجون عن المقاتلين إلا بعد دفع الفدية المالية⁽⁵²⁾.

مهربوا الأسلحة

مهربوا الأسلحة في المثلث الذهبي، حيث تلتقي حدود كل من: لاوس، وميانمار، وتايلاند معروفون بتقديم أسلحة وذخائر إلى جماعة أبو سياف، والجماعة الإسلامية في الفلبين وتايلاند وإندونيسيا على التوالي، وغيرهم من دول جنوب شرقي

آسيا المرتبطة بالقاعدة.

وقد نقل المهربون للكوبيديون - طبقاً لتقرير مراقبة الحظر على الأسلحة - العديد من أنواع الأسلحة إلى جماعات منشقة ومنطرفة على علاقة بالقاعدة، من بينها جمعية عسكر طيبة الباكستانية المنطرفة، واعتبر الخبراء أن تجار السلاح الدوليين غير المسجلين بهذه الصفة، تجار غير شرعيين ويجب التحقق من إرسالياتهم⁽⁴³⁾.

غسيل الأموال:

ضبطت في الكويت شبكة تعمل في غسل الأموال، وتتاجر في الذهب المزيف، والعملة المزورة بمبالغ كبيرة، وكشفت التحقيقات عن تحريك أموال تقدر بالملايين، يعتقد أن بعضها مرتبط بتنظيم القاعدة الذي يتزعمه ابن لادن. وقد تعامل أفراد الشبكة مع بنوك في أمريكا، وكندا، ولبنان، إضافة إلى دول خليجية من بينها الكويت والإمارات⁽⁴⁴⁾.

ثالثاً: القاعدة وتمويل الحركات الإسلامية

أسس أسامة بن لادن تنظيم القاعدة عام 1988، وقام بتمويله من ثروته الشخصية التي تقدر بـ 300 مليون دولار⁽⁵³⁾. وفي عريضة الاتهام الموجهة إلى "زكريا موسى"، جاء أنه منذ عام 1989 حتى تقديم الاتهامات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، كان ابن لادن هو الذي يمول معسكرات التدريب في أفغانستان التي استخدمت لتدريب الأعضاء والمساعدين في القاعدة، والجماعات المرتبطة بها على استخدام الأسلحة، والمتفجرات، والأسلحة الكيميائية، وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، وأكد الخبراء أن بعض معسكرات التدريب، كانت تجنّب الأثرية من منطقة الشرق الأوسط ليدفعوا نفقات التدريب، وكانت هذه المعسكرات فحمة للغاية، وتكاد تكون سياحية. وقد

قامت القاعدة أيضاً بدفع بعض عناصرها، لتنفيذ عمليات في الولايات المتحدة، فعلى سبيل المثال أعطى "أبو زبيدة" قائد مسعكر خلدون بأفغانستان مبلغ 12 ألف دولار نقداً إلى "أحمد رسام" لاستكمال مهمته في الولايات المتحدة⁽⁴⁵⁾.

وكانت القاعدة هي الممول الرئيس لحركة طالبان، حيث منحتها حوالي 100 مليون دولار خلال خمس سنوات، وتأتى هذه الأموال من قدرة أسامة بن لادن على جمع التبرعات من المنظمات الإسلامية⁽⁴⁶⁾.

وكان ابن لادن قد قام بتكوين تنظيم مالى، لدعم المجاهدين في أفغانستان ضد الروس، وقد استمر التنظيم مع بن لادن عندما تحول إلى الإرهاب، وشكل بؤرة النشاط المالى لتنظيم القاعدة. ودعم تنظيم ابن لادن إنشاء بنك الاعتماد والتجارة العالمى الذى أسسه باكستانيون، وموله قادة من دولة الإمارات، وقد تم استخدام هذه البنك فى الثمانينات لتتطيف أموال المخدرات، ووضعت أرصدة الإرهابيين فيه، لشراء السلاح بطرق غير مشروعة، وكان انهياره عام 1991، فضيحة مالية عالمية، ومن الجدير بالذكر أن وكالة الاستخبارات المركزية CIA كانت تستخدم بنك الاعتماد والتجارة، لإيصال ملايين الدولارات إلى المقاتلين الذين يقاومون الاحتلال السوفيتى فى أفغانستان. وقد كانت لابن لادن حسابات فى هذا البنك، الذى تركز نشاطه الأساسى فى الاتجار بالذهب والمجوهرات⁽⁴⁷⁾.

وهناك أدلة مؤكدة على أن القاعدة هربت الذهب إلى باكستان والهند، للحصول على الأرباح. وتهريب الذهب تجارة مربحة، لأنه مطلوب فى باكستان والهند، إضافة إلى أن تجارة الذهب المصرح بها، تخضع للضرائب أيضاً. وقد قامت عناصر من طالبان بتهريب الذهب، وكانت تجمع الضرائب ذهباً من رؤساء شبكات النقل التى تقوم بأعمال نقل البضائع فى أفغانستان. وكانت التبرعات التى يقدمها مؤيدوها من الأثرياء

عادة ذهباً، وكذا الضرائب المفروضة على إنتاج الأفيون تكفّع ذهباً⁽⁴⁸⁾.

وقد أعلن الجنرال "بولارى" مدير المخابرات العسكرية الإيطالية أن حجم الثروة التي تعتمد عليها القاعدة يصل إلى 5 مليارات دولار، ويدير هذا المبلغ أرباحاً تربو على 50 مليون دولار سنوياً. مؤكداً أن نسبة 90% من هذه الأرصدة للناجحة عن نشاط المنظمة، يتم توجيهها لتدعيم البنية التحتية اللوجستية، أما المبالغ الباقية، فتخصص للتخطيط العلمي⁽⁴⁹⁾.

ونشرت صحيفة ديلي نيوز الأمريكية في عددها الصادر في 2003/5/24، أن القاعدة بنت شبكتها المالية في التسهيلات اعتماداً على الاستفادة من أموال التبرعات في منطقة الخليج العربي، ومنظمات الإغاثة⁽⁵⁰⁾.

وقد ذكر تقرير للأمم المتحدة أن القاعدة لديها استثمارات في موريشيوس، وسنغافورة، وماليزيا، وبنما، وحسابات مصرفية في دبي، وهونغ كونج، ولندن، وماليزيا. وذكر التقرير أن القاعدة كانت لها استثمارات في سنغافورة لتمويل أنشطتها في كل أنحاء العالم⁽⁵¹⁾. وفي تقرير وضعته مجموعة مراقبة القاعدة التابعة للأمم المتحدة في سبتمبر 2001، ذكر أنه لم يتم تجميد سوى عشرة ملايين دولار في أنحاء العالم، منذ اعتماد مجلس الأمن القرار 1390، الذي فرض على جميع دول العالم التعاون في قطع مصادر التمويل.

ومن أسباب تعثر حملة قطع التمويل عن القاعدة، قيام قادة التنظيم ببيع الأملاك، وشراء كميات من الذهب والأحجار الكريمة، لضمان عدم مصادرتها. وكذا اعتمادهم بعد هجمات سبتمبر إلى إجراء تحويلات بمبالغ بسيطة لا تثير الشبهات⁽⁵²⁾. ونتيجة لتضييق الخناق على القاعدة، فإنها بدأت في الاعتماد على المراسلين للسفر، وجمع الأموال من المساجد، أو من ممثلي الممولين، ثم السفر مرة أخرى

لتسليمها حول العالم⁽⁵³⁾.

وبعد وقوع اعتداءات الدار البيضاء في 16 مايو 2003 في المغرب، ذكرت مصادر صحفية أن القاعدة خصصت أكثر من 50 ألف دولار، لتنفيذ الاعتداءات عن طريق قيام مسئول كبير في التنظيم بتحويل المبلغ قبل عدة أشهر من وقوع الاعتداءات⁽⁵⁴⁾.

وتنظيم القاعدة مازال قادراً على استغلال الثغرات، لتطوير تقنيات جديدة لتسهيل جمع وتوزيع الأموال، وتتبع المصادر اللوجستية. الأموال اللازمة متوفرة سواء من خلال الاتجار غير المشروع بالمخدرات، أو من خلال الجمعيات الخيرية، أو من خلال الأفراد المتبرعين، لتستخدم الأموال في تدريب وتجنيد الأعضاء الجدد، مازال نظام الحوالات لنقل الأموال بين أفراد القاعدة يمثل أكبر تحد في الحرب ضد تمويل الإرهاب⁽⁵⁵⁾.

وفي الوقت الذي كشفت فيه مصادر أمريكية عن أن قيادات القاعدة، تعيش ضائقة مالية في الشريط الحدودي بين أفغانستان وباكستان نتيجة تأثر ثروة ابن لادن بصورة كبيرة بعد تجفيف الولايات المتحدة للمنابع المالية للمنظمات الإرهابية⁽⁵⁶⁾. وبعد استكمال هذه الإجراءات بإعلان وزارة الخزانة الأمريكية أنها تريد تجميد أموال 17 شخصاً، لارتباطهم بشبكة القاعدة⁽⁵⁷⁾، فإن التنظيم مازال يمول عمليات مثل تفجيرات الرياض والدار البيضاء، حيث ترك تنظيم الموحدون في السعودية 300 ألف دولار وريال سعودي، كجزء من التمويل الكلي للعملية، ويرجع ذلك إلى قدرة القاعدة على استعادة قدرتها التمويلية مجدداً داخل أفغانستان، من خلال السيطرة على دائرة الاتجار في المخدرات، حيث حققت عوائد تفوق 2 مليار دولار.

رابعاً: مكافحة التمويل

اتخذت واشنطن في سبيل ذلك عدة إجراءات أبرزها:

- 1- إعلان الرئيس بوش في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001 عن عملية واسعة، لمحاصرة تمويل الإرهاب لدولي، خاصة تنظيم القاعدة بزعامة أسامة بن لادن. وتم تجميد الأرصد الأمريكية التي يمتلكها 62 شخصاً وتنظيماً يعتقد أن لهم دوراً في تمويل الحركات الإرهابية. وتم إغلاق مكاتب الشبكتين الماليتين المعروفتين باسم النقوى والبركة في أربع ولايات أمريكية، حيث أوضح بوش أن الأولى قدمت مساعدات لتنظيم القاعدة، في حين يدير الثانية شخص على علاقة بأسامة بن لادن.
 - 2- قام الآلاف من عناصر المخابرات الأمريكية في سائر أنحاء العالم بتعقب الأموال التي يستفيد منها تنظيم القاعدة، وغيره من التنظيمات.
 - 3- طالبت واشنطن السلطات، في عدد من البلدان بتجميد ودائع الأشخاص، والجماعات التي يشبه في علاقتها بابن لادن وتنظيم القاعدة⁽⁵⁸⁾.
- وقد قامت دول الخليج بالموافقة على تجميد أرصدة 39 فرداً ومنظمة يشبه في أن لهم صلات إرهابية، ووافقت دول مجلس التعاون الخليجي، تمثلياً مع محاولات واشنطن، على قطع الإمدادات المادية عن المنظمات التي تعتبرها إرهابية. وقامت بريطانيا بتوزيع قوائم بأسماء أشخاص يعتقد أنهم ضالعون في هجمات سبتمبر على المصارف، والمؤسسات المالية الدولية، في محاولة لقطع مصادر تمويل الأنشطة الإرهابية⁽⁵⁹⁾.
- وبعد اتخاذ الولايات المتحدة إجراءات بتجميد أرصدة وأصول 62 شخصاً، وتنظيماً مثل: للقاعدة، والحركات الإسلامية والإرهابية في العالم. قامت بعض الدول بتجميد أموال ابن لادن. إذ قامت باكستان بتجميد حسابات مصرفية، وأصول يمتلكها ابن لادن، وعدد من المنظمات الباكستانية التي يشبه في دعمها لأنشطة الإرهاب. ويبلغ إجمالي المبالغ المجمد

640 مليون روبية (10 مليون دولار). وجاء قرار السلطات الباكستانية استجابة لقرار الأمم المتحدة في أعقاب هجمات 11 سبتمبر 2001، اللزم لجميع الحكومات بتجميد حسابات وأصول الأفراد والمنظمات التي يشتبه في أنها على صلة بأنشطة إرهابية⁽⁶⁰⁾.

وكذلك فعلت الإمارات، حيث جمدت حسابات ابن لادن، وعدد من الأشخاص والمنظمات التي وصفها بالإرهابية. وشملت المنظمات تنظيم القاعدة، وجماعة أبو سياف، والجماعة الإسلامية المسلحة، وحركة المجاهدين، والجهاد المصرية، وحركة لوزبكستان الإسلامية، وعصبة الأنصار، والجماعة السلفية للدعوة والقتال، وجماعة القتال الإسلامية الليبية، وجماعة الاتحاد الإسلامي. وجيش عدن الإسلامي⁽⁶¹⁾.

وفي اليمن تم تجميد حسابات مصرفية مملوكة لعدد غير محدود من الأفراد والجماعات التي تشبه الولايات المتحدة بأنها تستخدم لتمويل أنشطة إرهابية⁽⁶²⁾.

وفي فبراير 2002، أصدرت المحكمة الروسية العليا قراراً بحظر 15 منظمة إسلامية، واعتبارها جماعات إرهابية، وتجميد ممتلكات المنظمات المحظورة، ومنها: شعوب الشيشان وداغستان ومقرها لشيشان، عصبة الأنصار ومقرها لبنان، والجهاد والجماعة الإسلامية ومقرها مصر، والإخوان المسلمين وهي منظمة دولية، وحزب التحرير الإسلامي وهو منظمة دولية، ولاشكار ومقرها باكستان، وتنظيم القاعدة ومقرها أفغانستان، والمتأسلم ومقرها لوزبكستان، وإحياء التراث الإسلامي ومقرها الكويت، والإصلاح الاجتماعي ومقرها الكويت، ودار الحرمين بالإمارات العربية المتحدة، ومجلس الشورى الأعلى لمجاهدى القوقاز⁽⁶³⁾.

وسبق ذلك في 22 أكتوبر 2001 إضافة الأمم المتحدة 25 حساباً مصرفياً، تخص بعض الأفراد والمؤسسات إلى القائمة السوداء، ليصبح مجموع الأفراد الذين أدرجوا في القائمة 222 فرداً، وأكثر من نصف هذا الرقم من المؤسسات، كما قامت واشنطن بتجميد أرصدة 21 شركة سودانية⁽⁶⁴⁾.

الهوامش

- 1- الأهرام 2002/12/14.
- 2- القاهرة 2001/7/29.
- 3- الأهرام 2002/12/6.
- 4- روز اليوسف من 17: 2003/5/23.
- 5- متورب ناليوت، عصر الإرهاب، عرض مكتب، القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات 2002، ص 23.
- 6 - القاهرة، 2003/7/29.
- 7- B.B.C Arabic.com. 25/11/2002.
- 8- للشرق الأوسط 2002/10/19.
- 9- B.B.C Arabic.com 25/11/2001.
- 10- للشرق الأوسط 2003/2/7.
- 11- الأهرام 2003/1/22.
- 12- رويتر. 2003/7/10.
- 13- الأنباء 2003/2/18.
- 14- الأهرام 2002/9/5.
- 15- الحياة 2002/12/24.
- 16- الشرق الأوسط 2002/12/27.
- 17- نيوزويك 2003/3/4.
- 18- وكالة الأنباء الفرنسية 2003/7/3.
- 19- الشرق الأوسط 2003/2/18.
- 20- الأهرام 2002/11/23.
- 21- الأهرام 2002/3/12.

- 22- الشرق الأوسط 2001/12/24.
- 23- الأهرام 2002/12/29.
- 24- الأهرام 2002/8/24.
- 25- الشرق الأوسط 2002/9/1.
- 26- الجمهورية 2001/10/17.
- 27- الشرق الأوسط 2002/9/21.
- 28- نيوزويك 2002/2/26.
- 29- الشرق الأوسط 2002/9/28.
- 30- الشرق الأوسط 2003/3/5.
- 31- الشرق الأوسط 2003/7/26.
- 32- وكالة الفرائس برس 2002/7/25.
- 33- الأهرام 2003/5/2.
- 34- المصور 2002/11/30.
- 35- روز اليوسف من 17-2003/5/23.
- 36- روز اليوسف من 17-2003/5/23.
- 37- لوري ميلوري، للحرب ضد أمريكا عرض كتب، للقاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، 2002 من 20/19.
- 38- صباح الخير 2002/12/10.
- 39- نيوزويك 2002/2/26.
- 40- مجلة نيوزويك 2002/2/26.
- 41- للمصدر السابق.
- 42- للشرق الأوسط 2002/3/8.
- 43- الشرق الأوسط 2002/9/1.
- 44- الأهرام 2003/2/24.

- 45- الأهرام 2001/12/12.
- 46- الشرق الأوسط 2001/12/19.
- 47- المصدر نفسه 2001/12/24.
- 48- نيوزويك 2002/2/26.
- 49- نيوزويك 2002/2/26.
- 50 - جون اسبيوزيفز، حروب غير مقدسة، الإرهاب باسم الإسلام عرض كتاب، الهيئة العامة للاستعلامات، 2002 ص 6-7.
- 51- الشرق الأوسط 2003/5/25.
- 52- الشرق الأوسط.
- 53- الحياة 2002/9/4.
- 54- الشرق الأوسط 2002/7/19.
- 55- وكالة الأنباء الفرنسية 2003/5/24.
- 56- الشرق الأوسط 2003/6/27.
- 57- الشرق الأوسط 2003/5/25.
- 58- الأهرام 2003/6/27.
- 59- B.B.C Arabic.com 7/11/2001.
- 60- المصدر السابق 2001/9/19.
- 61- B.B.C Arabic.com 21/6/2003.
- 62- المصدر السابق 2001/9/27.
- 63- المصدر السابق 2001/10/14.
- 64- الأنباء 2003/2/28.

رقم الإيداع

2005 / 11353

I.S.B.N.

977 - 01 - 9709 - 2



إن القراءة كانت ولا تزال وسوف
تبقى، سيدة مصادر المعرفة،
ومبعث الإلهام والرؤية الواضحة ..
وعلى الرغم من ظهور مصادر
حديثه للمعرفة، وبرغم جاذبيتها
ومنافستها القوية للقراءة، فإننى
مؤمنة بأن الكلمة المكتوبة تظل هى
مفتاح التنمية البشرية، والأسلوب
الأمثل للتعلم، فهى وعاء القيم
وحافظة التراث، وحاملة المبادئ
الكبرى فى تاريخ الجنس البشرى كله.

سوزيه مبارك

Bibliotheca Alexandrina



0535085



التنم.